إصدار خاص
بمناسبة الذكرى الـ 9
لثورة 30 يونيو

النهار
يومية. سياسية. مستقلة
تأسست عاصمة فلسطين الأبدية 1933

annahar
رئيس التحرير: عماد جواد بوخمسين

الخميس 30 يونيو 2022م
السنة الـ 15
Thursday 30 June 2022
15th Year-Issue No 4626

عظيمة يا مصر

في مثل هذا اليوم الثلاثين من يونيو 2013 عمَّت مصر مظاهرات شعبية عارمة، لم تقتصر على القاهرة وعواصم المحافظات وحدها، بل امتدت لتشمل كلّ القُرى والنجوع والكفور، مطالبة بإنقاذ «أم الدنيا» من الوضع السيئ الذي كانت تمر به، وكاد يدخلها في أتون الفرقة والتشرذم والاختلاف.

إن تلك الثورة الهائلة التي شارك فيها 30 مليون مصري من مختلف التيارات والاتجاهات، لاذوا جميعاً بجيش مصر، وطالبوا قيادته بالانضمام إلى صفوف الجماهير، والانحياز إلى مصلحة الوطن، الذي يسمو فوق كل الأسماء، ويعلو فوق كل الأحزاب، ويأتي دونه ومن بعده بمراحل أي شيء آخر مهما علا شأنه أو زاد وزنه أو بلغ شأوه.

لم يكن أمام الجيش الوطني المصري إلا الانحياز للشعب، الذي هو مصدر قوّته، وهو صاحب الحق الوحيد في اختيار من يقوده ويحقق معه آمالاً طال انتظارها، وأحلاماً ظلّت تراود الأجفان عشرات السنين.

وبالفعل انحاز الجيش إلى الشعب، فالتأمت كل القوى السياسية، والتيارات الفكرية، في مشهد لم يحدث له مثيل لا على المستوى الإقليمي ولا حتى على المستوى العالمي.

وبعد 30 يونيو بأيام وبالتحديد في الثالث من يوليو 2013 عادت مصر إلى أحضان أبنائها، وعاد أبناؤها إليها، في تلاحم وثيق، واتحاد قوي لم يشذّ عنه إلا من كانوا منتفعين بالفوضى وهم الذين لا يعدون شيئاً قياساً إلى تعداد الشعب المصري العظيم.

وبالفعل انضم الجيش إلى شعبه ونجحت الثورة كل النجاح وانزاح الهمُّ عن صدور المصريين، وتولّى رئيس المحكمة الدستورية العليا المستشار عدلي منصور مقاليد الحكم في «أم الدنيا» سنة كاملة، أبلى خلالها بلاء حسناً، ولكن الشعب كان متعلقاً بأيقونة الثورة الذي حمل روحه على كفيه، وعرّض نفسه للهلاك فداء للوطن، فطالبه بخوض الانتخابات الرئاسية، وألحّ عليه في ذلك الأمر إلحاحاً كبيراً، فقبل الرجل ونزل على رغبة الجماهير، وبالفعل أصبح عبدالفتاح السيسي رئيساً لمصر منذ 8 يونيو 2014.

ومنذ تلك اللحظة وحتى الآن تواصلت جهود الرئيس عبدالفتاح السيسي في كل المجالات، وفي كل الاتجاهات فصنع المعجزة، ونهض بـ «أم الدنيا» نهضة عامة شاملة، حتى غدت مصر في بضع سنين مثلاً يُحتذى في سرعة البناء، وقوة النهضة، وحُسن التخطيط والتنفيذ والإنجاز.

إن الرئيس عبدالفتاح السيسي -كما يقول ويشهد كل المنصفين- لا يعمل من أجل الحاضر وحده، بل ينجز للمستقبل ويحلم للمستقبل، ويسعى بكل ما أوتي من قوة لتعود مصر قاطرة للعرب، ورائدة في المنطقة كما كانت على مر التاريخ القديم منه والحديث.

وقد أحسن الرئيس السيسي صُنعاً عندما ترك الإنجازات تتحدث عن نفسها، فلم يكثر الكلام أو يزد العبارات أو ينمّق الألفاظ إدراكاً ووعياً منه، بأن الأعمال أبلغ أثراً، وأقوى برهاناً على ما يصنعه المخلصون، وما يحققه البناؤون الحقيقيون.

ولأن الرجل لم يلتفت قليلاً أو كثيراً إلى تثبيط المثبطين، وتجاوزات المتجاوزين واتخذ من كل حجر يُلقى في طريقه عوناً في طريق التنمية والبناء، فقد شهد بإنجازاته أغلب من اختلفوا معه، فضلاً عن مؤيديه الذين يثقون في قدراته وإمكاناته وأفكاره، وقبل ذلك وبعده يثقون في إخلاصه غير المحدود.

ولكي لا يكون الكلام مرسلاً أو قائماً على غير دليل، لا بأس أن نشير في تلك السطور المحدودة إلى شيء مما أنجزه الرئيس عبدالفتاح السيسي في بضع سنين، وهي فترة لا تعد شيئاً في حياة الأمم والشعوب.

فعلى الساحة الدولية: عادت مصر إلى دورها الرائد، وامتدت جسور التواصل والمحبة والتعاون بينها وبين كل الأشقاء والأصدقاء، وعادت كذلك إلى عمقها الأفريقي ومحيطها العالمي عبر سياسة ناجحة تجنح دائماً إلى الهدوء والرويّة والاتزان، ولا تفرّط في الوقت ذاته في السيادة المصرية أو في حرية اتخاذ القرار.

أمّا على المستوى الداخلي فحدِّث ولا حرج إذ ثبَّت الرئيس عبدالفتاح السيسي أركان الدولة، وجدَّد بناء مؤسساتها الوطنية وأحدث نهضة كبرى بدأها بمشروع قناة السويس الجديدة، والمنطقة الاقتصادية لها، ثم أطلق مشروعات الأنفاق في سيناء، حيث ربطها بسائر الأرجاء المصرية، كما أنشأ أكثر من 20 تجمعاً سكنياً جديداً في شتى مناطق الدولة بمعدلات سبقت بكثير نظيراتها في دول العالم المتقدم.

وهل يستطيع أحد أن يغفل أو يتغافل عن مشروع «مصر بلا عشوائيات» الذي أزال ركاماً وعششاً مضت عليها عشرات السنين ليقيم مكانها أبنية فخمة تليق بمصر وتليق بالمصريين؟

وهل يغفل أحد أو يتغافل عن 5 مطارات جديدة طوّرت قطاع الطيران المدني، وربطت «أم الدنيا» بمختلف أنحاء العالم في صورة رائعة مشرِّفة لا تملّ من رؤيتها العيون؟

وعلى نفس الطريق وذات المنوال سار الرئيس عبدالفتاح السيسي في قطاعات الدولة المختلفة التي شملت بناء أكثر من 3 آلاف مدرسة، وإطلاق نظام تعليمي عصري جديد، وإنجاز 28 محطة طاقة كهربائية وفَّرت للمصريين ما هو فوق احتياجاتهم إذ وصلت قدرة الانتاج إلى أكثر من 25 ألف ميغاوات.

ولم تتوقف إنجازات الرئيس السيسي خلال السنوات الثماني الماضية عند هذا الحد، بل اتسعت لتشمل مجالات أخرى أبرزها المجال الاقتصادي، إذ حقّقت مصر في تلك السنوات أكبر معدل للنمو في العام 2020 بنسبة 3,6% متجاوزة توقعات صندوق النقد الدولي، كما ارتفع احتياطي النقد الأجنبي إلى 40,3 مليار دولار في نهاية مارس 2022.

وعلى صعيد مكافحة الإرهاب نجحت مصر السيسي في وقف التطرف وقضت على جذور الإرهاب، فعاد الأمن والأمان وعادت دولة القانون والثبات والاستقرار.

باختصار شديد نقول بكل تجرُّد وبملء الأفواه إنّ الرئيس السيسي ومَنْ معه حقَّقوا لمصر النصر على الفوضى، وعلى العشوائيات وبدأوا معها وبها طريق البناء والرفاهية والرغد والعيش الكريم.

ولأنّ الأوطان لا تقوم إلا بسواعد وعقول وعطاء أبنائها، فإننا لعلى ثقة من أنّ الأشقاء المصريين ماضون خلف الرئيس عبدالفتاح السيسي ولن يتوقف عطاؤهم، أو يفل أحد حدَّهم ما داموا قد أدركوا الغاية وبدأوا الطريق.

حفظ الله مصر والمصريين وأبقى «أم الدنيا» مرفوعة الرأس وضَّاءة الجبين.

عماد جواد بوخمسين

عظيمة يا مصر

إصدار خاص بمناسبة الذكرى الـ 9 لثورة 30 يونيو

www.annaharkw.com

نموذج يحتذى في العلاقات الدولية من خلال التعاون في مختلف القضايا وعلى جميع الصعد

الكويت ومصر.. علاقات متجذرة عبر التاريخ

الدماء الكويتية - المصرية اختلطت في حربي التحرير وأكتوبر.. ترسيخاً لوحدة المصير

الدولتان تستهدفان تعزيز العلاقات الاقتصادية في مختلف المجالات التجارية والاستثمارية

العمالة المصرية أدت دوراً كبيراً في مسيرة الكويت التنموية في العديد من المراحل

الكويت وقطاعها الخاص يسهمان بشكل فاعل في تنمية وتطوير عجلة الاقتصاد المصري

ما حققه الاقتصاد المصري من إنجازات كبيرة ومتميزة شجع المستثمر الكويتي على المشاركة

دراسة أكثر من 30 ألف طالب كويتي في مصر.. تأكيد على النهضة التعليمية الشاملة

ترتبط الكويت ومصر بعلاقات تعود الى منتصف القرن الـ19 وازدادت رسوخا ومتانة في ضوء رعاية سمو أمير البلاد الشيخ نواف الأحمد وسمو لي العهد الشيخ مشعل الأحمد والرئيس المصري عبدالفتاح السيسي.

وشهدت العلاقات المصرية الكويتية زخما كبيرا خلال فترة حكم الرئيس عبد الفتاح السيسي خاصة في ظل العلاقات القوية والتاريخية بينهما.

وجاءت زيارات الرئيس السيسي إلى الكويت للنهوض بالتعاون الثنائي في كافة مجالات العمل المشترك، من أجل تعزيز علاقات التعاون التاريخية الراسخة والمتنامية بين البلدين والشعبين الشقيقين في مختلف المجالات الحيوية، إيمانا بوحدة الهدف والمصير والتطلع إلى مستقبل مزدهر.

واكتسبت الزيارات أهمية كبيرة نسبة إلى توقيتها، نظرا للتحديات الجسام التي تعصف بالعالمين العربي الإسلامي، وتؤكد أهمية العمل العربي المشترك للتصدي لتلك التحديات، ومواجهة التهديدات التى تهدد مستقبل المنطقة، والتي تتطلب العمل على تعزيز المصالح المشتركة في شتى المجالات.

وكانت آخر الزيارات في شهر فبراير الماضي عندما قام الرئيس عبد الفتاح السيسى بزيارة لدولة الكويت حيث استقبله سمو أمير البلاد الشيخ نواف الأحمد وسمو ولي العهد الشيخ مشعل الأحمد.

وبحث الجانبان محاور التعاون المشترك وسبل تعزيز العلاقات الثنائية الوثيقة التي تجمع بين البلدين، خاصة على الصعيد الأمني والاقتصادي والتنموي، بما يسهم في تحقيق مصالح البلدين والشعبين الشقيقين.

كما شهدت القمة المصرية - الكويتية التشاور والتنسيق حول مختلف القضايا والأزمات الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك خلال المرحلة الراهنة، والتي تتطلب تضافر الجهود من أجل حماية الأمن القومي العربي.

وتعتبر العلاقات المصرية – الكويتية المتجذرة عبر تاريخ البلدين الشقيقين نموذجا يحتذى به في العلاقات الدولية وتزداد اهميتها من خلال التنسيق والتعاون المستمر في مختلف القضايا وعلى جميع الصعد.

ولم يقتصر التمايز في العلاقات بين البلدين على مجالات بعينها بل كانت متكاملة في كل الميادين سواء السياسية او الاقتصادية او العسكرية او الثقافية والاعلامية والتعليمية والقضائية والفنية والسياحية والصحية والزراعية وايضا العلاقات الاجتماعية وغيرها من المجالات.

عقب استقلال الكويت كانت مصر اولى الدول التي اعترفت على الفور بالدولة الجديدة حيث سلم المرحوم عبد العزيز حسين اوراق اعتماده الى الرئيس جمال عبد الناصر كأول سفير للكويت لدى القاهرة وذلك في 20 ديسمبر 1961 ولم تمض سوى اشهر قليلة حتى قدم محمد عبد العزيز اوراق اعتماده في 19 مارس عام 1962 الى الشيخ عبدالله السالم الصباح كأول سفير لمصر في الكويت.

ومما رسخ العلاقات الاخوية الكويتية المصرية محنة الغزو العراقي حيث وقفت مصر بكل امكاناتها من اجل استعادة الحق الكويتي ممن اغتصبه في مشهد سبق تكراره عندما وقفت الكويت الى جانب مصر في مواجهة عدوان يونيو 1967 وفي حرب اكتوبر عام 1973.

وكانت مصر من أولى الدول التي هنأت الكويت باستقلالها، مرورا بموقف القيادة والشعب المصري والداعم للكويت خلال فترة الغزو العراقي في عام 1990 كما تؤكد الكويت -دائما- دعمها الكامل للدولة المصرية في مختلف المواقف في الكثير من المحطات التاريخية لمصر أخرها ثورة 30 يونيو 2013.

وتستهدف الدولتان، تعزيز العلاقات الاقتصادية، في مختلف المجالات التجارية والاستثمارية، حيث شهدت مصر في عهد الرئيس عبد الفتاح السيسي تنمية غير مسبوقة في تاريخها الحديث، وخاصة في مجالات بناء المدن والمشاريع العملاقة والبنية التحتية الضخمة من محطات الكهرباء والأنفاق وخطوط المواصلات والاتصالات والقطاعات الصحية والتعليمية والتعليم العالي، وهي إنجازات في مجملها تحمل رسائل تحفيز وتشجيع للمستثمرين الراغبين في الاستثمار بتلك القطاعات.

ولعل ما يشجع العمل بالسوق المصرية من جانب ورؤية المستثمر الكويتي ما حققه الاقتصاد المصري من إنجازات كبيرة ومتميزة شهدت بها كبريات المؤسسات العالمية والإقليمية، فقد تمكن الاقتصاد من تحقيق أرقام ومؤشرات فاقت كل التوقعات، كما استطاعت مصر التصدي لجائحة كورونا على الرغم من المخاطر الاقتصادية التي واجهتها الاقتصاديات العالمية.

كما تشهد مصر إقبالا كبيرا من الطلاب الكويتيين على الدراسة في مصر حيث وصلت أعدادهم لأكثر من 30 ألفا، سواء في المرحلة الجامعية أو الدراسات العليا في ظل النهضة التعليمية التي تشهدها مؤسسات التعليم العالي في مصر خلال الآونة الأخيرة، وما حدث من طفرة في عدد الجامعات التكنولوجية الأهلية الجديدة مثل جامعة المنصورة وجامعة الجلالة وجامعة الملك سلمان وجامعة العلمين الدولية والتي وصل إجمالي تكلفة إنشاؤها 13 مليار جنيه مصري، بالإضافة إلى أفرع أكبر وأهم الجامعات العالمية بالعاصمة الإدارية الجديدة، وكذا تطبيق نظم الجودة الشاملة والاعتماد في منظومة العمل والتدريس وبرامج التعليم الجامعية ما أسهم بشكل كبير في تحسن مؤشر الجامعات المصرية.

وحققت الدولة المصرية خلال السنوات الماضية قفزات تنموية في شتي المجالات وارتفاع الناتج المحلي الإجمالي، ومع كل تلك التطورات، نجد الاستثمارات الكويتية حاضرة وبقوة في كثير من القطاعات، حيث تسهم الحكومة والقطاع الخاص الكويتي بشكل فاعل في تنمية وتطوير عجلة الاقتصاد المصري، فحجم الاستثمارات الكويتية في مصر تجاوزت حاجز الـ 15 مليار دولار، كما أن الكويت تعد ثالث أكبر شريك تجاري عربي بعد السعودية والإمارات، ورابع شريك تجاري عالمي بين الدول المستثمرة.

وتوجد تلك الاستثمارات في كثير من المحافظات والمناطق المصرية، منها القاهرة والإسكندرية ومحافظات الدلتا والصعيد وغيرها، كما أن تلك الاستثمارات تتنوع لتغطي كل الأنشطة الاقتصادية والمالية.

وتتمثل أهم الصادرات المصرية للكويت في الكابلات الكهربائية، والمنتجات الغذائية ومنتجات الألبان والملابس الجاهزة، والرخام والجرانيت والفحم الحجري، في المقابل تستورد مصر من الكويت سيارات سياحية، والملابس بأنواعها، وبعض الأجزاء لوازم صناعة السيارات. وفي وقت تشهد فيه صادرات مصر الزراعية انتعاشا كبيرا، حيث تخطي صادراتها الـ5,5 ملايين طن للمرة الأولى، كان نصيب الكويت منها 90 ألف طن.

وتشكل العمالة المصرية بالكويت أحد أهم مظاهر العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بين البلدين، وأدت العمالة المصرية دورا كبيرا في مسيرة الكويت التنموية في العديد من المراحل، خاصة في مجالي التعليم والنهضة العمرانية ورفع كفاءة الجهاز الإداري بالدولة.

وبحسب معلومات وزارة السياحة المصرية فإن مصر تستقبل مصر سنويا نحو 150 ألف سائح كويتي، عبر 64 رحلة جوية أسبوعية بين البلدين، وبإنفاق إجمالي يزيد على 600 مليون دولار.

عظيمة يا مصر

إصدار خاص بمناسبة الذكرى الـ 9 لثورة 30 يونيو

على رأس الصناديق الداعمة لتنمية شبه جزيرة سيناء

«الكويتي للتنمية الاقتصادية».. تعاون وثيق مع مصر

يتصدر الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، قائمة الصناديق العالمية الأكثر تمويلاً لمشروعات التنمية المختلفة في مصر، وبشكل خاص مشروعات تنمية شبه جزيرة سيناء في إطار الاهتمام الكبير الذي يوليه الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي بتعمير تلك المنطقة ضمن خطة لتحقيق التنمية البشرية والاستقرار الأمني، في الوقت الذي يقدر فيه حجم تمويلات الصندوق لمشروعات عدة في مصر بأرقام كبيرة وهو يعد ترجمة لقوة العلاقات التي تربط البلدين، إذ يصل إجمالي عدد المشروعات التي اسهم الصندوق الكويتي في تمويلها بمصر أكثر من 54 مشروعًا منذ بدء التعاون في عام 1965، بقيمة تمويلية تتعدى 3,6 مليارات دولار أميركي في قطاعات مختلفة أبرزها الصحة والنقل والزراعة والمياه والكيمياء والبترول والثروة المعدنية والمياه والصرف الصحي، بالإضافة إلى 14 منحة كويتية من الصندوق لدعم مشروعات تنموية في مناطق مصرية عدة منها جزيرة سيناء بقيمة تقدر بنحو 49 مليون دولار، وإلى جانب القروض التمويلية الميسرة التي يقدمها الصندوق لمصر يتم أيضاً تقديم منح لدراسات فنية،مثل مشروع نظام إشارات السكك الحديدية،ومشروع صناعة ألواح الطاقة الشمسية، بخلاف منح أخرى عديدة لتمويل دراسات فنية بعدة قطاعات بمصر. ومؤخراً، أشاد الصندوق الكويتي للتنمية بأداء الاقتصاد المصري خلال الفترة الحالية، وحجم المشروعات القومية التي قامت الحكومة المصرية بتدشينها خلال السنوات الماضية، مؤكدًا أن مصر من أكثر الدول الملتزمة بسداد التمويلات التنموية لدى الصندوق، حيث إن نسبة سداد مصر للتمويلات التنموية للصندوق بلغت أكثر من 42 في المئة من قيمة التمويلات المسحوبة من الصندوق، وسحبت مصر حوالي 914 مليون دينار كويتي من القيمة الإجمالية للتمويلات،وسددت حوالي 375 مليون دينار كويتي.

ووافق الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي، اخيرا على اتفاقية تمويل جديدة لمصر من الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية ضمن تنمية شبه جزيرة سيناء، بمبلغ 5 ملايين و500 ألف دينار كويتي، ويستهدف القرض الكويتي الجديد تمويل مشروع إنشاء محطتي تحلية مياه بحر في مدينتي رفح الجديدة وبئر العبد الجديدة، ويستهدف هذا المشروع الجديد حماية الصحة العامة،من خلال توفير مياه صالحة للشرب للمدينتين، وتحسين مستوى المعيشة لسكان شبه الجزيرة بصفة عامة،ومحافظة شمال سيناء بصفة خاصة، وذلك من خلال توفير مياه صالحة للشرب. وأعلنت الحكومة المصرية ممثلة في وزارة التعاون الدولي، أن الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية سيمول مشروعات في شبه جزيرة سيناء بقيمة تقدر بأكثر من 500 مليون دولار خلال العامين المقبلين، ضمن استكمال برنامجه التنموي لتلك المنطقة، حيث أن هناك برنامج وقعته مصر مع الصندوق لتنمية سيناء عام 2016 متضمنا مشروعات تنموية يتم تنفيذها خلال 3 سنوات بتمويل من الصندوق يبلغ مليار دولار،وتم تجديد البرنامج ضمن برنامج ثاني عام 2019 بكلفة مليار دولار أخرى، وتم حتى الآن تنفيذ مشروعات بنحو 500 مليون دولار فى إطار البرنامج الثاني لتنمية سيناء. وأعلنت وزيرة التعاون الدولي المصرية رانيا المشاط،أنها بحثت اخيرا مع مدير عام الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية مروان عبد الله الغانم،إمكانية تعزيز التعاون مع الصندوق الكويتي للتنمية في مشروعات المبادرة الرئاسية لتنمية الريف المصري «حياة كريمة»، وذلك استكمالاً للتجربة المتميزة مع الصندوق في تمويل المرحلتين الأولي والثانية من مشروعات برنامج تنمية سيناء، موضحة أن الفترة المقبلة ستشهد المزيد من فرص التعاون مع الصندوق الكويتي وفقًا للأولويات التنموية الوطنية. فيما لم تعلن الحكومة المصرية حتى الآن عن حجم التمويلات المقررة من قبل الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية، لدعم مشروعات تنمية الريف المصري، ومن المقرر أن يتم الترتيب النهائي للتعاون خلال وقت قريب بحسب تصريحات وزيرة التعاون الدولي المصرية رانيا المشاط.

2 مليار دولار محفظة تمويل سيناء

وأعلنت الحكومة المصرية ممثلة في وزارة التعاون الدولي، حجم التعاون في الوقت الحالي مع الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، والذي يرتكز بصورة كبيرة في تمويل مشروعات تنمية شبه جزيرة سيناء حيث تضم محفظة التمويل الإنمائي الجارية مع الصندوق 16 مشروعًا بقيمة 2 مليار دولار، كما تستهدف الحكومة المصرية تكثيف خطط وبرامج التعاون المشتركة مع الصندوق في تنمية شبه جزيرة سيناء،خاصة في ظل الجهود التنموية الطموحة التي تطبقها الحكومة المصرية لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة وتطوير البنية التحتية.

إصدار خاص بمناسبة الذكرى الـ 9 لثورة 30 يونيو

عظيمة يا مصر

www.annaharkw.com

أكد أن الحفاظ على وحدة الدول العربية وتماسكها محور سياسة القاهرة

السيسي يقود مصر نحو التكامل مع أشقائها العرب

العلاقات المصرية- الكويتية التاريخية اكتسبت زخما كبيراً أمنياً واقتصادياً وتنمويا

تنسيق لا ينقطع مع السعودية في مواجهة التحديات والتهديدات.. وتحقيق التكامل

خصوصية العلاقات مع الإمارات برزت في دعمها مصر بالمحطات التاريخية المفصلية

أواصر الصداقة والأخوة مع قطر ترجمت تأكيد السيسي أن أمن الخليج جزء من الأمن القومي المصري

العلاقات مع البحرين بلغت قمة ازدهارها بالتعاون الوثيق والتنسيق الإستراتيجي

سلطنة عُمان بسياستها الحكيمة دائماً ساندت مصر بشكل قوي بعد ثورة «30 يونيو»

دعم مصري ثابت ودائم لوحدة الأراضي العراقية

التنسيق المصري - الأردني محوري لمعالجة شاملة ونهائية للقضية الفلسطينية

وصفة مصرية لحل الأزمة السورية وحماية وحدة واستقرار ليبيا

القاهرة - «النهار»

أعاد الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي مكانة مصر الخارجية عربيا وإقليميا وعالمياً منذ توليه الرئاسة في السابع من يونيو 2014، إلى وضعها الطبيعي كدولة مؤثرة في محيطها وفي العالم، وبالتالي كسب تفهم ودعم المجتمع الدولي لجهود مصر في تحقيق الاستقرار والتنمية.

يرى الرئيس السيسي أن «الأمن القومي العربي يرتبط ارتباطا وثيقا بالأمن القومي المصري»، وهذه الجملة من أحد خطابات الرئيس توضح رؤيته للبعد العربي في سياسة مصر الخارجية والتي ترتكز محاورها في ضرورة الحفاظ على وحدة وتماسك الدول العربية.

وأكد الرئيس السيسي أن «المنطقة العربية، محيط مصر الحضاري والثقافي، باتت اليوم بؤرة لبعض أشد الحروب الأهلية ضراوة في التاريخ الإنساني الحديث، وأصبحت هذه المنطقة هي الأكثر تعرضا لخطر الإرهاب»، وشدد على «إن الوحدة العربية الشاملة هي أمل أمتنا، ومن أجل ذلك علينا أن ننمي ما بيننا من مصالح مشتركة».

العلاقات مع الكويت

ترسخت العلاقات المصرية الكويتية وازدادت زخما كبيرا خلال فترة حكم الرئيس السيسى خاصة في ظل العلاقات القوية والتاريخية بينهما، وجاءت زيارات السيسي إلى الكويت للنهوض بالتعاون الثنائي في كافة مجالات العمل المشترك، من أجل تعزيز علاقات التعاون التاريخية الراسخة والمتنامية بين البلدين والشعبين الشقيقين في مختلف المجالات الحيوية، إيمانا بوحدة الهدف والمصير والتطلع إلى مستقبل مزدهر.

وفي آخر زيارة للكويت التقى الرئيس السيسي مع صاحب السمو أمير البلاد الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح، وتناولت القمة في البحث سبل تعزيز العلاقات الثنائية الوثيقة التي تجمع بين البلدين، خاصة على الصعيد الأمني والاقتصادي والتنموي، بما يسهم في تحقيق مصالح البلدين والشعبين الشقيقين.

السعودية

ازدادت العلاقات التاريخية التي تجمع مصر والسعودية، رسوخا في عهد الرئيس السيسي، وترجمت في زيارات واتصالات لا تنقطع بين مسؤولي البلدين، بغرض تعزيز علاقاتهما ودعمها في مختلف المجالات، فالتنسيق الكامل والتشاور الدائم هو سمة العلاقات بين البلدين، بهدف مواجهة كل ملفات المنطقة وأزماتها، وما يتعلق بها من تهديدات وتحديات، انطلاقا من فرضية أساسية، تقوم على الرفض التام لكل التدخلات الإقليمية في شؤون الدول العربية أيا كان مصدرها.

وتستعد مصر والسعودية لمرحلة تاريخية من التعاون الاقتصادي، بعد زيارة ولى العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان، قبل أيام، في ظل تعزيز العلاقات الاستثمارية القائمة بين البلدين. واتفق الرئيس السيسى مع الأمير محمد بن سلمان، على تعزيز الشراكة الاقتصادية استثماريا وتجاريا، ونقلها إلى آفاق أوسع لترقى إلى متانة العلاقة التاريخية والإستراتيجية بينهما عبر تحقيق التكامل بين الفرص المتاحة من خلال رؤية السعودية 2030 ورؤية مصر 2030، وعقد الطرفان اتفاقيات استثمارية وتجارية ضخمة بين القطاعين الخاصين في البلدين بلغت 8 مليارات دولار.

الإمارات

العلاقات المصرية الإماراتية لها خصوصية وهي ممتدة عبر عقود منذ عهد المغفور له الشيخ زايد آل نهيان، والذي أسهم في ترسيخ تلك العلاقات المصيرية، التي انعكست في التنسيق الوثيق بين البلدين الشقيقين، هذا ما أكده الرئيس السيسي، كما ثمن مرارا مواقف الإمارات الداعمة لمصر في العديد من المحطات التاريخية المفصلية.

فيما تؤكد الإمارات أن دعمها لمصر ثابت ومتواصل، ينطلق من دور مصر وأهميتها وثقلها السياسي والتاريخي، وتأتى زيارة رئيس الإمارات محمد بن زايد آل نهيان إلى مصر، واجتماعه بالرئيس عبدالفتاح السيسي لتكريس هذا الواقع، والدفع به إلى التقدم، من منطلق الإيمان المشترك بما يحقق مصالح الشعبين والبلدين.

قطر

عادت العلاقات المصرية القطرية إلى التحسن وهذا ما تعكسه زيارة أمير دولة قطر إلى مصر حيث استقبله الرئيس السيسي، مؤكدا أن زيارة أمير قطر تميم بن حمد آل ثاني، لمصر تجسد ما تشهده العلاقات المصرية القطرية من تقدم، وترسخ لمسار تطوير العلاقات الثنائية بين البلدين خلال الفترة المقبلة في كافة المجالات، وذلك في إطار مصلحة البلدين والشعبين الشقيقين، وفي ظل النوايا الصادقة المتبادلة بين الجانبين.

وحرص السيسى، في أكثر من مناسبة على التأكيد بأن أمن الخليج العربي جزء من الأمن القومي المصري، ولذا كان لا بد من مد أواصر الصداقة والأخوة، مرة أخرى، مع دولة قطر، وشهدت العلاقات بين البلدين تطورا إيجابيا ملحوظا منذ أن وقعت الدولتان على اتفاقية العلا في السعودية مطلع عام 2021، والتي أنهت الخلافات بين مصر والسعودية والإمارات والبحرين من جهة وقطر من جهة ثانية.

البحرين

استطاعت العلاقات المصرية البحرينية أن تتجاوز العقبات التي لحقت بالأمة العربية، وبلغت قمة ازدهارها من حيث التضامن ووحدة الصف في عهد الرئيس عبدالفتاح السيسي ويتميز عهده بأنه أكثر الفترات التاريخية ازدهارا في علاقات مصر بالبحرين والخليج العربي.

وفى ظل ما يشهده العالم العربي والمنطقة من تطور وتسارع في مجريات الأحداث، أصبحت العلاقات الإستراتيجية بين البلدين تعتمد على ثلاثة محاور رئيسية هي: التعاون الوثيق بين القيادتين، تأكيد البلدين دعمهما ومساندتهما للآخر في مواجهة مختلف التحديات، والتعاون المشترك في شتى المجالات».

سلطنة عمان

ترتبط مصر وسلطنة عُمان بعلاقات سياسية قوية؛ فهناك تشاور وتنسيق مستمر بينهما في القضايا الثنائية والإقليمية والدولية، ويقدر المسئولون العُمانيون على جميع المستويات الدور الذي تلعبه مصر في حل الصراعات والنزاعات في المنطقة من أجل شعوب المنطقة، كما يتم التنسيق بين البلدين في جميع القضايا السياسية المطروحة في المحافل الدولية.

وساندت سلطنة عُمان مصر بشكل قوى بعد ثورة30 يونيو، كما حافظ البلدان على الأسس الراسخة لعلاقاتهما، بفضل السياسة الحكيمة التي اتبعتها قيادتي البلدين، وهى عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، ورأت السلطنة أن الشعب المصري هو من يقرر مستقبله.

العراق

تشهد العلاقات المصرية العراقية، في الوقت الحالي، انفتاحا من البلدين نحو توقيع مذكرات واتفاقيات في مختلف أوجه العلاقات مع استعداد مصري في مساعدة ودعم العراق في ميادين شتى والتأكيد على الموقف المصري الثابت والدائم الداعم لوحدة الأراضي العراقية وعدم التدخل في شؤونه الداخلية وإجراء مصالحة وطنية شاملة، وانعكس ذلك في تبادل الزيارات المضطرد بالزيادة بين كبار المسؤولين في البلدين.

الأردن

لا تربط مصر والأردن علاقات جيرة أو أخوة فقط، ولكن تكتسب العلاقات السياسية المصرية الأردنية أهمية خاصة؛ نظرا للدور الإقليمي المهم الذي تؤديه الدولتان فى مواجهة التحديات والأخطار التي تهدد المنطقة، وتتميز العلاقة بين البلدين بالتوافق السياسي في الرؤى والأهداف، وهناك عدة ملفات أساسية يتعاون فيها الجانبان بشكل كبير، على رأسها القضية الفلسطينية التي تعد القاهرة وعمان طرفين أساسيين فيها.

القضية الفلسطينية

أكد الرئيس السيسي موقف مصر الثابت وسعيها للتوصل إلى حل عادل وشامل يضمن حق الفلسطينيين، وكذلك التأكيد على أن حل القضية الفلسطينية سيعيد الاستقرار للمنطقة، وأن مصر ستواصل جهودها لاستئناف المفاوضات، مؤكدا «مواصلة مصر لجهودها الحثيثة مع الأطراف الفلسطينية من أجل رأب الصدع وإنهاء الانقسام بين الفصائل الفلسطينية في الصفة الغربية وقطاع غزة»، وشدد الرئيس على أن» الوقت قد حان لمعالجة شاملة ونهائية لأقدم الجروح الغائرة في منطقتنا العربية، وهي القضية الفلسطينية، من خلال تسوية عادلة تقوم على الأسس والمرجعيات الدولية، وتنشئ الدولة الفلسطينية المستقلة على حدود عام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية، هو الشرط الضروري للانتقال بالمنطقة كلها إلى مرحلة الاستقرار والتنمية، والمحك الأساسي لاستعادة مصداقية الأمم المتحدة والنظام العالمي»... مشيرا إلى «أن يدَ العرب ما زالت ممدودة بالسلام، وأن تجربة مصر تثبت أن السلام ممكن».

الأزمة السورية

كان للرئيس السيسي موقف واضح من القضية السورية وهو أنه «لا مكان للحل العسكري في تلك الأزمة، وأن الحل السياسي هو الحل الوحيد، وبالتالي يجب أن يجلس كل الفرقاء على طاولة مفاوضات واحدة للاتفاق على الحل، وضرورة التعجيل بإنهاء كل العمليات العسكرية لوقف هذا الصراع الدامي».

ليبيا

يرتكز الموقف المصري من الأزمة الليبية على ثلاثة مبادئ أساسية وهي: احترام وحدة وسيادة ليبيا وسلامة أراضيها، عدم التدخل في الشؤون الداخلية لليبيا، الحفاظ على استقلالها السياسي، علاوة على الالتزام بالحوار الشامل ونبذ العنف، كما شدد الرئيس السيسي على رفضه القاطع إسقاط الدولة الليبية والتدخلات الخارجية التي دعمت سيطرة مجموعات مسلحة على بعض المناطق، مع ضرورة دعم مؤسسات الدولة الليبية لمساعدتها على فرض سيطرتها على كامل الأراضي الليبية، للتخلص من محاولات التقسيم، والعمل على إقامة دولة ليبية موحدة قوية.

اليمن

شدد الرئيس السيسي على أن مصر «مع الدولة الوطنية اليمنية ووحدة أراضيها وضد كل محاولات التقسيم والتفتيت لأسباب عرقية أو مذهبية.. ونحن مع أن تكون سيادة الدولة محمية من قبل الجيوش الوطنية لا من قبل الميليشيات المسلحة..».

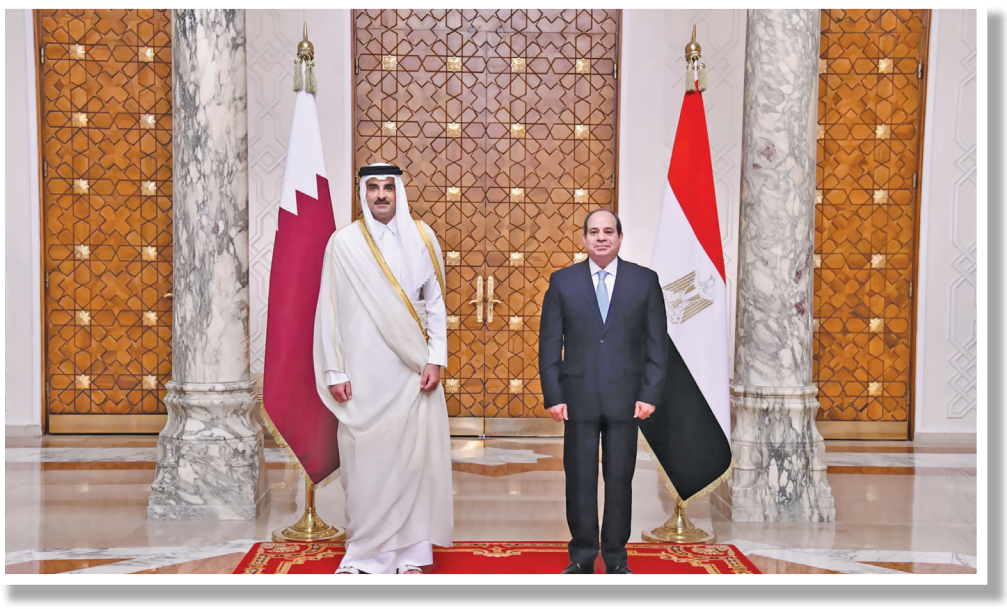

عظيمة يا مصر

إصدار خاص بمناسبة الذكرى الـ 9 لثورة 30 يونيو

www.annaharkw.com

السياسة الأميركية في المنطقة تعترف بسيادة البوصلة المصرية لإدارة الملفات الشائكة

القاهرة وواشنطن.. السيسي ثبَّت معادلة «التوازن والنديّة»

الحوار الإستراتيجي المصري- الأميركي استؤنف على مستوى وزراء الخارجية

ترامب أشاد بـ«العمل العظيم» الذي يقوم به نظيره المصري عبد الفتاح السيسي

القاهرة - «النهار»

عادت علاقات مصر مع الولايات المتحدة الأميركية قوية في عهد، الرئيس عبد الفتاح السيسى، وذلك من خلال استئناف الحوار الاستراتيجي المصري الأميركي، على مستوى وزراء الخارجية بين مصر والولايات المتحدة لأول مرة منذ عام 2009، بالإضافة إلى زيارات إلى واشنطن وزيارة كبار المسؤولين من الإدارة الأميركية ووفود الكونغرس الأميركي للقاهرة.

وشهدت العلاقات المصرية الأميركية طفرة غير مسبوقة في عهد الرئيس الأميركي دونالد ترامب، حيث تكررت اللقاءات بين السيسي وترامب، وأشاد الرئيس الأميركي السابق بما أسماه «العمل العظيم» الذي يقوم به نظيره المصري عبد الفتاح السيسي واعتبر ترامب أن العلاقات الأميركية المصرية «لم تكن جيدة أكثر مما هي عليه اليوم» وجاء تصريح ترامب على هامش الزيارة التي قام بها السيسي إلى الولايات المتحدة.

وقال وزير الخارجية الأميركي السابق مايك بومبو إن المصريين يعتبرون «بلا شك شريكا مهما للأمن» خصوصا من خلال مواجهة «التهديدات الإرهابية في سيناء» وأضاف «لذلك، أنا ممتن للغاية للرئيس السيسي، لقد كان أيضا متميزا في ما يتعلق بالحرية الدينية».

وحين جاء الرئيس الأميركي جو بايدن إلى سدة الحكم في البيت الأبيض، وعلى عكس التوقعات شهدت العلاقات المصرية الأميركية تنام ملحوظ عززته الاتصالات والمشاورات المستمرة بين قادة البلدين حول الأوضاع بالمنطقة.

وأكد الرئيس جو بايدن «على قيمة الشراكة المثمرة والتعاون البناء والتفاهم المتبادل بين الولايات المتحدة ومصر، ومن ثم تطلع الإدارة الأميركية لتعزيز العلاقات الثنائية مع مصر خلال المرحلة المقبلة في مختلف المجالات، خاصة في ضوء دور مصر المحوري إقليميا ودوليا، وجهودها السياسية الفعالة في دعم الأمن والاستقرار في المنطقة وتسوية أزماتها».

فيما أكد السيسي على قوة العلاقات المصرية الأميركية وما تتسم به من طابع استراتيجي، مشددا على استمرار مصر في بذل الجهود لتعزيز العلاقات الإستراتيجية بين البلدين، وذلك في إطار ثابت من المصالح المشتركة والاحترام المتبادل.

ويرى وزير الخارجية المصري الأسبق، محمد العرابي، إن المكالمات الهاتفية الثانية بين الرئيس الأميركي، والسيسي تعكس استعادة الدور والثقل المصري في المنطقة، وأوضح أن البوصلة المصرية الخارجية أصبحت السائدة ومفتاح الحل للعديد من القضايا المزمنة، حيث تقوم على فرض الأمن والاستقرار في المنطقة سواء في فلسطين أو العراق أو ليبيا وأشار إلى أن الرئيس الأميركي والمجتمع الدولي يدركون جيدا أن السياسات المصرية في العديد من ملفات المنطقة أثبتت نجاحها، وأن النهج السليم يتمثل في تأييدها وأضاف: «على الصعيد العملي نجحت جهود القاهرة في التوصل للتهدئة في غزة، والعمل على استعادة الأمن والاستقرار في ليبيا، علاوة على عودة العراق للحضن العربي».

فيما رحبت واشنطن بجهود مصر لتبنى حزمة إصلاحات اقتصادية مهمة بدعم من صندوق النقد الدولي، فضلا عن الزيارات التاريخية للرئيس عبد الفتاح السيسى لواشنطن وارتكز السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأميركية على عدد من الدول المحورية بمختلف أنحاء العالم، والتي تعد مصر واحدة منها فتحاول الولايات المتحدة الاستفادة من موقعها وتاريخ شعبها العريق الممتد لأكثر من سبعة آلاف سنة.

وعلى مدار السنوات الماضية، أجرت مصر عدة اتصالات بالرئيس السابق ترامب، تم من خلالها تبادل وجهات النظر حول تطورات الوضع في ليبيا، في ضوء إطلاق مبادرة «إعلان القاهرة»، حيث رحبت واشنطن بالجهود المصرية لتحقيق التسوية السياسية للأزمة ولإنهاء أعمال العنف بدعم وقف إطلاق النار في ليبيا، وتفعيل إرادة الشعب الليبي في تحقيق الأمن والاستقرار لبلاده.

وتوصف العلاقات الثنائية بين البلدين بالإستراتيجية، حيث تبادلت البلدين الرؤى بشأن تطورات موقف ملف سد النهضة والمفاوضات الثلاثية ذات الصلة وعلى مدار سنوات شهدت العلاقات المصرية الأميركية مرحلة جديدة من التعاون والتفاهم والتنسيق في كافة المجالات خاصة السياسية والعسكرية حيث نجح الرئيس السيسى والدبلوماسية المصرية في إعادة الثقة بين البلدين ووضع إطار مؤسسي يتسم بالاستمرارية وهو ما يطلق عليه الحوار الاستراتيجي كما تم وضع قاعدة للمصالح المشتركة تقف عندها الدولتان على قدم المساواة دون أي تمييز لتحقيق مصالحهما دون الإضرار بمصالح طرف على حساب الآخر.

واستمر التنسيق والتشاور واللقاءات بين البلدين من أجل التوصل إلى حلول متفق عليها في كافة قضايا المنطقة خاصة الفلسطينية والسلام في السودان، والتصدي للإرهاب، والاستقرار الإقليمي وغيرها فضلا عن تطابق الرؤى المصرية الأميركية والتي عكستها إشادة الرئيس الأميركي بالجهود المصرية الناجحة في المجالات كافة خاصة في التصدي بحزم وقوة لخطر الإرهاب وحرص الإعلام الأميركي على الإشارة إلى ما وصلت إليه العلاقات بين البلدين من آفاق جديدة وتسليط الضوء على الدعم والمساندة القوية من واشنطن لمصر. وتحتل العلاقات الإستراتيجية بين مصر والولايات المتحدة أهمية كبرى، وعمل البلدين على تعزيزها في كافة محاورها المتعددة، بما يصب في صالح الأمن القومي لكلا البلدين، واتسمت السياسة المصرية بالتوازن والحرص على الانخراط الجاد مع دوائر صنع القرار الأميركي المختلفة.

السيسي أسس واحة الاستقرار الإقليمية ونقل العلاقات الوطيدة إلى تعاون حيوي لاقتصاد العالم

الشراكة المتوسطية .. مصالح استراتيجية بين مصر وأوروبا

الاتحاد الأوروبي ينظر إلى مصر كقوة عظمى لا غنى عنها لضمان استقرار المنطقة

أوروبا هي الشريك التجاري الأول لمصر بتحديات مشتركة على ضفتي المتوسط

القاهرة - النهار

قاد الرئيس عبد الفتاح السيسي السياسة الخارجية لمصر للانفتاح على العواصم العالمية كافة، وفي القلب من ذلك العواصم الأوروبية، حيث تربط مصر بأوروبا علاقات قديمة ومتوطدة، كما تشترك القاهرة والعواصم الأوروبية في العديد من الملفات السياسية والاقتصادية وتجمع الاتحاد الأوروبي بمصر علاقات متميزة، حيث يؤكد الجانب الأوروبي دائما اهتمامه بتعزيز تلك العلاقات من مختلف أوجهها، خاصة في ظل الثقل السياسي الذي تتمتع به مصر دوليا وإقليميا، فضلا عن كونها همزة الوصل بين العالمين العربي والأوروبي، وكذلك واحة للأمن والاستقرار في المنطقة التي تمر حاليا بمرحلة حرجة من الاضطراب الشديد والتوتر السياسي.

كما يرى الاتحاد الأوروبي في مصر القوة التي بيدها تحسين واستقرار الأوضاع في شرق المتوسط وأفريقيا ومنطقة الشرق الأوسط، لذلك أصبحت مصر قوة عظمى لا غنى عنها لضمان استقرار المنطقة، بالإضافة إلى أن المزايا الاقتصادية والتجارية في مصر كبيرة وواعدة، والاتحاد الأوروبي يريد أن يكون هناك انطلاق في العلاقات مع مصر خاصة في المجال التجاري والصناعي ومجال الطاقة، وذلك سيتم عن طريق تقارب العلاقات التي نشهدها الآن بين مصر وأوروبا».

وعكس اجتماع الرئيس السيسى مع شارل ميشيل رئيس المجلس الأوروبي في باريس، نوفمبر 2021، أوجه التعاون السياسي بين الجانبين، ليس فقط في تأكيد الرئيس السيسى خلال الاجتماع، على مكانة الاتحاد الأوروبي المهمة في إطار السياسة الخارجية لمصر، والتي ترتكز على الاحترام والتقدير المتبادل لخصوصيات كل طرف، لكون الجانب الأوروبي الشريك التجاري الأول لمصر، والروابط المتشعبة التي تجمع بين الجانبين والتحديات المشتركة التي تواجههما على ضفتي المتوسط.

فيما حرص «ميشيل» على الإشادة بجهود مصر في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية، مؤكدا تقدير الاتحاد الأوروبي لهذه الجهود في التعامل مع ذلك الملف، الأمر الذي انعكس على وقف حالات الهجرة غير الشرعية من مصر منذ عام 2016، كما أكد رئيس المجلس الأوروبي أن مصر تعد نموذجا ناجحا في المنطقة في هذا الصدد تحت قيادة حاسمة وحكيمة من الرئيس.

وهناك تنسيق بين مصر والاتحاد الأوروبي حول العديد من القضايا الإقليمية الهامة في المحافل الدولية، كعملية السلام في الشرق الأوسط، والأوضاع في ليبيا وسوريا واليمن، حيث تم التوافق بشأن ضرورة تعزيز قنوات التشاور بين الجانبين فيما يتعلق بتلك الملفات، كما تتلاقى الرؤي ووجهات النظر حول أهمية استمرار العمل على التوصل إلى تسويات سياسية لها حتى يمكن استعادة الاستقرار بالمنطقة وتوفير مستقبل أفضل لشعوبها.

مصر وروسيا.. شراكة جديدة في الأولويات والرؤى

القاهرة - النهار

شهدت العلاقة بين موسكو والقاهرة، تغيرات جدية في الأولويات والرؤى، حتى وصل التعاون بين البلدين، إلى مرحلة أن أصبحا شريكين على الصعيد الدولي في الوقت الحالي، وأكد الرئيس عبد الفتاح السيسي، أن العلاقات المصرية الروسية وصلت إلى مرحلة متميزة وأضاف الرئيس السيسى أن مصر تعتز بعلاقاتها مع روسيا خاصة في المجال الاقتصادي، لافتا إلى أن مشروع محطة الضبعة النووية من المشاريع المهمة للتعاون مع روسيا. شهدت مصر العديد من الزيارات بينها وبين روسيا، حيث تطورت العلاقات بين مصر وروسيا بشكل ملحوظ في كثير من المجالات في عهد الرئيس السيسي. قام المشير عبد الفتاح السيسى وزير الدفاع والإنتاج الحربي والقائد العام للقوات المسلحة، آنذاك، في 2014/2/13 بزيارة لروسيا استقبله فلاديمير بوتين رئيس روسيا.

- في 2014/8/12 قام الرئيس عبد الفتاح السيسى، بزيارة لروسيا، استقبله فيها الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، بحث الجانبان قضية مكافحة الإرهاب، وتكثيف التعاون في كافة المجالات ذات الصلة بمكافحة الإرهاب.

واتفق الجانبان حول أهمية قيام المجتمع الدولي بجهد جماعي لدحر الإرهاب والقضاء عليه، وجه السيسى الدعوة للجانب الروسي لزيادة حجم استثماراته في عدد من المجالات الحيوية، ومن بينها مشروع المركز اللوجيستي للحبوب والغلال بدمياط، وكذا في قطاعات الطاقة والنفط والغاز وفي المجال الزراعي، منوها بتحديد موقع المنطقة الصناعية الروسية في منطقة عتاقة بخليج السويس.

- في 2015/2/9 قام الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بزيارة لمصر استمرت يومين، استقبله الرئيس عبد الفتاح السيسي، وعقد الرئيسان العديد من الاتفاقيات في مختلف المجالات.

وتناقشوا في العديد من الأمور الخاصة بالأوضاع في المنطقة العربية بخاصة الأعمال الإرهابية التي تشهدها الساحة العربية والعالمية.

- في 2015/5/8 قام الرئيس عبد الفتاح السيسي، بزيارة لروسيا الاتحادية بدعوة من الرئيس فلاديمير بوتين للمشاركة في احتفالات موسكو بمناسبة الذكرى السبعين لاحتفالات أعياد النصر في التاسع من مايو 1945 في الحرب العالمية الثانية.

- في 2015/8/25 قام الرئيس عبد الفتاح السيسي، بزيارة لروسيا، استقبله الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، ناقش الجانبان العديد من الأمور الخاصة بالأوضاع في المنطقة العربية بخاصة الأعمال الإرهابية التي تشهدها الساحة العربية والعالمية. بحثا الجانبان المجالات الاقتصادية والسياسية كافة.

- في 2017/12/11 قام فلاديمير بوتين رئيس روسيا بزيارة لمصر، استقبله الرئيس عبد الفتاح السيسي، بحث الجانبان سبل دفع أطر التعاون الثنائي في المجالات المختلفة خاصة السياسية والتجارية والاقتصادية وفى مجال الطاقة فضلا عن التشاور بشأن عدد من القضايا والملفات الإقليمية ذات الاهتمام المشترك، بالإضافة إلى (آلية 2+2) والتي تجمع وزيري الدفاع والخارجية لكل من موسكو والقاهرة، هذه الآلية تجمع روسيا بست دول فقط في العالم ومصر هي الدولة العربية والإفريقية الوحيدة من بين تلك الدول.

- في 2018/10/15 قام الرئيس السيسي بزيارة لروسيا، استقبله الرئيس فلاديمير بوتين وبحث الجانبان سبل تعزيز العلاقات الثنائية المتميزة بين مصر وروسيا على كافة الأصعدة، فضلا عن مواصلة التشاور والتنسيق المكثف حول القضايا الإقليمية والدولية، وذلك في إطار الشراكة الإستراتيجية بين البلدين والحرص على تعزيزها ودفعها للأمام.

قمم السيسي - شي فتحت بوابات التعاون الاقتصادي والسياسي والعسكري والفضائي

مصر والصين.. إرث دبلوماسي وعلاقات متنامية

القاهرة - النهار

تلقت العلاقات المصرية الصينية دفعة قوية جديدة باللقاء الذي عقده الرئيسان شي جين بينغ وعبدالفتاح السيسي، خلال زيارة الرئيس المصري للصين لحضور حفل افتتاح أولمبياد بكين الشتوي 2022، حيث دعا الرئيس الصيني خلال اللقاء إلى بذل جهود مشتركة لبناء مجتمع المستقبل المشترك بين البلدين في العصر الجديد، وأكد أن الشراكة الإستراتيجية الشاملة بين الصين ومصر أصبحت نموذجا للتضامن والتعاون والمنفعة المتبادلة بين الصين والدول العربية والإفريقية والنامية. كما تشهد العلاقات المصرية الصينية العسكرية نموا كبير خلال الفترة الأخيرة، خاصة أن مصر والصين يجمعهما مشروع التصنيع المشترك لطائرة تدريب المتقدم من طراز «كي 8 إي» للهيئة العربية للتصنيع في مصر، من أبرز برامج التعاون العسكري المبرم بين الطرفين والبرنامج بدأ بانتقاء القوات الجوية المصرية لطائرة «كي 8 إى» لتكون طائرة التدريب الرئيسي بدلا من طائرة التدريب التشيكية «إل29» على أن يصل عمق التصنيع المحلي للطائرة الأولى لأكثر من 94% من الهيكل.

ارتفاع الصادرات

أما بالنسبة للعلاقات الاقتصادية بين البلدين فأظهرت بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بمصر ارتفاع قيمة الصادرات المصرية للصين خلال أول 10 أشهر من عام 2021 بنسبة 118,7% مقارنة بنفس الفترة من عام2020 وقال الجهاز، إن الصادرات المصرية للصين سجلت 1,3 مليار دولار خلال الـ 10 أشهر الأولى من عام 2021 مقابل 583,1 مليون دولار خلال نفس الفترة من عام 2020.

وبلغت قيمة الواردات المصرية من الصين 10,7 مليارات دولار خلال الـ10 أشهر الأولى من عام 2021 مقابل 9,6 مليارات دولار خلال نفس الفترة من عام 2020 بنسبة ارتفاع قدرها 12,1%.

وأشار الجهاز إلى ارتفاع قيمة التبادل التجاري بين مصر والصين لتصل إلى 12 مليار دولار خلال الـ10 أشهر الأولى من عام 2021 مقابل 10,2 مليارات دولار خلال نفس الفترة من عام 2020 بنسبة ارتفاع قدرها 18,2%.

سوق ضخمة

وتسعى الصين إلى الاستفادة من المزايا التي تتمتع بها مصر، ومن بينها السوق الضخمة التي تضم أكثر من 100 مليون مستهلك، فضلا عن أنها تعد بوابة لأكثر من مليار مستهلك يقطنون في الدول التي تتمتع فيها السلع المنتجة في مصر بمعاملة تفضيلية، مثل دول الاتحاد الأوروبي والكوميسا والدول العربية والولايات المتحدة.

إصدار خاص بمناسبة الذكرى الـ 9 لثورة 30 يونيو

عظيمة يا مصر

السيسي يقود ثورة غير مسبوقة في ملف الحقوق والحريات

ثمن حقوقيون وبرلمانيون ما تفعله الدولة المصرية في ملف الحقوق والحريات مؤكدين انه تم تحقيق مكاسب غير مسبوقة في هذا الملف، حيث وضع الرئيس السيسي رؤية مستقبلية للحقوق والحريات مدعومة بتشريعات جديدة وبناء قانوني راسخ يحافظ على كرامة الإنسان المصري ويحفظ له كامل حقوقه، حيث يرى النائب طارق رضوان رئيس لجنة حقوق الإنسان بالبرلمان ان مصر عزمت على بناء جمهورية جديدة، حياة كريمة لكل مواطن يعيش على أرضها. سواء كان مصريا أو غير مصري فمصر بها أكثر من 6 ملايين اجنبي، بينهم من لديه وضعية اللاجئ ومن يطمحون في وضعية اللاجئ وأن اللاجئين السوريين لهم وضع خاص باقامتهم في مصر وجميع هؤلاء اللاجئين يتم التعامل معهم من الدولة المصرية كانهم من المصريين وهذا دليل على ان مصر تحترم وترسخ مبدأ المواطنة واحترام حقوق الإنسان وتمتع جميع من يعيشون على أرضها بجميع حقوقهم خاصة ان الرئيس عبدالفتاح السيسي أكد للعالم كله ان جميع من اتوا إلى مصر هم ضيوف لديها.

وعن ما اتخذته الدولة من خطوات جادة لتطوير السجون وتغيير السياسة العقابية قال رضوان: ان التغيير شامل وجذري في سياسات الدولة في التعامل مع السياسة العقابية للمحكوم ضدهم بعقوبة السجن بعد ان اصبحوا قوى اقتصادية منتجة تضيف إلى الاقتصاد القومي وتتخرج من السجون وهي مؤهلة للعمل بكل مهنية احترافية داخل مختلف المؤسسات بالدولة.يصبح «مواطنا يعاد تأهيله» بدلاً من ان يقال عنه «سجين».

ووصف رضوان، مركز الاصلاح والتأهيل بوادي النطرون بأنه نموذج لأعلى المقاييس الدولية لحقوق الإنسان وترجمةً واقعية للاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان والتي اطلقتها مصر أخيراً. فمراكز التأهيل التي باتت بديلة للسجون استحدثت عنابر جديدة للنزلاء بها من ذوي الاحتياجات الخاصة وقامت بتجهيزها على النحو الذي يلائم حالتهم الصحية، كما حرص قطاع الحماية المجتمعية على زيادة الطاقة الاستيعابية للأسرة الطبية وعدد ماكينات الغسيل الكلوي وغرف العمليات للاهتمام بصحة النزلاء

رضوان اشار الي ان قطاع الحماية المجتمعية بكافة المحافظات، يخضع لعملية تطوير، تتوافق مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان فيما يتعلق بملف السجون،من حيث توفر غذاء صحي للسجناء ومشروعات صناعية وزراعية وانتاجية من مزارع الانتاج الحيواني والداجني والسمكي والتي تعد من اهم سبل تنفيذ برامج التأهيل للنزلاء.

واعتبر رضوان، ان اطلاق الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان تأتي بمثابة التزام حكومي بتعهد واضح لخطة عمل حول استراتيجية متكاملة في مجال حقوق الإنسان من خلال حزم وبرامج تدريب وتأهيل الكوادر البشرية المؤهلة ووضع معايير واضحة طبقاً للمعايير الدولية للأكواد الدولية مؤكدا ان لجنة حقوق للإنسان بالبرلمان تعمل على تفعيل دور الرقابة على اداء السلطة التنفيذية في تتبع تلك الاستراتيجية وتفعيلها ومدى تطبيق انشاء وحدات لحقوق الإنسان في الوزارات، فالاهتمام بحقوق الإنسان توجه عالمي ومصر جزء من هذا التوجه، وتنطلق في جميع خطواتها من قناعة ذاتية بأهمية حقوق الإنسان باعتبارها جزءا مهماً من التنمية الشاملة للدولة، انطلاقا من رؤية وطنية شاملة تستهدف بناء الإنسان المصري.

فيما أكد الحقوقي سعيد عبدالحافظ عضو المجلس القومي لحقوق الإنسان ان ملف حقوق الإنسان في مصر شهد طفرة كبيرة سواء في الحقوق الاجتماعية والاقتصادية للمواطن أو الحقوق السياسية ا قائلا: ان اهم طفرة شهدتها مصر خلال السنوات الماضية منذ عام 1983 ومنذ ان نشأت الحركة الحقوقية في مصر لأول مرة تلزم الدولة المصرية نفسها بتمتع المصريين بحقوقهم التي تضمنتها الاتفاقات الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان وهذا بعد تاريخ طويل وعلاقة متوترة بين الدولة ومؤسساتها وبين المنظمات الحقوقية بما يقترب من 40 عاما.

وأضاف عبدالحافظ ان الاستراتيجية الوطنية لحقوق

الإنسان تعني انه يمكن لأي مواطن مصري ان يحاسب الدولة ومؤسساتها في حال اهدار اي حق من حقوقه وهي نقلة نوعية وحضارية، كانت هناك بعض الملفات المعلقة وكان يجب على الدولة عقب اصدار الاستراتيجية ان تتصدى لها وفي القلب منها الغاء حالة الطوارئ التي عرفتها مصر لعقود طويلة بموجب هذه الاستراتيجية تم الغاء حاله الطوارئ وأصبحت مصر بلا طوارئ.

الأمر الثاني: هو تزامن اعلان الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان مع اعلان عام 2022 عاما للمجتمع المدني وهذا يعني ان الدولة باتت تنظر بعين التقدير والاحترام لمنظمات المجتمع المدني باعتبارها بالفعل شريكاً للدولة ومؤسساتها في عملية التنمية الشاملة السياسة والاقتصادية والاجتماعية.

الأمر الثالث: يتعلق ببعض مظاهر المرونة فيما يخص تشكيل وتأسيس الجمعيات الأهلية والسماح لها بالعمل عقب ازمة وتوتر منذ صدور القانون 17 لسنه 2017.

الأمر الرابع: الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان ساهمت في زيادة خطوات الافراج عن المحبوسين احتياطيا وهذا كان احد المطالب الرئيسية لمنظمات المجتمع المدني التي طالبت بضرورة مراجعه المواقف القانونية للمحبوسين احتياطيا واخلاء سبيل ما لم يثبت ارتكابه جريمة من جرائم العنف.

ولأول مرة وبعد شكاوى متعددة من الداخل والخارج بتردي حالة السجون ينشأ سجن جديد نموذجي حديث مجهز بوسائل حديثة تضمن الكرامة للنزلاء بديل لـ12 سجن تم تأسيسها وانشائها قبل 200 عام وقبل انشاء المواثيق الدولية المعنية بحقوق السجناء.

وهذه السجون فيها اماكن للتريض وساحات للممارسة الرياضة ومستشفيات متخصصة سيحل مشكلة رئيسة من اهم المشكلات التي كانت تواجه الدولة المصرية وهي مكايدة الدولة بسبب حاله السجون.

أيضا شهدت الحقوق الاقتصادية والاجتماعية طفرة هائلة لا يمكن نكرانها وعلى رأسها الحق في السكن واستبدال العشوائيات وتوفير مساكن لائقة فالحق في السكن والحق في البيئة وحرية التنقل والحق في الصحة.

أيضا شهدت الدولة المصرية اطلاق مبادرات صحية للامراض المزمنة ومتوارثة عبر الأجيال كالتهاب الكبد الوبائي والأنيميا والتقزم وضمان الحد الأدنى من الحياة الكريمة للأسر معدومة الدخل.

وقال رئيس المنظمة العربية لحقوق الانسان، علاء شلبي، ان الدولة المصرية نجحت خلال السنوات السبع الماضية من اعادة بناء مؤسسات الدولة ووضع الأسس لتنمية شاملة ومستدامة، وهو ما مهد لتبني خطة تسمح بالانطلاق بوتيرة اسرع في تطوير حقوق الانسان، اخذا في الاعتبار ان حقوق الإنسان لا تنمو في اضطراب، وتحتاج للأمن والاستقرار لكي تزدهر.

محمود بسيوني عضو المجلس القومي لحقوق الإنسان لـ «النهار»:

«حياة كريمة» مشروع حقوقي يهتم بحياة 60 مليون مصري في القرى والريف

السيسي يتعامل مع القضايا الحقوقية بشكل جاد وليس بمنطق المسكنات

الطوارئ موجهة لمحاربة الإرهاب والسلاح والمخدرات وليس المواطن العادي

أكد محمود بسيوني عضو المجلس القومي لحقوق الإنسان لـ «النهار» أن الدولة المصرية تعيش أزهى عصورها في مجال الحريات واحترام حقوق الإنسان وأن إعلان عام 2022 عام للمجتمع المدني يعطي ثقة كبيرة للجمعيات والمنظمات العاملة في مصر كما انه يعلن عن شراكة حقيقية بين الدولة ومنظمات المجتمع المدني.

وأوضح بسيوني أن إلغاء مد حالة الطوارئ وإطلاق الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان حدثان مهمان خلال الفترة الماضية يؤكدان ان الرئيس عبدالفتاح السيسي يتعامل مع القضايا الحقوقية بشكل جاد وليس بمنطق المسكنات.

● في البداية كيف ترى حالة حقوق الإنسان في مصر؟

■ لعل أهم حدثين خلال الفترة الماضية أحدثا طفرة في حالة حقوق الإنسان في مصر هما الإستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان ورفع حالة الطوارئ فقرار إلغاء مد حاله الطوارئ كان له صدى دولي كبير لأنه يعطي مؤشر أن الدولة المصرية استطاعت أن تتخلص من آفة الإرهاب ونجحت إستراتيجيتها لمكافحة الإرهاب خلال السنوات الماضية والتي كانت تهدد كيان الدولة المصرية وكان هذا السبب في فرض حالة الطوارئ لسنوات فمصر دخلت في صراعات كثيرة صراع مع قوى الإرهاب والتطرف واستطاعت ان تحسم هذا الصراع وتخلصت تماما من عمليات الإرهاب الان وهذا بشهادة دول كثيرة تتحدث عن نجاح وقدرات مصر في مكافحة الإرهاب والقضاء عليه.

ثانيا: توفر لمصر من القدرات الأمنية الكافية لحماية نفسها بالإضافة إلى قدرة الأمن المصري على فرض الاستقرار طول الفترة الماضية وهذا عزز قدرة مصر على استيعاب السياحة الوافدة إليها وحمايتها.

وهذا أيضا شهادة للعالم أن الطوارئ في مصر كانت لسبب وعندما انتفت الأسباب ألغيت حالة الطوارئ وهذا يرد على كثير من الانتقادات الدولية لبعض المنظمات المسيسة التي كانت تعادي الدولة المصرية وتحاول أن تربط بين فرض حالة الطوارئ وبين السلطات الواسعة في القانون.

ومحاولة السلطة التنفيذية أن تبسط يدها على جميع السلطات لكن الناس في مصر لا تستطيع ان تميز بين فكرة فرض حالة الطوارئ وبين إلغائها وهذا يدل على أن الدولة المصرية كانت تنفذ قانون الطوارئ فقط على ما له علاقة بالإرهاب وله علاقة بقضايا السلاح والتهريب وقضايا المخدرات غير ذلك لم يكن يطبق قانون الطوارئ.

فمصر تسير على مسار الإصلاح السياسي بشكل شامل والتعامل مع قضايا حقوق الإنسان على أنها لا تقل أهمية عن المشروعات القومية.

فالإرادة السياسية لدى فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي إرادة حقيقية فهو يريد تغيير المنظومة بشكل جاد ولا يتعامل مع قضايا حقوق الإنسان بأسلوب المسكنات الذي كان متبعا من قبل لكن يتم التعامل بحلول جذرية مثلما رأينا في موضوع السجون أن يكون لدينا سجون مطورة مبنية على احدث الطرق العلمية كما رأينا مركز الإصلاح والتأهيل فحتى تغير اسم السجن يعطي انطباعا أن الدولة المصرية تريد أن تتعامل مع المساجين بإعطائهم فرصه أخرى للحياة وسهولة عودتهم للحياة مجددا بعد انقضاء فترة سجنه لتغيير الصورة الذهنية القديمة التي كانت تشير إلى أن الذي يدخل السجن يخرج منه أكثر إجراما.

كان تجربة صعبة وغير آدمية الآن أصبحت العقوبة آدمية ويتحول فيها السجين لشخص لديه فرصة كبيرة للحياة من جديد بعد إنهاء عقوبته فضلا عن توافق السجون المصرية مع المعايير الدولية.

أيضا الدولة المصرية حاليا تطبق الكثير من معايير حقوق الإنسان فمجلس الشيوخ المصري بصدد الانتهاء من مناقشه مشروع قانون حماية المسنين والذي يهدف لضمان حقوق المسنين الصحية والاقتصادية والاجتماعية والترفيهية بما يضمن لهم حياة كريمة.

وهو تطبيق للدستور في المادة 83 وبما جاء في الإستراتيجية الوطنية فالمسن له عدد من الحقوق منها تأهيله عندما يخرج للمعاش للحياة بشكل جديد مرحلة جديدة من عمره وكيف ستتم الاستفادة من خبراته في الحياة العملية فهو من سيعطى خبراته للشباب فضلا عن رد الجميل له بشيء من الوفاء.

فالمسن ينال حماية من الدولة ورعاية من القانون فلا ينتظر ان تأتي حقوقه بنوع من الشفقة لكن القانون هو الذي يكفلها له.

● هل توجد تشريعات أخرى ترى أنها تدعم الوضع الحقوقي في مصر؟

■ من المهم جدا ان يكون هناك تشريعات خاصة لوقف الطلاق الشفهي ومنع الزواج المبكر لأنه بهما عنف ضد المرأة ونحن نحتاج دعما كبيرا من المؤسسات الدينية وهي قضية ملحة لأنها قضية مجتمعية تستدعي الاهتمام حفاظا على تماسك المجتمع والأجيال الجديدة وبشكل عام نحتاج قانونا جديدا للأحوال الشخصية، لأن الدولة عملت جاهدة لتمكين المرأة ما جعل المرأة تشعر أن الدولة تعمل لصالحها وترك انطباعا جيدا مما انعكس على حجم مشاركة المرأة الكبير في التنمية. فهي تقود مشروعات كبيرة ومتوسطة وتكون مسؤولة عنها.

وعن المنظمات العاملة في مجال حقوق الإنسان والتي يبلغ عددها 55 ألف جمعية ما بين جمعيات حقوقية وتنموية أوضح ان الإشكالية ان 1% من مجموع المنظمات الموجودة في مصر هي التي لديها الأزمة القانونية وهي المنظمات المسيسة والباقي والذي يمثل 99% لديهم شراكة حقيقية مع المجتمع المصري وينالون التسهيلات.

عصام شيحة رئيس المنظمة المصرية لحقوق الإنسان لـ «النهار»:

السيسي أنهى مئة عام من الطوارئ وأعاد مصر لمكانتها الطبيعية بين الدول المتقدمة

أعداء الوطن استغلوا ملف الحريات للهجوم على مصر والآن ليس لهم حجة

لدى مصر أكثر من 50 ألف جمعية أهلية متنوعة الأنشطة

أكد عصام شيحة رئيس المنظمة المصرية لحقوق الإنسان بمصر أن بلاده شهدت في الآونة الأخيرة تطورا كبير فيما يخص حقوق الإنسان في كل المجالات وعلى جميع الأصعدة سواء أكانت حقوق اجتماعية أو حقوق اقتصادية أو سياسية وهو ما أسهم في الحفاظ على مكانة مصر عالميا والمضي قدما لتحقيق المشاركة الفعالة لجميع فئات المجتمع و أبرز محطات التطور إلغاء قانون الطوارئ الذي استمر في مصر قرابة 100 عام

واعتبر شيحة «أن الإستراتيجية الوطنية للحقوق الإنسان» الذي أطلقها الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي هي رؤية مصرية واضحة خلال الخمس سنوات المقبل تحمل في طياتها حياة كريمة للمواطن المصري وترسخ لمبادئ أعلى حقوق الإنسان في كل المجالات وتشمل تطبيق القانون على الجميع.

● هل هناك مفهوم محدد حول حقوق الإنسان بصفة عامة والسياسية بصفة خاصة؟

■ شأن كل المفاهيم الاجتماعية، لا يوجد تعريف محدد التف حوله الجميع؛ ومن ثم أخذت حقوق الإنسان الكثير من قيم وعادات وتقاليد المجتمعات، بل إنها تراكم فلسفي عقائدي ديني، شكلت لنفسها إطارًا عامًا بات محل اتفاق، دون أن يمنع ذلك وجود رؤى متعددة ومتنوعة، لكنها أبدًا لا تتخطى حدود جوهرها كونها منظومة حقوقية تترتب لكل إنسان دون أدنى تمييز من أي نوع و لعل في ذلك ما يُفسر بجلاء أسباب ودوافع ارتطام مفهوم حقوق الإنسان بكثير من قواعد العمل السياسي الخاضعة لكثير من المتغيرات والأدوات والآليات المعنية بسُبل وكيفية قنص المصالح وفق مفهوم القوة، لا حسب مبدأ المساواة الأصيل في منظومة حقوق الإنسان.

● على مدار أكثر من 100 عام ومصر تحكم بقانون الطوارئ ثم جاء قرار الرئيس السيسي بإلغائه، كيف ترى ذلك؟

■ قرار السيسي بإلغاء حالة الطوارئ هو قرار حكيم وقوي يعيد للدولة المصرية هيبتها ويؤكد قوتها واحترامها للمواثيق والاتفاقيات الدولية، والقرار يؤكد رغبة القيادة السياسية في بناء دولة ديموقراطية حديثة وهذا القرار يحقق أهدافا إيجابية كثيرة، أهمها إحالة جميع القضايا المنظورة أمام محاكم أمن الدولة العليا طوارئ إلى المحاكم الجنائية العادية، وأنه يعطي إشارة للاستثمار الأجنبي والمحلي باستقرار الدولة المصرية وعدم حاجته إلى قضاء استثنائي لبسط سلطانها على كل بقاع الجمهورية حيث يتزامن مع اقتراب مصر بدء الجمهورية الجديدة خلال الفترة المقبلة، بما يؤكد رغبة الدولة المصرية في بناء الجمهورية الجديدة التي تحترم المواثيق والاتفاقيات الدولية ولا تلجأ للقوانين الاستثنائية أو المحاكم الاستثنائية كما أن قرار إلغاء الطوارئ مثله مثل الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان قرار مصري خالص وإرادة مصرية خالصة لتحسين حالة حقوق الإنسان ودعم منظومة العدالة بإلغاء القوانين الاستثنائية.

● كان البعض يطلق بعض الدعوات المغرضة ضد مصر بسبب قانون الطوارئ هل ستنتهي هذه الدعوات؟

■ بالطبع كان البعض يستغل ذلك لإغراض سياسية وسيستمر في ذلك التيار المعادي لمصر لأنه لن يرى الانجازات التي حدثت في هذا الإطار لكن الذين يريدون الخير لمصر سيرون انا ما حدث نقلة نوعية كبرى في مجال الحريات وعليه سوف يتصدون للدعاوى المغرضة ذات الأجندات التي لا تنسجم والمصلحة الوطنية المصرية، ولا تعبر عن خصوصيتها.

● إذن لم تتوقف حقوق الإنسان عند الحريات السياسية فقط في السنوات الأخيرة؟

■ نعم، توسعت منظومة حقوق الإنسان لتشمل كل مناحي الحياة، فإلى جانب المبادرات الصحية التي أشادت بها منظمة الصحة العالمية كثيرًا، ومبادرات دعم الفئات الأكثر تضررًا من الإصلاح الاقتصادي ثم من جائحة كورونا، طافت يد الدولة على قطاعات الإسكان والتموين والتعليم، بل شهدنا نقلة نوعية حقيقية في النقل والمواصلات.. وأخيرًا، امتدت يد الدولة القوية إلى الريف المصري لتنتقل به إلى أجواء غير مسبوقة بعد ثلاث سنوات من الآن كما وعد الرئيس السيسي أخيراً. وبالفعل، باتت ثمار التنمية في متناول الجميع، وليست حِكرًا على طبقة اجتماعية بعينها، ولم يعد مسموحًا لفئات بعينها أن تحتجزها في خزائنهم البعيدة عن الشعب وبهذا المعنى الإنساني، صاغت الموجة التصحيحية لثورة يناير رؤيتها لحقوق الإنسان؛ إذ هي أبعد كثيرًا من رؤى ضيقة تحتجزها في جانبها السياسي القابل للتسييس من جانب أعداء الوطن، دون النظر إلى الأمور الحياتية للمواطن، وهو أمر لا يتناسب بالفعل والواقع الصعب الذي عاشه المواطن على مدى عقود مضت وثار من أجله في 25 يناير 2011، ثم عاد بإلحاح وكرر ثورته في الثلاثين من يونيو 2013 ولا يعني ذلك أن الأمر بلغ منتهاه، فمازال الطريق أمامنا واسعًا لبذل المزيد من الجهود في سبيل تحسين أوضاع حقوق الإنسان في بلدنا.

● هل فتحت الدولة المجال أمام المجتمع المدني ومؤسسات المجتمع الأهلي؟

■ تبرز قوة المجتمع المدني من بين المقاييس المعمول بها لتمييز المجتمعات المتقدمة عن غيرها من المجتمعات؛ ومن ثم فإن فعالية منظمات المجتمع المدني، ومصداقيتها، وارتفاع منسوب القناعات الرسمية وغير الرسمية بأهميتها تُشير بجلاء إلى صحة خطوات الدولة على طريق التنمية المستدامة المنوط بها تحقيق التطلعات الشعبية المشروعة صوب مستويات معيشية أرقى، بل وإلى جودة الحياة بشكل عام ومن جهة أخرى، و يُعد المجتمع المدني القطاع الثالث في المجتمع إلى جانب الحكومة وقطاع الأعمال؛ ومن ثم فهو الشريك الشعبي في الجهود التنموية التي تبذلها المؤسسات الرسمية للدولة، بما يضمه من منظمات غير حكومية، لا تسعى الدولة إلى التدخل في أعمالها بقدر ما تنهض به من إشراف ورقابة مانعة للفساد والانحراف عن مبادئ وأهداف العمل الأهلي.

عضو مجلس الشيوخ د. نبيل دعبس لـ«النهار»:
مصر تعيش أزهى عصورها تحت حكم الرئيس السيسي
التعليم الفني أساس الصناعة.. والسيسي يستهدف تخريج أجيال قادرة على صنع المستقبل

أكد رئيس لجنة التعليم والبحث العلمي والاتصالات بمجلس الشيوخ د. نبيل دعبس، أن الرئيس السيسي يمتلك رؤية استراتيجية مستقبلية طموحة قادرة على إحداث تغيير كبير بمصر وجعلها واحدة من أهم الدول سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا، مشيرًا إلى أن ما حققه السيسي في جميع المجالات لم تشهده مصر منذ عهد محمد على، واصفًا الانجازات التي تحدث يومًا بعد آخر بـ«العبور الجديد»، وذلك بعد نجاحه في إقامة العديد من المشروعات العملاقة، خصوصًا قناة السويس الجديدة والعاصمة الإدارية والعلمين وغيرها من المدن الجديدة التي تستهدف جذب 30 مليون نسمة لتخفيف حدة الزحام بالقاهرة الكبرى، فضلًا عن نجاحه في القضاء على العشوائيات، والمناطق الخطرة.

وقال «دعبس» في حواره مع «النهار» إن الرئيس السيسي يسعى جاهدًا إلى مقاومة الفساد بجميع أشكاله، واستكمال عملية الإصلاح الإداري والتدريب والتأهيل، والتوسع في استصلاح الأراضي والتركيز على عملية التنمية الشاملة، وخلق المزيد من فرص العمل وهو الأمر الذي ساهم في خفض معدلات البطالة ووصولها لنحو7%.

وأشاد عضو مجلس الشيوخ، بالمجهودات الرئاسية والحكومية التي يتم بذلها والنهضة الشاملة التي تشهدها مصر في جميع المجالات وإقامة العديد من المشروعات القومية الكبرى والتي ستظهر نتائجها وآثارها الايجابية على مختلف أطياف الشعب خلال سنوات قليلة من الآن، مشيرًا إلى أن إنجازات الدولة لم تتوقف عند حد المشروعات العمرانية بل عمدت على العمل في جميع النواحي الصناعية والزراعية على اختلاف أنواعها والتوسع في إدخال كل ما هو جديد في هذه المجالات والتوسع في تطبيق التكنولوجيا الحديثة بشتى المجالات، مطالبًا الشعب المصري بالثقة في قيادته التي تعمل ليلًا نهارًا من أجل تقدمه ورفعة شأنه والعمل يد واحدة لمجابهة جميع التحديات التي تواجهها الدولة والمساهمة في حلها.

● طفرة كبيرة حققتها مصر خلال السنوات الماضية، فما تقييمكم ورؤيتكم لحكم الرئيس السيسي منذ توليه منصبه وحتى الآن؟

■ عند الحديث عن فترة حكم الرئيس السيسي والانجازات التي تحققت فلابد أن نتحدث عن كل مجال أو قطاع على حدة، فالدولة المصرية اقتحمت ملفات عديدة ومنها التعليم الصحة والإسكان وغيرها لتحسين جودة حياة المصريين وإيجاد حلول لمشكلات متراكمة منذ عقود، وهنا أود الحديث في البداية عن النهضة العمرانية التي تشهدها مصر، حيث يصل عدد مدن الجيل الرابع التي تقوم الدولة بتشييدها نحو 30 مدينة جديدة من المقرر أن تستوعب ما يقرب من 30 مليون مواطن بما يتوافق مع استراتيجية الدولة 2030، والعمل على إيجاد حلول للحد من حالة الاختناق التي تشهدها القاهرة الكبرى، وبناء مدن حديثة تواكب نظيرتها في دول العالم الكبرى، ولنا في العاصمة الإدارية الجديدة خير مثال على ذلك حيث تصل مساحتها إلى 170 ألف كيلو متر أي ما يعادل مساحة دولة سنغافورة، وتعتبر المركز الإداري للجمهورية الجديدة، حيث يوجد بها حي الوزارات الذي يضم مقر رئاسة الجمهورية وجميع المباني الوزارية بجانب مقر مجلس الوزراء ومجلسي النواب والشيوخ وجميع الهيئات الحكومية، فضلًا عن العديد من المدن العلمية والمعرفية والرياضية والثقافية بجانب المدارس والجامعات الأجنبية وغيرها الكثير، وهو ما يؤكد حقًا ميلاد جمهورية جديدة، هناك أيضًا مدينة العلمين الجديدة التي تقام على مساحة 48 ألف فدان على ضفاف البحر الأبيض المتوسط، والمستهدف تحويلها إلى مدينة مستدامة وليست موسمية وذلك من خلال إقامة مناطق صناعية وزراعية وتجارية بها لضمان الحياة والعيش فيها طوال العام وليس لمدة شهرين أو ثلاثة خلال موسم الصيف فقط، ولذلك كان إنشاء مقرًا لمجلس الوزراء بها وعقد الاجتماعات به ما يعكس عزم الحكومة على تحويلها إلى واحدة من أهم المدن الساحلية في مصر، إضافة إلى المدن الأخرى بالظهير الصحراوي بمختلف المحافظات بهدف خلق حياة متكاملة بها والحد من هجرة أبناء القرى والريف إلى مدن القاهرة الكبرى من خلال توفير فرص عمل لهم بمختلف القطاعات الزراعية والصناعية وتشجيعهم على الاستمرار في قراهم وتعميرها، بجانب تشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تعد عماد الاقتصاد ولذلك تنتهج الدولة استراتيجية مختلفة تمامًا عن السابق من خلال تبني مثل هذه النوعية من المشروعات ومنح الشباب القروض البنكية بفائدة مخفضة بما يضمن نجاحها، ولذلك يمكن القول إن ما يقوم به الرئيس السيسي من نهضة لم تشهده مصر منذ حكم محمد على.

وعند الحديث عن النهضة العمرانية لابد من التطرق إلى التطوير الذي تشهده المناطق العشوائية والبنية التحتية ومشروعات الطرق، وذلك ضمن خطط الدولة للتنمية العمرانية ومساعيها المستمرة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ورؤية مصر 2030، حيث حرصت الحكومة المصرية تنفيذًا لتوجيهات القيادة السياسية على اقتحام ملف العشوائيات والمناطق الأكثر خطورة، وهو الملف الشائك الذي عانت منه الدولة والمواطنين لعقود طويلة، وذلك بهدف توفير حياة كريمة تليق بالمواطن المصرى، الذي أهملته الحكومات السابقة على مدار 30 عامًا، وبحسب التقارير الرسمية يصل إجمالي كلفة المشروعات المنفذة والمخططة لتطوير العشوائيات إلى نحو 500 مليار جنيه، ومن المقرر أن تصبح محافظة القاهرة خالية من العشوائيات بنهاية العام الحالي، واختفاء كل المناطق غير الآمنة بها، حيث حظيت بمفردها بـ16 مليار جنيه، من رصيد تطوير المناطق العشوائية، فيما يصل عدد المناطق غير الآمنة والجاري تطويرها بكل المناطق إلى 357 منطقة بكلفة 63 مليار جنيه، ويصل عدد المناطق غير المخططة إلى 135 بكلفة 318 مليار جنيه يسكنها أكثر من 7 ملايين نسمة، كما يتم تطوير 1105 أسواق عشوائية بكلفة 44 مليار جنيه.

● تحدثتم عن إنجازات السيسي العمرانية، فكيف ترى الحياة السياسية خصوصًا في ظل الصعوبات والتحديات التي واجهتها مصر عقب ثورتي 25 يناير 2011 و30 يونية 2013؟

■ بعد ثورتي يناير ويونية واجهت مصر صعوبات أمنية كبيرة تسببت في تفاقم الأوضاع وعدم الاستقرار السياسي وهروب الاستثمارات الأجنبية، وتخوف وترقب الاستثمارات المحلية، وارتفاع نسب البطالة وانخفاض الاحتياطي من النقد الأجنبي، وكانت آمال وطموحات معظم المصريين في هذا التوقيت تتلخص في الاستقرار الأمنى، بعد أن بلغت عمليات العنف والإرهاب أشدها ووصلت ذروتها عقب سقوط جماعة الإخوان بعد ثورة 30 يونية 2013، وكانت التفجيرات الإرهابية بصورة شبه يومية من القنابل البسيطة حتى تفجير مديريات الأمن كما حدث في القاهرة والدقهلية، والإرهابيون فعلوا كل شىء، بما فيها ما لا يخطر على بال الشيطان، مثل قتل أكثر من 300 شخص كانوا يؤدون صلاة الجمعة في مسجد قرية الروضة بوسط سيناء، وقتل المصلين الأقباط في كنائس بالقاهرة وطنطا والإسكندرية والصعيد، وتفجير أبراج ومحولات الكهرباء وخطوط الغاز، وقتل رجال الشرطة والقوات المسلحة والقضاة وحتى المواطنين العاديين دون تفرقة.

لكن مع تولي الرئيس السيسي منصبه بدأت تتغير الأوضاع كلية ويحسب له والقوات المسلحة والشرطة كسر شوكة الإرهاب بل والقضاء عليه وتراجعه مع مرور الوقت إلى أن اختفى تمامًا وعاد الاستقرار الأمني إلى مصر مجددًا ومن ثم عودة الاستثمار الأجنبي في شتى القطاعات وهو ما يمكن التدليل عليه بالنهضة العمرانية، حيث أصبح هناك العديد من الشركات العربية التي جاءت إلى مصر أخيراً للاستثمار بها ارتكازًا إلى الاستقرار الذي تعيشه والعوائد الربحية المرتفعة مقارنة بدول الجوار، كما أن مصر أصبحت ذات مكانة مرموقة في المحافل الدولية الكبرى، وعادت إلى مكانتها الطبيعية سواء بين دول القارة الأفريقية بعد فترة مقاطعة، أو بين دول أوروبا أو حتى الولايات المتحدة الأميركية التي كانت تنتهج موقفًا عدائيًا ضد مصر دعمًا لحكومة جماعة الإخوان المسلمين، ولكن بعد فترة من الوقت عادت حالة الوئام مجددًا بعدما أدرك الجميع شرعية الثورة المصرية، ومنذ هذا الحين والقيادة السياسية تعمل بكل ما أوتيت من قوى إلى بناء دولة جديدة قائمة على الديموقراطية والمساواة بين أبناء الشعب الواحد.

● على ذكركم الديموقراطية والمساواة، كيف ترى ملف الحريات وحقوق الإنسان في عهد الرئيس السيسى؟

■ مصر دولة مؤسسات يحكمها القانون والقضاء العادل دون تفرقة أو تمييز، ولذلك فالحريات مكفولة للكافة ولا يشوبها شائبة بما لا يخل بأمن الدولة واستقرارها وهناك دستور وقانون وقبل ذلك عادات وتقاليد على الجميع الالتزام بها واحترامها، وهنا أود التأكيد على أن الكثير مما تذكره بعض المنظمات الغربية أمر غير صحيح على الإطلاق، وهي منظمات مشبوهة تتخذ موقفًا عدائيًا من مصر دون البحث عن الحقيقة، والعمل على إيصالها بكل شفافية، لكنها مدفوعة بأجندة غربية لتشويه صورة مصر في الخارج في محاولة للنيل منها، وهو الأمر الذي فشلت فيه مرارًا وتكرارًا ولن تفلح في ذلك مهما فعلت، لأن مصر دولة قوية أساسها القانون والعدل، كما أن الزيارات التي تقوم بها بعض المنظمات الرسمية إلى مصر والاطلاع على الأوضاع بها وزيارة السجون تؤكد بما لا يدع مجالًا للشك أن كل ما يتردد مجرد افتراءات، ومصر تشهد كل يوم جديد في هذا المجال ولعل ما شهدته السجون المصرية أخيراً من تطوير يبرهن على ذلك والصور التي بثتها كافة وسائل الإعلام المحلية والدولية خير دليل أيضًا، مما يؤكد أن مصر تعيش أزهى عصورها تحت حكم الرئيس السيسي الذي يولي ملف الحريات أولوية كبرى ودائمًا ما يشدد على أن بناء الإنسان هو الهدف الأسمى الذي يسعى إلى تحقيقه ولذلك كانت المبادرات التي تم يتم إطلاقها بين الحين والآخر.

● ماذا عن هذه المبادرات وهل هي قادرة فعلًا على خلق حياة عصرية بما يتناسب مع الجمهورية الجديدة التي تسعى القيادة السياسية إلى إرساء قواعدها؟

■ هذا أمر غير قابل للتشكيك أو النقاش، فهذه المبادرات تعد بمثابة حياة جديدة في تاريخ مصر سواء الصحية أو التعليمية أو الإنسانية أو السكنية أو غيرها، وأنا دائمًا ما أصف «حياة كريمة» بـ«مبادرة القرن 21» فلا يوجد دولة في العالم أجمع قامت بطرح مثل هذه المبادرة التي توفر حياة كريمة لملايين المواطنين بمختلف المحافظات، علمًا بأن كلفة مشروعات هذه المبادرة تصل إلى نحو 600 مليار جنيه، إضافة إلى ذلك فالدولة تستهدف إنجاز 500 ألف وحدة سكنية في إطار خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفق برنامج الإسكان الاجتماعي بهدف توفير مسكن ملائم ذات طابع معماري متميز ومستوى تشطيب جيد للشباب ومحدودي الدخل، علمًا بأن عملية التخصيص تتم وفقاً لمعايير دقيقة وموضوعية، ويتم التأكد من توافرها وانطباقها على جميع الحاجزين لضمان وصول الوحدة لمن يستحقها فعلًا عكس ما كان يحدث في السابق حيث كانت تسيطر المحسوبية على كل شيء في مصر.

هناك أيضًا مبادرة لا يمكن إغفالها وهي مبادرة «100 مليون صحة» والتي استهدفت القضاء على فيروس سي والكشف عن الأمراض غير السارية من خلال تكليف كافة قطاعات الدولة بالمشاركة وفي مقدمتها وزارة الصحة والسكان بتقديم الدعم الكامل لتلك المبادرة للكشف المبكر عن هذه الأمراض لأكثر من 50 مليون مواطن مصري، وتقديم خدمة المتابعة والتقييم من خلال مراكز العلاج ووحدات الصرف المنتشرة في جميع المحافظات، والكشف المبكر عن مرض السكر وارتفاع ضغط الدم والسمنة بين السكان من خلال تنفيذ حملة وطنية بالتعاون قطاعات متعددة لتخفيف أعباء المرض والوفيات التي يمكن تجنبها بسبب الأمراض غير السارية، بجانب المبادرات التي يتم طرحها أيضًا للكشف المبكر عن الأمراض عند الأطفال وذلك من خلال الدفع بفرق طبية إلى المدارس للكشف عن التلاميذ بها وهو ما يساهم في الاكتشاف المبكر للأمراض عند الأطفال والعمل على علاجها قبل تفاقمها، ولا يوجد رئيس مصري فكر في إطلاق مثل هذه المبادرات التي تهدف إلى بناء الإنسان المصري غير الرئيس السيسى.

د. نبيل دعبس

السيسي نجح في إعادة مصر إلى مكانتها الإقليمية والدولية

حصد آثار المشروعات القومية الكبرى خلال سنوات قليلة من الآن

منظمات حقوق الإنسان تتخذ موقفاً عدائياً من مصر ولن تنجح في مخططاتها المشبوهة

تريليون جنيه كلفة تطوير المناطق العشوائية وتنفيذ مبادرة «حياة كريمة»

مصر دولة محورية والخط الأول في استقرار الشرق الأوسط

المبادرات الرئاسية التي يتم إطلاقها بين الحين والآخر «حياة جديدة» في تاريخ مصر

«حياة كريمة» مبادرة القرن الواحد والعشرين.. و«100 مليون صحة» أنقذت ملايين المصريين

الدولة تنفذ 30 مدينة جديدة لتسكين 30 مليون مواطن

المشروعات الصغيرة والمتوسطة «عماد الاقتصاد».. والدولة تنتهج استراتيجية جديدة لضمان نجاحها

الرئيس نجح في القضاء على العشوائيات.. ويستهدف تحويل مصر إلى مركز سياحي عالمي

عظيمة يا مصر

مستقبل «صناعة الدواء» في مصر.. اكتفاء ذاتي وتصدير لـ«الجيران والأشقاء»

تعتبر صناعة الدواء من الصناعات المصرية المهمة وجزءا كبيراً من الاقتصاد القومي، وتعد من وسائل التنمية، لا سيما وأنها من الصناعات المربحة وتعتبر مصدرا لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية واحدى اهم مكونات الصادرات المصرية التي يحتاجها السوق العربي.

«الاكتفاء الذاتي من الدواء».. هدف وضعته مصر على قائمة اولوياتها منذ سنوات عدة، وتحديداً منذ ما يزيد عن 70 عاماً تقريباً، ففي العام 1952 اولت مصر اهتماماً كبيرا لتحقق اكتفاء ذاتيا من الدواء، حيث وصل إلى اكثر من 90% (2013/2012)، فيما يتم تصدير الدواء المصري إلى عديد من الدول خاصة العربية والافريقية.

رحلة «الدواء في مصر» لم تبدأ بالقطع منذ العام 1952، بل سبقتها محاولات عدة، والبداية البداية كانت من معمل ادوية حجازي الذي ظهر في بداية ثلاثينيات القرن الماضي، والذي يعتبر اول محاولة مصرية لانتاج ادوية ذات مواصفات نمطية، ثم تأسست في العام 1940 شركة مصر للمستحضرات الطبية، وأعقب ذلك انشاء شركة «ممفيس» في العام ذاته، وعند قيام ثورة 1952، كانت صناعة الدواء الوطنية تغطي 10% من احتياجات البلاد، بينما باقي الاحتياجات تغطى بالاستيراد.

ومع تأميم صناعة الدواء عام 1961 وانشاء المؤسسة المصرية العامة للأدوية عام 1962، تم انشاء شركات القاهرة والاسكندرية والنيل والعربية للأدوية، وتختص جميعها بانتاج مستحضرات الدواء، وقد كان الانتاج المحلي يغطي بنسبة 28,9% من حاجة البلاد عام 1961.

«عدم استيراد ما يمكن تصنيعه محلياً».. شعار شق طريقه إلى الداخل المصري في العام 1962، وسرعان ما تُرجم إلى خطوات عدة أبرزها انشاء شركة النصر للكيماويات الدوائية عام 1963، بالاضافة إلى شركتي «الجمهورية» و«المصرية لتجارة الأدوية»، يليها شركة العبوات الدوائية عام 1965، لتقفز نسبة تغطية الاحتياجات المحلية إلى 82% عام 1970، ثم إلى 84% عام 1975.

«الانفتاح الاقتصادي».. واحد من المؤثرات السلبية التي اثرت على مسيرة مصر في طريق «الاكتفاء الذاتي من الدواء»، بعد الغاء المؤسسة المصرية العامة للأدوية، وهو قرار ترتب عليه انخفاض نصيب صناعة الدواء الوطنية في تغطية احتياجات السوق المحلي من 84% إلى 80,3%.

«غيبتو فارما».. حكاية أول مدينة دواء مصرية

مصر تستهدف إنتاج أدوية الأورام بنسبة 100% من خلال توفير المخصصات المالية والتكنولوجية والخامات

بعد وصوله إلى الحكم منذ العام 2014، وجه الرئيس عبدالفتاح السيسي، لتوفير كل الموارد المالية اللازمة لدعم وتطوير صناعة الدواء في مصر بالتنسيق بين مختلف الجهات المعنية والشركات المتخصصة ذات الخبرة والسمعة العالمية.

وشدد الرئيس المصري، على انه رغم الكلفة الكبيرة لانشاء مدينة الدواء، الا ان هدف الدولة من هذا المشروع ليس الاستثمار أو البيع، لكن امتلاك قدرة انتاجية حقيقية على اعلى مستوى، لا تقل عن مثيلتها في ارقى دول العالم، وهو امر حيوي يتجاوز فكرة الكلفة والمكسب. وتابع: «مصر تسعى لانتاج ادوية الاورام بنسبة 100 % من خلال توفير المخصصات المالية والتكنولوجية والخامات، غير ان الحكومة مستعدة لاتخاذ كل ما يلزم لتوطين صناعة الأدوية، وتوفير الدواء للمواطن بجودة عالية وبأسعار مناسبة ومطابقة للمعايير العالمية، فمن حق كل مريض الحصول على الدواء بسعر مناسب، سواء عن طريق الشراء مباشرة أو عن طريق التأمين الصحي».

«غيبتو فارما».. الاسم الذي اطلقته القيادة السياسية المصرية على مشروع «مدينة الدواء»، المقامة على مساحة 180 ألف متر، مقسمة إلى مصنعين ضخمين جداً، يضما 20 خط انتاج يتم تصنيع كل الأشكال الصيدلية فيها، من اقراص، وكبسولات، وفوارات، ومستحضرات دوائية للشرب، والكريمات، عبر تكنولوجيا تُصنف على اعتباراها الأعلى في العالم.

وتضم «غيبتو فارما» 15 خط انتاج في احد جوانب المشروع، وهي منطقة تبلغ طاقتها الانتاجية 150 مليون عبوة سنوياً، وراعت الدولة المصرية في تنفيذ المشروع ان يتم تنفيذه بماكينات تعتبر الأحدث في العالم؛ حيث جرى توريدها عبر موردين لكل منهم «علامة فارقة» بمجال صناعة الدواء العالمية، وهي شركات اوروبية وأميركية.

وتعمل ماكينات «مدينة الدواء» بشكل الكتروني بالكامل، وفي حال وضع العامل يده داخل الماكينة أو فتحها تتوقف بشكل تام عملية التصنيع، ويقتصر دور الكوادر البشرية على وضع بيانات ومعلومات التشغيل على الماكينات الحديثة فقط.

ويزود المشروع ايضاً بماكينات مجهزة بكاميرات تفرز اي نوع من الأقراص غير المطابقة للمواصفات من ناحية الوزن أو اللون أو اي شيء بشكل «أوتوماتيكي»، كما تعمل الماكينات المتواجدة في المشروع على تنظيف نفسها بشكل ذاتي الكتروني، بدلاً من الفك والتنظيف باليد.

وتقوم الرؤية الاستراتيجية لمدينة الدواء على توفير دواء آمن، وفعَّال، وبجودة عالية، لتكون احد اذرع الدولة الصناعية القوية لتوفير ادوية حديثة، وعلى اعلى مستوى، مع طموح المدينة بأن تصبح مركز اقليمي للتصنيع، خصوصاً وأنها تعتبر اكبر مدينة لتصنيع الأدوية في الشرق الأوسط.

وتسعى «المدينة»، إلى التعاون مع الشركات الدولية، والعالمية، وفتح آفاق تصدير لبلدان افريقية، وفي الشرق الأوسط، والدول العربية، وأوروبا في وقت لاحق. وتعمل «مدينة الدواء» على انتاج ادوية الأمراض المزمنة، حيث تركز عليها بصورة كبيرة، ومن بينها ادوية الضغط، والقلب، والسكر، والكلى، والمخ والأعصاب، والمضادات الحيوية؛ حيث انها مستحضرات اساسية تمس حياة المواطنين، بالاضافة إلى ادوية تُستخدم في بروتوكولات علاج فيروس كورونا المستجد «كوفيد- 19»، حيث ان هدف المدينة الأساسي هو تأمين الأدوية الحيوية للدولة.

مصر.. مركز إقليمي لتجارة الأدوية لدول الجوار

رصد التقرير نظرة فيتش سوليوشنز لمصر في مجال صناعة الأدوية، والتي أكدت أن مصر تتمتع بوضع جيد يؤهلها للعمل كمركز إقليمي لتجارة الأدوية لأنظمة الرعاية الصحية المجاورة، فضلاً عن تأكيدها أن مصر تمثل وجهة جاذبة للاستثمار لشركات الأدوية والرعاية الصحية متعددة الجنسيات.

ووفقاً لـ«فيتش سوليوشنز» أيضاً، فإن سوق الأدوية في مصر يعد واحداً من أكبر الأسواق في الشرق الأوسط وشمال افريقيا، كما من المتوقع زيادة الإنفاق على الرعاية الصحية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ليصل إلى 5,9% بنهاية هذا العقد مقارنة بـ 5% في 2020، وذلك بفضل زيادة الاستثمارات. وأورد التقرير توقعات «فيتش» للإنفاق على الصحة، والتي من المتوقع أن تصل إلى 21,2 مليار دولار عام 2021، و22,3 مليار دولار عام 2022، و24,8 مليار دولار عام 2023، و27 مليار دولار عام 2024، و29,7 مليار دولار عام 2025. كما توقعت «فيتش» أن تبلغ قيمة صادرات الدواء 265,4 مليون دولار عام 2021، و273,4 مليون دولار عام 2022، و282,7 مليون دولار عام 2023، و291,8 مليون دولار عام 2024، و301,9 مليون دولار عام 2025. وبشأن مبيعات الأدوية في مصر، توقعت «فيتش» أن تصل إلى 4,9 مليارات دولار في عامي 2021 و2022، و5,2 مليارات دولار عام 2023، و5,5 مليارات دولار عام 2024، و5,9 مليارات دولار عام 2025. تجدر الإشارة هنا إلى أن مدينة «جبتو فارما».. لم تكن الخطوة الوحيدة التي اتخذتها الإدارة المصرية نحو الانفتاح على العالم في «سوق الدواء»، فقد أطلقت «القاهرة» أيضا المشروع القومي لتصنيع مشتقات البلازما في مصر، الذي كان حلمًا وبدأ يتحقق على أرض الواقع، وستكون له آثار طبية مميزة على الدولة المصرية، وسيخدم المشروع 9 أمراض مزمنة أبرزها الكلى والكبد وبعض أمراض القلب والهيموفيليا والمناعة وسرطان الدم، بخلاف توفيره لاحتياجات مصر من مشتقات البلازما وسعي الدولة من خلاله للتصدير للبلدان الأفريقية.

تصميم أول جهاز تنفسي صناعي مصري

واستعرض التقرير اجراءات قطاع الدواء لمواجهة ازمة كورونا، موضحاً ان مصر اول دولة افريقية تحصل على لقاح فيروس كورونا، وتم تصميم وانجاز اول جهاز تنفس صناعي مصري بنسبة 100% بالتعاون مع هيئة الشراء الموحد ووزارة الصحة والسكان ووزارة التعليم العالي والهيئة العربية للتصنيع، مشيراً إلى استحداث عقار ضمن بروتوكول علاج فيروس كورونا اسهم في خفض معدلات وصول المصابين للحالات المتأخرة والوفاة بنسبة 70%. وذكر التقرير ان مصر تعد اول دولة في منطقة الشرق الأوسط اصبح لديها اكتفاء ذاتي من ادوية بروتوكولات علاج «كورونا» بعد ان قامت بتوفير مستحضري «ريمديسفير وفافيبرافير»، وتصنيعهما محلياً بسعر يتراوح ما بين 10 لـ 20%. كما ستكون مصر اول دولة في الشرق الأوسط تتوصل إلى لقاح مضاد لفيروس كورونا بسواعد مصرية 100% (لقاح كوفي فاكس المصري)، في حين تم منح رخصة الاستخدام الطارئ للقاح سينوفاك/ فاكسيرا وبدء الانتاج ليعد اول لقاح ينتج محلياً لفيروس كورونا. وأضاف التقرير انه يوجد 1100 مركز على مستوى الجمهورية لتلقي لقاح كورونا، من بينها 270 مركز شباب تم تجهيزه لتطعيم طلاب الجامعات، مشيراً في الوقت ذاته إلى ان المخزون الاستراتيجي للأكسجين في مصر وصل إلى 3,4 ملايين لتر في سبتمبر 2021 بعد ان كان 2 مليون لتر.

إنشاء وتشغيل 3 خطوط إنتاج مضادات حيوية.. وترخيص 4 خطوط لإنتاج قطرات العين

تناول التقرير ايضاً الذى عرضه المركز الاعلامى لمجلس الوزراء مقومات قطاع الدواء في مصر وأبرز مؤشراته، موضحاً انه يجري تنفيذ 4 مشروعات قومية لانتاج المستحضرات الحيوية، بدلاً من اعتماد السوق المصري على خط انتاج واحد، بالاضافة إلى 4 خطوط لانتاج مستحضرات الهرمونات بدلاً من اعتماد السوق على خط واحد سابقاً. كما تم انشاء وتشغيل 3 خطوط انتاج مضادات حيوية، إلى جانب انشاء وتشغيل وترخيص 4 خطوط لانتاج قطرات العين، لتصبح مصر من الدول الرائدة اقليمياً في انتاج قطرات العيون احادية الجرعة، وأيضاً تم توطين صناعة الأنسولين في مصر لتحقيق الاكتفاء الذاتي.

عظيمة يا مصر

إصدار خاص بمناسبة الذكرى الـ 9 لثورة 30 يونيو

www.annaharkw.com

88% نسبة التصنيع المحلي من الدواء المصري

700 خط إنتاج.. و70 ألف صيدلية.. و192 مصنعاً للدواء

زيادة صادرات مصر من الأدوية بنسبة 2.2 % لتصل إلى 276 مليون دولار عام 2020 مقارنة بـ 270.1 مليون في 2019

تطرق التقرير الذى اعده المركز الاعلامي لمجلس الوزراء إلى مقومات صناعة الدواء في مصر، حيث تصل نسبة التصنيع المحلي من احتياجات الدولة للدواء إلى 88% بينما تمتلك مصر اكثر من 700 خط انتاج، و70 ألف صيدلية، وذلك على مستوى الجمهورية، فيما يوجد 152 مصنعاً للأدوية و40 مصنعاً آخر تحت الانشاء.

وعلى صعيد ابرز مؤشرات قطاع الدواء في مصر، ذكر التقرير زيادة صادرات مصر من الأدوية ومحضرات الصيدلة بنسبة 2,2% لتصل إلى 276 مليون دولار عام 2020 مقارنة بـ 270,1 مليون دولار عام 2019.

يأتي ذلك بينما، زادت مبيعات سوق الدواء بنسبة 6,6% لتسجل 125 مليار جنيه عام 2020، مقارنة بـ117,3 مليار جنيه عام 2019، في حين زادت نسبة مخصصات الأدوية بنسبة 19,1% لتصل إلى 13,1 مليار جنيه عام 2022/2021، مقارنة بـ 11 مليار جنيه عام 2021/2020.

واستكمالاً لجهود الدولة لدعم صناعة الدواء في مصر، اشار التقرير إلى مشروع المخازن الاستراتيجية للأدوية والمستلزمات والأجهزة الطبية، والذي تصل سعته التخزينية إلى 190 ألف باليته، حيث يستهدف انشاء 6 مخازن استراتيجية للدواء لتغطية الجمهورية، بكلفة تبلغ 4 مليارات جنيه.

وأضاف التقرير ان هيئة الدواء اطلقت في فبراير 2021 مبادرة «دعم التصدير»، وذلك بهدف دعم ومتابعة الصادرات المصرية من المستحضرات والمستلزمات الطبية والعمل على رفع التنافسية العالمية لها. كما تم اطلاق مبادرة الرعاية الصيدلية (ممارسات دوائية متميزة- 100 مشروع) على 3 مراحل، بهدف المساهمة في تطوير الممارسات الصيدلية في جميع مؤسسات الدولة، ورفع مستوى الأداء الفني للصيادلة لتقديم دواء آمن للمريض.

وأشار تقرير المركز الاعلام لمجلس الوزراء ايضاً إلى مجمع مصانع «فاكسيرا»، والذي تبلغ مساحته 60 ألف م2، ويقع بمدينة السادس من اكتوبر، مبيناً في الوقت نفسه ان الطاقة الانتاجية لمصنع لقاحات كورونا بالمجمع والمتوقع افتتاحه بنهاية العام الحالي تصل إلى 24 ألف عبوة في الساعة.

ارتفاع مبيعات سوق الدواء بنسبة 6.6% لتسجل 125 مليار جنيه عام 2020 مقارنة بـ 117.3 مليار في 2019

إصدار خاص بمناسبة الذكرى الـ 9 لثورة 30 يونيو

عظيمة يا مصر

www.annaharkw.com

مصر.. اقتصاد صلب في مواجهة الأزمات

القاهرة - أحمد شندي

رغم التحديات الكثيرة التي تواجهها أغلب اقتصاديات العالم بسبب تفشي جائحة كوفيد 19 وتداعيات الحرب الروسية، الأوكرانية، ما نتج عنه توقف حركة التجارة والصادرات والواردات في معظم الموانئ وغلق المطارات، إلا أن الاقتصاد المصري أثبت صلابته وتماسكه في مواجهة الأزمات واستطاع أن يتجاوز التحديات التي نتجت عن تلك الجائحة، بدليل أن مصر مازالت تحقق مؤشرات اقتصادية قوية وإيجابية.

وتوقع تقرير لمركز أبحاث الاقتصاد والأعمال أن تحتل مصر المرتبة 33 من بين 191 دولة عام 2022، بإجمالي ناتج محلي يبلغ 4.34 تريليونات جنيه.

وأضاف التقرير أن تصعد مصر إلى المرتبة 32 في عام 2026، وأن يتسارع المعدل السنوي لنمو الناتج المحلي الإجمالي إلى 5.4% في المتوسط بين عامي 2022 و2026.

وتشير أحدث البيانات التي تعكس الوضع الاقتصادي الداخلي إلي ارتفاع الصادرات المصرية إلى مستوى قياسي بلغ 31 مليار دولار في عام 2021.

وتحقق هذا النمو بفضل الجهود الدولة المصرية لتحسين التنافسية الدولية للصناعات التحويلية، والنهوض بالصادرات الصناعية ودعم المصدرين في إطار البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية الذي يستهدف القطاع الحقيقي بإصلاحات

ثاني أقوى اقتصاد عربي وأفريقي خلال 2022

البنك الدولي رفع توقعاته لنمو اقتصاد مصر لتتجاوز 6.1%

الاقتصاد تعامل بشكل مرن مع الصدمات العالمية ووفَّر بيئة محفزة للاستثمار

رغم التحديات وتعاقب الأزمات التي تلقي بظلالها على الاقتصاد العالمي، أسهمت المكتسبات الاقتصادية التي حققتها الدولة المصرية عبر حزمة متنوعة من الإصلاحات في دعم قدرة الاقتصاد على التعامل الإيجابي والمرن مع الصدمات العالمية، وتوفير بيئة مواتية ومحفزة للاستثمار والنمو وداعمة للنشاط الاقتصادي، لتمضي الدولة بخطوات ثابتة نحو تحقيق مستهدفات التنمية، ما انعكس إيجابياً على مؤشرات الأداء الاقتصادي، وحظي بإشادة من مختلف المؤسسات الدولية ومن بينها البنك الدولي الذي واصل توقعاته المتفائلة لمسيرة الاقتصاد المصري خلال الفترة القادمة.

وتوقع البنك الدولي أن يتجاوز معدل النمو للعام المالي الحالي 2022/2021 معدلات نمو ما قبل جائحة كورونا وهو الأعلى منذ 14 عاماً، ليصل إلى 6,1%، مقارنة بـ3,3% عام 2021/2020، و3,6% عام 2019/ 2020، و5,6% عام 2019/2018. واستعرض التقرير تطور توقعات البنك الدولي لمعدل نمو الاقتصاد المصري للعام المالي 2022/2021، حيث توقع أن يسجل 6,1% في تقرير يونيو 2022، مقابل 5,5% في تقريري أبريل ويناير من نفس العام، و5% في تقرير أكتوبر 2021، و4,5% في تقريري يونيو وأبريل 2021، و5,8% لتقرير يناير 2021.

هذا وقد أكد البنك الدولي أن النمو الاقتصادي في مصر سيظل مدعومًا بدفعة من صادرات الغاز المستفيدة من ارتفاع الأسعار العالمية، كما أشار إلى أن مصر شهدت نشاطًا اقتصاديًا أقوى من المتوقع خلال النصف الأول من السنة المالية 2022/2021.

وكشف التقرير أن 14 دولة فقط على مستوى العالم ستحقق معدل نمو اقتصادي لعام 2022 يتجاوز 6%، وأبرزها مصر بمعدل 6,1% وبنغلاديش 6,4% في العام المالي 2022/2021، أما الهند فستسجل 7,5% في العام المالي 2023/2022، والعراق 8,8%، والسعودية 7%.

وذكر البنك الدولي أن الإصلاحات الاقتصادية وارتفاع عائدات النفط ببعض الاقتصادات مثل مصر والسعودية والإمارات ستدعم معدل النمو المتوقع للمنطقة والذي سيصل إلى 5,3% لعام 2022 .

وتوقع البنك الدولي وفقاً للتقرير أن تحقق مصر أعلى معدل نمو بين أهم اقتصادات المنطقة خلال العامين المقبلين، لتسجل 4,8% عام 2022/2023، و5% عام 2024/2023.

وأشاد الصندوق بالسياسات التي تبنتها مصر خلال الجائحة وهى ما جعلت الاقتصاد المصري متماسك أمام تلك الجائحة، وقال: «كانت مصر من بلدان الاقتصادات الصاعدة القليلة التي حققت معدل نمو موجب في 2020، وبفضل استجابة الحكومة السريعة والحذرة على مستوى السياسات، مقترنة بالدعم من صندوق النقد الدولي، أبدى الاقتصاد المصري صلابة في مواجهة الجائحة».

وأشار الصندوق إلى إطلاق البنك المركزي عدة مبادرات لتخفيف الضغوط على المقترضين وضمان توافر السيولة للقطاعات الأشد تأثرا، منها زيادة إمكانات الحصول على ائتمان بأسعار فائدة تفضيلية وتأجيل سداد الاستحقاقات الائتمانية القائمة لمدة 6 أشهر.

كما توقع الصندوق يصبح الاقتصاد المصري ثاني أكبر اقتصاد عربي وإفريقي خلال العام الحالي 2022، وذلك في شهادة دولية جديدة على استمرار مسيرة الإنجازات الاقتصادية.

وأوضح التقرير أن توقعات الصندوق لأبرز المؤشرات الاقتصادية خلال السنوات المقبلة، تشير إلى زيادة إجمالي الإيرادات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، لتسجل 18,6% عام 2022/2021، و18,7% عام 2023/2022، و18,9% عام 2024/2023، و19,1% عام 2025/2024.

مظلة تشريعية جديدة لجذب رؤوس الأموال الأجنبية

قانون الاستثمار الجديد منح إقامة للمستثمرين ومعاملة عادلة

القاهرة - «النهار»

أدخلت الدولة المصرية بعض التعديلات على قوانين الاستثمار، التي وافق عليها البرلمان المصري خلال الأشهر الماضية، من أجل طمأنة المستثمرين المصريين والأجانب على مشروعاتهم وتشجيعهم على زيادتها بالإضافة إلى جذب رؤوس أموال جديدة خلال الفترة المقبلة في ظل برنامج الإصلاح الاقتصادي وترشيد النفقات.

ونص الفصل الأول من قانون الاستثمار الجديد على ضمانات الاستثمار، حيث نصت المادة (3) على أن تتمتع جميع الاستثمارات المقامة على أراضي جمهورية مصر العربية بالمعاملة العادلة والمنصفة، وأن تكفل الدولة للمستثمر الأجنبي معاملة مماثلة لتلك التي تمنحها للمستثمر الوطني، كما أنه يجوز استثناءً بقرار من مجلس الوزراء تقرير معاملة تفضيلية للمستثمرين الأجانب تطبيقًا لمبدأ المعاملة بالمثل، ولا تخضع الأموال المستثمرة لأي إجراءات تعسفية أو قرارات تتسم بالتمييز.

وتمنح الدولة المستثمرين غير المصريين إقامة في مصر طوال مدة المشروع، وذلك دون الإخلال بأحكام القوانين المنظمة لذلك وعلى النحو الذي تبينه اللائحة التنفيذية لهذا القانون ،كما تلتزم الدولة باحترام وإنفاذ العقود التي تبرمها، ولا يتمتع المشروع الاستثماري المقام بناءً على غش أو تدليس أو فساد بالحماية أو الضمانات أو المزايا أو الإعفاءات المقررة بموجب أحكام هذا القانون، ويكون إثبات ذلك كله بموجب حكم قضائي بات صادر من القضاء المختص أو بحكم تحكيم. وتنص المادة (4) من اللائحة التنفيذية لقانون الاستثمار،على أنه لا يجوز تأميم المشروعات الاستثمارية، ولا يجوز نزع ملكية أموال المشروعات الاستثمارية إلا للمنفعة العامة، وبمقابل تعويض عادل يدفع مقدمًا دون تأخير، ولا يجوز بالطريق الإداري فرض الحراسة على تلك المشروعات، ولا تفرض الحراسة عليها إلا بموجب حكم قضائي نهائي،كما لا يجوز التحفظ عليها إلا بموجب أمر أو حكم قضائي.

ولا يجوز الحجز على أموال المشروعات الاستثمارية أو مصادرتها أو تجميدها إلا بناءً على أمر قضائي أو حكم نهائي، وذلك عدا الديون الضريبيةواشتراكات التأمينات الاجتماعية المستحقة للدولة التي يجوز تحصيلها عن طريق الحجز بجميع أنواعه، مع عدم الإخلال بما يتفق عليه في العقود التي تبرمها الدولة أو الأشخاص الاعتبارية العامة مع المستثمر. وتنص المادة (5) على أنه لا يجوز للجهات الإدارية إلغاء التراخيص الصادرة للمشروع الاستثماري أو وقفها أو سحب العقارات التي تم تخصيصها للمشروع إلا بعد إنذار المستثمر بالمخالفات المنسوبة إليه، وسماع وجهة نظره، وإعطائه مهلة مناسبة لإزالة أسباب المخالفةوتمنح المادة (6) للمستثمر الحق في إنشاء وإقامة المشروع الاستثماري وتوسيعه، وتمويله من الخارج دون قيود وبالعملة الأجنبية، كما يكون من حقه تملكه وإدارته واستخدامه والتصرف فيه وجني أرباحه وتحويلها إلى الخارج، وتصفية المشروع وتحويل ناتج هذه التصفية كله أو بعضه إلى الخارج، وذلك دون الإخلال بحقوق الغير.

وبموجب تعديلات قانون الاستثمار،تسمح الدولة بإتاحة جميع عمليات التحويل النقدي المتصل بالاستثمار الأجنبي بحرية وبدون إبطاء إلى أراضيها وخارجها، بعملة قابلة للتحويل الحر كما تسمح الدولة بتحويل العملة المحلية إلى عملة قابلة للاستخدام بحرية دون تأخير.

عدم نزع ملكية أموال المشروعات الاستثمارية إلا للمنفعة العامة وبمقابل تعويض عادل

إتاحة جميع عمليات التحويل النقدي من الخارج للاستثمار الأجنبي

سداد 24 مليار دولار ديوناً خارجية خلال 2022

القاهرة - «النهار»

نجحت الحكومة المصرية في سداد 24 مليار دولار التزامات دولية عليها لصندوق النقد الدولي وغيرها من الجهات، ورغم ضخامة هذا المبلغ إلا أن الاحتياطات الأجنبية تجاوزت 35 مليار دولار وهو ما يغطى احتياجات مصر السلعية من الواردات لمدة 7 أشهر .

وتستورد مصر بما يعادل متوسط 5 مليارات دولار شهريًا من السلع والمنتجات من الخارج، بإجمالي سنوي يقدر بأكثر من 55 مليار دولار، وبالتالي فإن المتوسط الحالي للاحتياطي من النقد الأجنبي يغطى نحو 7 أشهر من الواردات السلعية لمصر، وهو أعلى من المتوسط العالمي البالغ نحو 3 أشهر من الواردات السلعية لمصر، بما يؤمن احتياجات مصر من السلع الأساسية والإستراتيجية.

ويتكون الاحتياطي النقدي من النقد الأجنبي والاحتياطيات الذهبية وتحويلات المصريين العاملين في الخارج وعوائد قناة السويس والصادرات المصرية.

عظيمة يا مصر

إصدار خاص بمناسبة الذكرى الـ 9 لثورة 30 يونيو

www.annaharkw.com

والتحديات احتلت به المركز الـ 33 عالمياً

هيكلية جذرية وهادفة. كذلك، حقق الاقتصاد المصري معدل نمو بلغ 9.8% خلال الربع الأول من العام المالي الجاري، وهو أعلى معدل نمو ربع سنوي على امتداد العقدين الماضيين، مقارنة بمعدل نمو 0.7% خلال الربع الأول من العام المالي 2021/2020. ومن المتوقع، تواصُل ارتفاع معدل النمو السنوي ليتراوح بين 5.5% و5.7% بنهاية العام المالي الحالي.

وأثبتت جائحة كورونا أن مصر لديها اقتصاد قادر على الصمود في مواجهة الأزمات وتحقيق معدلات نمو إيجابية قوية وهو ما حذى بمؤسسات التقويم الدولية إلى التوقع بأن مصر ستكون أقوى ثاني اقتصاد عربيا وأفريقيًا خلال العام الحالي 2022.

ويرجع هذا الصمود إلى الخطوات الاقتصادية التي بدأها الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، وتحديداً في عام 2016 مع تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي واتخاذ قرار التعويم، وهو ما ساعدها على دخول أزمة كوفيد19- ومن بعدها الأزمة الروسية - الأوكرانية هي تتمتع بوضع اقتصادي جيد واستطاعت الوصول إلى التوازن بين الإنفاق المستهدف لحماية المصروفات في القطاع الصحي والاجتماعي وبين تحقيق الاستدامة المالية مع إعادة بناء الاحتياطيات الدولية.

وجاءت مصر في المركز الثالث في قائمة أكبر الاقتصادات العربية بعد السعودية والإمارات خلال العام الماضي 2021، وفقاً لتقديرات مجلة فوربس الشرق الأوسط.

وسنت مصر ممثلة في البرلمان المصري ،حزمة قوانين لخدمة الاقتصاد المصري، أبزرها تعديلات قانون الاستثمار لطمأنة جميع المستثمرين داخل وخارج مصر وجذب رؤوس الأموال الخارجية.

عدم تجاوز العجز 6.2%

الحكومة المصرية تستهدف تحقيق فائض أولي بنسبة 1.3%

13.6% زيادة في الإيرادات الضريبية خلال الفترة من يوليو حتى فبراير

أكد د. محمد معيط وزير المالية، أن الوضع الاقتصادي الذي عملنا على إصلاحه خلال الفترة الماضية جعلنا أكثر قدرة على التعامل المرن مع الأزمات الداخلية والخارجية، وامتصاص أكبر قدر ممكن من الصدمات العالمية العاتية والشديدة الحالية التي يمر بها العالم؛ بما يُساعد في تحسين المؤشرات المالية والاقتصادية، وتهيئة بيئة جاذبة للاستثمار.

وقال الوزير: إننا نجحنا في تحقيق معدل نمو قوى بنسبة 9% من الناتج المحلى الإجمالي في النصف الأول من العام المالي الحالي، رغم كل التداعيات السلبية لجائحة كورونا، وما أعقبها من اضطراب في سلاسل التوريد والإمداد، وموجة تضخمية حادة، وارتفاع أسعار السلع والخدمات، ونستهدف تحقيق معدل نمو بنسبة 5,7% من الناتج المحلى الإجمالي بنهاية العام المالي الحالي، على

الدولة تستهدف تحقيق معدل نمو 5.7% من الناتج المحلي الإجمالي

ضوء الآثار الاقتصادية العالمية الشديدة والتي تعاني منها معظم اقتصاديات العالم نتيجة للأزمة الروسية الأوكرانية الراهنة.

أضاف الوزير، أننا رغم كل التحديات الاقتصادية العالمية المتعاقبة، مازلنا نستهدف الحفاظ على تحقيق فائض أولى بنسبة 1,3% من الناتج المحلى الإجمالي، وألا يتجاوز عجز الموازنة 6,2% وأن يقل معدل الدين للناتج المحلى الإجمالي عن 90% بنهاية العام المالي الحالي، بحيث يصل إلى 85% بحلول عام 2025.

وأشار الوزير، إلى أننا حريصون على الاستمرار في عمليات «التطوير والميكنة» التي تشهدها مختلف قطاعات الوزارة لتحديث نظم إدارة المالية العامة للدولة، وتعزيز حوكمة منظومة المصروفات والإيرادات، على النحو الذي يُسهم في رفع كفاءة التحصيل الضريبي وتوسيع القاعدة الضريبية وتحسين الإنفاق العام وتعظيم الاستفادة من موارد الدولة، لافتًا إلى أن الإيرادات الضريبية شهدت زيادة بنسبة 13,6% خلال الفترة من يوليو حتى فبراير من العام المالي 2021/ 2022 ونأمل أن تتعدى هذه النسبة في نهاية السنة المالية.

وأكد الوزير، أن وزارة المالية أخذت في الاعتبار التحديات الاقتصادية العالمية الراهنة في موازنة العام المالي الجديد 2022/2023، وأعلنت الحكومة حزمة إجراءات اجتماعية لمساندة الفئات المجتمعية الأكثر تأثرًا بالتقلبات الاقتصادية، حيث تم تخصيص 2,7 مليار جنيه لضم نصف مليون أسرة للمستفيدين من مظلة «تكافل وكرامة»، وتبكير زيادة العلاوات الدورية والخاصة للعاملين بالدولة، وزيادة المعاشات أيضًا؛ ليتم صرفها خلال شهر أبريل الحالي بدلاً من بداية العام المالي الجديد، ورفع حد الإعفاء الضريبي الشخصي من 9 آلاف جنيه إلى 15 ألف جنيه، ليصل حد الإعفاء الضريبي الإجمالي إلى 30 ألف جنيه، بما يعنى أن الدخل حتى 2500 جنيه شهرياً يكون معفى من الضرائب، لافتًا إلى وجود مستوى مطمئن من الاحتياطيات العامة بالموازنة للعامين الماليين الحالي والمقبل تستطيع من خلاله وزارة المالية التعامل المرن مع التقلبات السعرية العالمية الشديدة لمعظم السلع الأساسية.

مصر الوجهة الأولى للاستثمار الأجنبي المباشر في أفريقيا للعام الخامس

4% زيادة في الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الربع الأول

5.9 مليارات دولار قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر بقيمة 53% من الاستثمار الموجه لشمال أفريقيا

استمرت مصر في مقدمة الدول المتلقية للاستثمار الأجنبي المباشر في إفريقيا للعام الخامس على التوالي في 2021/2020 حيث بلغت 5,9 مليارات دولار، وهو ما يمثل 53% من الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه إلى شمال إفريقيا. وقامت مصر على تحسين بيئة الأعمال والتي تشمل الاستفادة من الإصلاحات المؤسسية والتشريعية والبناء عليها مثل قوانين الاستثمار والإفلاس الجديدة وكذلك تعديل قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص وتعديل قانون سوق رأس المال، وإطلاق البرنامج الوطني للإصلاح الهيكلي والذي يضم مجموعة من الركائز الداعمة منها زيادة الوزن النسبي لقطاعات الصناعة والزراعة والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في الاقتصاد المصري، بالإضافة إلى تحسين كفاءة سوق العمل والتعليم والتدريب التقني والمهني من خلال تطوير نظام التعليم الفني والتدريب المهني ووضع الإطار المؤسسي لتفعيل دور القطاع الخاص في التعليم والتدريب، والتكامل بين جانبي العرض والطلب في سوق العمل، وتمكين المرأة والشباب وذوي القدرات الخاصة، مشيرة إلى مبادرة «إرادة» والتي تهدف إلى بناء إطار تشريعي أفضل يدعم مناخ الاستثمار في مصر.

وكشف تقرير لوزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية أنه على الرغم من التحديات التي فرضتها أزمة كورونا؛ فإن مصر ظلت في مقدمة الدول المتلقية للاستثمار الأجنبي المباشر في إفريقيا للعام الخامس على التوالي في 2021/2020 حيث بلغت 5,9 مليارات دولار، وهو ما يمثل 53% من الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه إلى شمال أفريقيا.

وأشار التقرير إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر زاد في الربع الأول من عام 2022/2021 بنسبة 4% ، مع زيادة الاستثمار الداخلي في القطاعات غير البترولية بنسبة 28%، بما في ذلك الصناعة والخدمات المالية والبناء وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

5.4% نمواً خلال الربع الثالث من «يناير – مارس 2022»

7.8 % ارتفاعاً في معدل النمو خلال 9 أشهر

أكدت د. هالة السعيد وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية، أن الاقتصاد المصري حقق نموًا مرتفعًا خلال الشهور التسعة الأولى من العام المالي الحالي (يوليو 2021– مارس 2022) بواقع 7,8%، مقارنة بـ1,9%، خلال الفترة المناظرة من العام المالي الماضي، فيما بلغ معدل النمو خلال الربع الثالث من العام المالي الحالي (يناير – مارس 2022) 5,4%، كما أنه من المتوقع أن يصل معدل النمو الحقيقي 6,2% بنهاية العام المالي 2022/2021، مدفوعا بطفرة النمو المُحققة في الأشهر التسعة الأولى.

وأشارت إلى وجود تحسن ملحوظ بكل الأنشطة الاقتصادية خلال هذه الفترة، حيث تمثلت القطاعات الرائدة للنمو في : قطاع المطاعم والفنادق والذي شهد نموا بلغ 62,8%، والاتصالات بنسبة 16,4%، وقناة السويس بواقع 13%، والصناعة التحويلية بنسبة 10,3% والتشييد والبناء بمعدل 8,2%.

وفيما يتعلق بمعدلات النمو القطاعي (مبدئي) في الربع الثالث من العام المالي الحالي، أوضحت السعيد أن كل الأنشطة الاقتصادية حققت معدلات نمو موجبة خلال الربع الثالث، حيث تنامت قطاعات: الاتصالات بنسبة 16,3%، وقناة السويس بمعدل 9,8%، والصناعات التحويلية بواقع 8,5%، والتشييد والبناء بنسبة 6,3%.

وأشارت إلى القطاعات الأكثر إسهاما في الناتج المحلي الإجمالي خلال كل من الربع الثالث والأشهر التسعة الأولى من العام المالي الحالي، حيث ساهمت بنسبة 61% من إجمالي الناتج، وهي قطاعات: الصناعة التحويلية، والتجارة، والاستخراجات، والأنشطة العقارية، والزراعة، مضيفة أن تنامي الصناعات الغذائيّة والكيماويّة والدوائيّة، ومواد البناء، والأجهزة المنزليّة، أحدث طفرة في الصادرات الصناعيّة من المُنتجات الكيماويّة والبلاستيكيّة والأسمدة، خاصة مع ارتفاع الأسعار العالميّة، وفي مجال الاتصالات، تم التوسّع في تطوير خدمات الإنترنت فائق السُرعة، ونمو الصناعات التكنولوجية وخدمات التعهيد.

وأوضحت أن حركة النقل عبر قناة السويس تنامت في ظل تزايد حركة النقليات والملاحة عبر القناة بعد إغلاق العديد من الممرات الملاحية بشمال أوروبا، مع تطوير أعمال الإنشاءات والخدمات الملاحية المُقدمة.

وأشارت إلى أن معدلات البطالة خلال الربع الثالث من العام المالي 2022/2021 انخفضت إلى 7,2% مقابل 7,4 خلال الربع الثالث من العام المالي الماضي، موضحة

نمو قطاعات الاتصالات بنسبة 16.3% وقناة السويس بمعدل 9.8%

الصناعات التحويلية بواقع 8.5% والتشييد والبناء بنسبة 6.3%

ارتفاع معدل التضخم من 8% في يناير 2022 إلى 14,9% في إبريل 2022 على أساس سنوي، وانخفاض احتياطيات النقد الأجنبي ليصل إلى 37,1 مليار دولار، وعلى الرغم من ذلك فإن هذه القيمة تكفي لتغطية نحو 6 أشهر من الواردات السلعية.

وأضافت أن هناك زيادة في عجز الميزان التجاري بواقع 13% خلال النصف الأول من العام المالي الحالي، حيث ارتفعت الواردات غير البترولية بنسبة 28,1%، وفي المقابل زادت الصادرات غير البترولية بمعدل 37,6%، خلال الفترة ذاتها.

إصدار خاص بمناسبة الذكرى الـ 9 لثورة 30 يونيو

www.annaharkw.com

عظيمة يا مصر

لإمداد وتمويل حركتي النقل والتجارة

المنطقة الاقتصادية.. مركز صناعي ولوجيستي عالمي

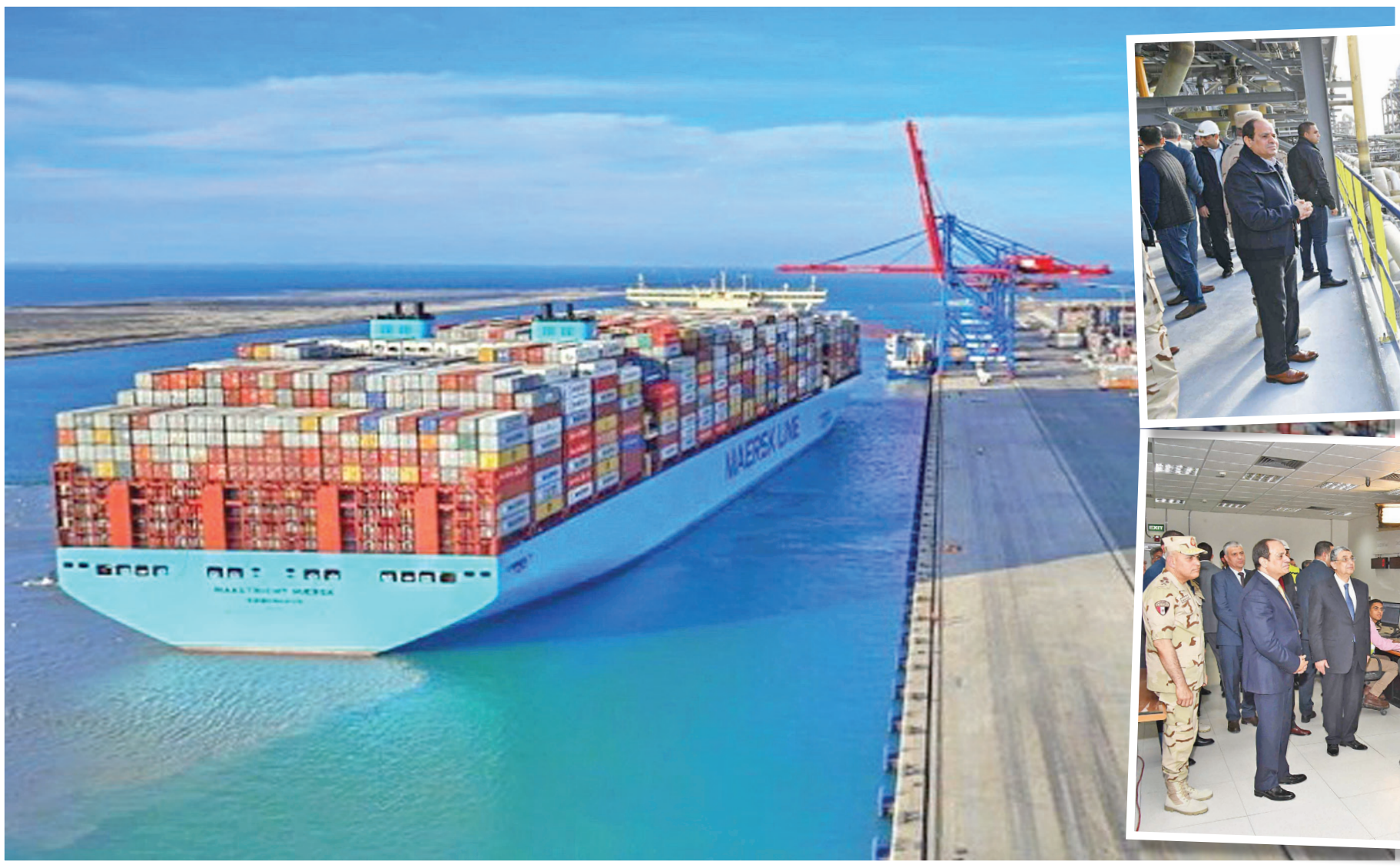

قبل 6 سنوات، وتحديداً في شهر اغسطس من عام 2015، كان الميلاد الجديد و«الحلم المصري العظيم»، الذي مهد الطريق لتعزيز مكانة القناة من معبر تجاري لمركزٍ صناعي ولوجيستي عالمي لامداد وتموين النقلٍ والتجارة، وجذب استثمارات في شتى القطاعات.

وتعد قناة السويس اقصر طريق يربط بين الشرق والغرب، تحظى بأهمية اقتصادية واستراتيجية كبرى، وتولي الدولة المصرية اهتماماً واسعاً بمشروع تنمية محور قناة السويس، باعتباره احد اهم المشاريع القومية الرئيسة، التي من شأنها جذب المزيد من الاستثمارات، وتحويل مصر لمركز اقتصادي عالمي. وشهد محور قناة السويس طفرة نوعية، خاصة منذ ان اطلق الرئيس عبدالفتاح السيسي، شارة البدء في انشاء مجرى ملاحي جديد للقناة وتعميق المجرى الحالي، في خط متوازٍ مع مشروع تنمية محور قناة السويس بالكامل، ويحول المشروع قناة السويس من معبر تجاري ذي اهمية استراتيجية واقتصادية هائلة في حركة التجارة العالمية، إلى مركز صناعي ولوجيستي عالمي لامداد وتموين النقل والتجارة، ذلك ان السنوات الست الماضية شهدت سلسلة من المشروعات القومية في اطار خطة التنمية الاقتصادية، والتي غيرت معالم المنطقة الواقعة على ضفتي المجرى الملاحي لقناة السويس، ما شكل نقلة نوعية واستراتيجية شاملة في ذلك الموقع الفريد بالنسبة للعالم ومصر، وبما يحظى به من اهمية واهتمام بالغ.

وتستهدف القناة ارتفاع اعداد السفن المارة والعائدات إلى الضعف بحلول العام 2023، وفق الخطة الاستراتيجية، والتي اكدها رئيس القناة السابق الفريق مهاب مميش خلال كلمته في الذكرى الثالثة لافتتاح القناة الجديدة قبل 3 اعوام، وأعاد التأكيد عليها الفريق اسامة ربيع، الرئيس الحالي للقناة، في اغسطس الماضي. وتستحوذ قناة السويس على 9 % من حجم التجارة العالمية، و24,5 % من اجمالي حركة الحاويات على مستوى العالم، و100% من اجمالي تجارة الحاويات المنقولة بحراً بين آسيا وأوروبا، وتستهدف الدولة زيادة نسبتها من التجارة العالمية خلال السنوات المقبلة إلى 12 بالمئة.

وتمكنت هيئة قناة السويس من امتصاص التداعيات السلبية لجائحة كورونا، فخلال العام المالي 2019-2020 زادت اعداد السفن العابرة للقناة بنسبة تصل إلى 4,5 في المئة، والحمولات بنسبة 3,1 بالمئة، فضلاً عن محافظة ايرادات القناة على نفس المعدلات السابقة، اذ حققت عائدات تصل إلى 5,72 مليارات دولار، مقارنة بـ 5,75 في العام السابق، بفارق بسيط، في ظل انخفاض معدلات حركة التجارة العالمية تأثراً بتداعيات فيروس كورونا.

واستراتيجية القناة حتى العام 2023، تتضمن استمرار العمل على تطوير وصيانة المجرى الملاحي، من خلال المحافظة على العمق والعرض، وكذلك تم تطوير 16 محطة ارشاد ملاحي على طول خط القناة، وتزويدها بكل الوسائل التكنولوجية الحديثة، مع رفع كفاءة القناة في مواجهة الطوارئ، من خلال رفع كفاءة 5 جراجات قديمة، وبناء خمسة جديدة حالياً، موزعين على القناة الأصلية والقناة الجديدة. والمحور الثاني من محاور استراتيجية 2023 يتضمن ايضاً تطوير الأسطول البحري للقناة، إلى جانب بناء كراكتين، هما الأكبر من نوعهما في الشرق الأوسط؛ الأولى «الكراكة مهاب مميش»، والثانية «الكراكة حسين طنطاوي» ويتم استخدامهما في تطوير الأسطول وتعزيزه بالقطع البحرية والمشاركة في تطوير الموانئ والبحيرات المصرية، ويمثلان تعزيزاً مهماً لأسطول الكراكات في هيئة قناة السويس، بينما المحور الثالث مرتبط باستراتيجية التحول الرقمي.

أما المنطقة الاقتصادية لهيئة قناة السويس، والتي تم فصلها ادارياً عن الهيئة في وقت سابق، وما تمثله من اهمية «قبل افتتاح القناة الجديدة، وعلى مدار السنوات السابقة كانت لا تستهدف الدولة في قناة السويس سوى عائدات العبور، لكن مع انشاء المنطقة الاقتصادية، وهي منطقة لوجستية عمرانية متكاملة، تستطيع اطلاق صناعات واستثمارات، خاصة في الصناعات التكميلية وصناعات القيمة المضافة».

ومشروع قناة السويس الجديدة كان احد ركائزه الأساسية انشاء منطقة اقتصادية للاستفادة من حجم البضائع المنقولة في الموانئ المصرية، وعلى سبيل المثال، في العام الماضي، مرت حمولات تصل إلى مليار و200 طن بقناة السويس، تلك الحمولات لم يكن تتم الاستفادة منها قبل انشاء المنطقة الاقتصادية، لكن من خلال المنطقة والمصانع التي تم تأسيسها والاستثمارات الموجودة بها، يمكن الاستفادة من تلك البضائع من خلال الصناعات التكميلية وصناعات القيمة المضافة، ليتم تصدير المنتج النهائي وليس المادة الخام.

أما عن المنطقة الاقتصادية، فتعمل الهيئة العامة لتنمية المنطقة الاقتصادية لقناة السويس، التي تم تأسيسها كمنطقة اقتصادية ذات طبيعة خاصة، في 11 من شهر اغسطس 2015 بقرار من رئيس الجمهورية، على اقامة وتنمية المناطق المختصة بها، الواقعة على ضفتي المجرى الملاحي للقناة، والعمل ايضاً على جذب الاستثمارات اليها لاقامة المشروعات الزراعية والصناعية والخدمية، القادرة على المنافسة مع مثيلاتها في العالم.

مدينة الروبيكي.. مركز إقليمي لتطوير صناعة دباغة الجلود

تعد مدينة الروبيكي من اهم المدن الصناعية المتخصصة التي صممت وفق أحدث المعايير العالمية، حتى اصبحت معجزة مصرية للصناعة في الشرق الأوسط، حيث تعتبر مدينة متخصصة في كل ما يخص دباغة الجلود لتستعيد مصر دورها الرائد في هذه الصناعة التي تشتهر بها القاهرة منذ ما يزيد على 1000 سنة.

وتشتمل مكونات مشروع مدينة الجلود بالروبيكي، على منطقة وحدات انتاجية وخدمات مساعدة على مساحة 511 فدانا، تتضمن مدبغة نموذجية على غرار المدابغ العالمية لتكون مثالا جيدا للتطوير والتحديث، كما سيتم بها اختبار نوعية الجلود وتطوير التصميمات والألوان الجديدة للمنتجات الجلدية بجانب القيام بعمليات التدريب للموارد البشرية العاملة بالقطاع لصقل مهارتهم الفنية، وفقا لأحدث الطرز العالمية وذلك بالتعاون مع الخبرات الايطالية.

كما يتضمن المشروع منطقة المحطات المعالجة لمياه الصرف الصناعي والصحي والمدفن الصحي طبقا لأحدث التكنولوجيات بما يتفق مع متطلبات التوافق البيئي على مساحة 282 فدانا، اضافة إلى منطقة الغابة الشجرية وتروى بمياه الصرف بعد المعالجة وهى على مساحة 280 فدانا، فضلا عن مركز تكنولوجيا الدباغة وصناعة الجلود على مساحة 6000 متر مربع بالتعاون مع الجانب الايطالي، إلى جانب صناعات متكاملة (مدابغ، مصانع جيلاتين وغراء، مخازن، كيماويات، متاجر) واقامة متحف تراثي مخصص لبيان مراحل تطور صناعة الجلود في مصر.

وتحتوي مدينة الجلود بالروبيكي على بنية تحتية واساسية حديثة تتغلب على جميع المشكلات البيئية التي كانت تواجه مدابغ منطقة مجرى العيون الأثرية، اضافة إلى مراكز خدمات عامة من بنوك وقاعات مؤتمرات ومعارض ومراكز صيانة ومنافذ تسويق ومكاتب تراخيص ومستشفى ومركز اطفاء ومركز شرطة ومركز اتصالات.

الصناعة.. مدن ومراكز عملاقة تنقل مصر إلى عالم المستقبل

يوماً بعد آخر تثبت الدولة المصرية انها تمتلك خطة طموحة نحو تحقيق نهضة صناعية متكاملة قادرة على احداث تغيير جذري في كل مناحي الحياة المصرية، والعمل على الحد من الاستيراد وخفض نسبة البطالة، وتوفير الملايين من فرص العمل بكل المجالات.

استراتيجية الدولة في مجال الصناعة لم تركن إلى الماضي، بل قررت الانطلاق نحو المستقبل، ولم تكتف باعادة ترميم وتشغيل المصانع القديمة بل عمدت على اقامة مدن صناعية جديدة قادرة على تلبية وتوفير كل المتطلبات المصرية، فخلال 7 سنوات فقط من تولي الرئيس السيسي حكم مصر نجحت الدولة في تدشين 4317 مصنعاً بالقطاعات المختلفة في جميع المحافظات اضافة إلى انشاء العديد من المدن الصناعية العملاقة.

إقامة أكبر مصنع للغزل في العالم وتشغيله 2022

طفرة حقيقة تشهدها مصر في قطاع الغزل والنسيج، حيث تستهدف الدولة استعادة هذا القطاع إلى كامل قدرته وازدهاره، ومن هنا جاء اهتمام الرئيس عبدالفتاح السيسي للنهوض به والنهوض بالقطاع الزراعي المرتبط بالقطن طويل التيلة والنسيج؛ وتعمل الدولة المصرية حالياً على تنفيذ اكبر خطة لاحياء صناعة قلاع الغزل والنسيج بالمحلة وكفر الدوار، من خلال تحديث شامل لخطوط الانتاج وانشاء اكبر مصنع للغزل في العالم بمدينة المحلة على مساحة 62.5 ألف متر مربع تقريباً، وتشغيله بحلول شهر مارس 2022، ومن المقرر ان يسهم المصنع في تحقيق نقلة كبيرة في مجال صناعة الغزل والنسيج، حيث يستوعب اكثر من 182 ألف مردن غزل «ماكينات تقوم بغزل الألياف إلى خيوط»، بمتوسط طاقة انتاجية 30 طن غزل / يوم، ما يزيد من القيمة المضافة للقطن بدلا من تصديره خام للخارج، وهذا ما يضعه في المركز الأول عالمياً كأكبر مصنع لانتاج الغزول في العالم، وتم اختيار شركة ريتر السويسرية لتكون شريكاً في التطوير.

اضافة إلى ذلك، فقد افتتح الرئيس عبدالفتاح السيسي خلال الاشهر القليلة الماضية، مشروع المدينة الصناعية بالروبيكي، ما يعكس مدى جدية الدولة في النهوض بصناعة الغزل والنسيج باعتبارها من الصناعات الاستراتيجية التي تمنحها الدولة مزيداً من الاهتمام.

ويضم المجمع الصناعي الجديد بالروبيكي في مرحلته الأولى 6 مصانع، هي مصنع الغزل الرفيع وآخر للغزل السميك، و3 مصانع لتحضير النسيج وللنسيج الدائري والمستطيل، وآخر للصباغة والطباعة، مجهزة بأحدث الماكينات التي تم استيرادها من اكبر، وأهم الشركات العالمية المتخصصة في هذا المجال، لتعمل وفق احدث النظم والبرامج التكنولوجية.

مدينة مرغم.. نواة الصناعات البلاستيكية بعروس الأبيض المتوسط

تعتبر المدينة الصناعية بمرغم بمحافظة الاسكندرية نواة للصناعات البلاستيكية، وتلبية لرغبة اهالي المحافظة وتشجيعاً لهم على اقامة مشروعات جديدة في مجال الصناعات البلاستيكية، وقد قامت وزارة التجارة والصناعة باعادة تأهيل مجمع مرغم وطرحه بنظام حق الانتفاع شاملاً التراخيص الصناعية، ونظراً لطبيعة الوحدات بالمجمع وقرب المنطقة من مصادر انتاج منتجات البتروكيماويات بالمحافظة والتي تعتبر المادة الخام الرئيسة لصناعة البلاستيك فقد رأت وزارة التجارة والصناعة توجيه مجمع الصناعات بمرغم ليكون منطقة متخصصة للصناعات البلاستيكية متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. ويقام المجمع على مساحة 21 فدانا، ويتكون من 204 وحدات صناعية، بكلفة 379.3 مليون جينه، ويحقق المجمع اقصى جدوى لخدمات البنية التحتية، إلى جانب امكانية الحصول على جميع الخدمات بشكل مرن وسريع وملائم لجميع الاحتياجات الصناعية والتفاعل والتكامل بين مختلف انواع الصناعات بحكم تجاورها وتمركزها في منطقة واحدة.

ويوجد مخزن للمواد الخام لتوفير المادة الخام بسعر التكلفة إلى جانب وجود خدمات الدعم الفني من مركز تكنولوجيا البلاستيك وخدمات الدعم التدريبي من مركز التدريب الصناعي بالمجان من خلال مؤهلات مهنية معتمدة وطبقاً لمستويات المهارة القومية.

عظيمة يا مصر

إصدار خاص بمناسبة الذكرى الـ 9 لثورة 30 يونيو

www.annaharkw.com

تُقام على مساحة 331 فداناً.. ونقطة انطلاق المشروعات الصغيرة

دمياط.. حكاية أكبر مدينة صناعية للأثاث بالشرق الأوسط

تعد مدينة دمياط للأثاث التي تقام على مساحة 331 فداناً احد المشروعات القومية الكبرى ونقطة انطلاق للمشروعات الصغيرة والمتوسطة كما انها اول وأكبر منطقة صناعية متخصصة في صناعة الأثاث والصناعات المكملة في الشرق الأوسط، وتضم منطقة تجارية وتسويقية ومركزا تكنولوجيا يضم 54 متجرا باجمالي 1348 ورشة، وقد تم توفير كل الخدمات للتيسير على الصناع الحاجزين بالورش بالمدينة وتوفير فرص تدريبية لهم على استخدام احدث النظم التكنولوجية في هذه الصناعة، فضلا عن انشاء محطة مدينه الأثاث وعمل خط سير للسرفيس لربط المدينة بباقي المناطق الحيوية بالمحافظة، وتسعى الدولة من خلال هذا المشروع إلى عودة محافظة دمياط إلى مكانتها وتصبح مصدرا لتصدير الأثاث إلى كل دول العالم.

عروض بوخمسين للسياحة والسفر

» روما	7 أيام
إقامة - تذكرة	360 K.D
» روما – ميلانو	7 أيام
إقامة - تذكرة	380 K.D
» برشلونة	6 أيام
إقامة - تذكرة	420 K.D
» اسطنبول	8 أيام
إقامة - تذكرة	425 K.D
» بورصة – اسطنبول	8 أيام
تذكرة	425 K.D
» باريس	8 أيام
إقامة - تذكرة	435 K.D
» امستردام	8 أيام
إقامة - تذكرة	485 K.D

السعر للشخص الواحد بالغرفة المزدوجة

لتفاصيل اكثر نرجو التواصل معنا

BUKHAMSEEN
TRAVEL & TOURISM
بوخمسين للسياحة والسفر

شرق - شارع احمد الجابر مركز عماد التجاري - الدور الارضي مقابل بنك الدوحة

داخلي 1 ☎ 22447709
99522972
50310131
97428726

bukhamseen.travel
bukhamseen travel

عظيمة يا مصر

إصدار خاص بمناسبة الذكرى الـ 9 لثورة 30 يونيو

www.annaharkw.com

نهضة عمرانية غير مسبوقة تشهدها البلاد

30 مدينة تشرق في سماء مصر

احتلت النهضة العمرانية مقدمة اولويات القيادة السياسية المصرية عبر اقامة مرتكزات جديدة بهدف خلق مجتمعات عمرانية متكاملة في اطار مخطط الدول الشامل نحو انشاء «الجمهورية الجديدة» التي بدأت تلوح في الأفق معالمها وخروجها إلى النور رسمياً مع انتقال الحكومة للعمل بالعاصمة الإدارية الجديدة التي تعد «نيويورك الشرق» باعتبارها المركز الإداري الجديد لمصر الحديثة.
مع تولي الرئيس السيسي مهام منصبه، حرص على اقامة عدد من المدن الجديدة أو مدن الجيل الرابع في شتى انحاء مصر شرقاً وغرباً جنوباً وشمالاً، حيث يتم حالياً تنفيذ 22 مدينة جديدة بالاضافة إلى التخطيط لاقامة ثماني أخرى باجمالي 30 مدينة بقيمة استثمارية 690 مليار جنيه. وتبلغ المساحة الاجمالية للمدن الجديدة، 580 الف فدان، بينما يبلغ عدد السكان المستهدف نحو 30 مليون نسمة، وذلك بهدف تخفيف الضغط على المدن القائمة، وتوفير مسكن مناسب لجميع الفئات، وتوفير مجتمعات عمرانية تشمل مناطق تجارية وصناعية، بالاضافة إلى توفير الملايين من فرص العمل.
والمدن الجديدة أو مدن الجيل الرابع التي تم تدشينها خلال السنوات السبع الماضية هي، العاصمة الإدارية الجديدة والعلمين الجديدة والفشن الجديدة والاسكندرية الجديدة وحدائق العاصمة والمنيا الجديدة وسوهاج الجديدة والمنصورة الجديدة ومدينة شرق بورسعيد ومدينة ناصر الجديدة وتوشكي الجديدة وامتداد الشيخ زايد ومدينة اسوان الجديدة والعبور الجديدة و6 اكتوبر الجديدة وملوي الجديدة وغرب قنا ومدينة رشيد الجديدة، ومدينة الجلالة العالمية، ومدينة الغردقة الجديدة، ومدينة اخميم الجديدة، ومدينة غرب بور سعيد، ومدينة شرق بور سعيد، ومدينة بئر العبد الجديدة، ومدينة رفح الجديدة، ومدينة الاسماعيلية الجديدة، ومدينة السويس الجديدة، ومدينة ناصر غرب اسيوط ومدينة سفنكس الجديدة، ومدينة النوبارية الجديدة.. ونتعرض في هذا الملف لبعض هذه المدن والقاء الضوء على اهم المقومات التي تتفرد بها، ودور القطاع الخاص في عملية التنمية الشاملة التي تشهدها مصر.

على مساحة 170 ألف فدان بما يعادل مساحة سنغافورة

تدشين العاصمة الإدارية الجديدة

مع بزوغ عام 2016 بدأ التفكير فعلياً في اقامة العاصمة الجديدة التي تعادل في مساحتها دولة سنغافورة، حيث يتم تنفيذها على مساحة 170 الف فدان عبر 3 مراحل مختلفة قاربت الدولة المصرية على الانتهاء من المرحلة الأولى منها بمساحة 40 الف فدان، وتضم العاصمة اكبر وأهم مدن في الشرق الأوسط، في مجالات مختلفة سواء في القانون أو الاقتصاد حيث حي المال والأعمال الذي يضم مقرات لجميع البنوك والهيئات المالية الكبرى، بجانب حي الوزارات وغيرها. وتقع العاصمة الإدارية بالقرب من مدينة بدر شرق القاهرة الكبرى بين طريقَي «القاهرة- السويس» و«القاهرة-العين السخنة»، وعلى بعْد دقائق من مدن المستقبل ومدينتي والرحاب، وتبعد حوالي 45 كيلو متراً عن القاهرة، وحوالي 80 كيلومتراً عن مدينة السويس، ويفصلها عن العين السخنة 60 كيلومتراً فقط، ويمكن الوصول إلى العاصمة من وسط القاهرة من خلال الطريق الدائري الاقليمي، ثم طريق محمد بن زايد، وتضم العاصمة، العديد من الأحياء والمدن المتكاملة في شتى المجالات الثقافية والاقتصادية والرياضية والاجتماعية والقضائية والترفيهية والمعرفية.

البرج الأيقوني.. الأعلى في أفريقيا

تضم منطقة الأعمال المركزية بالعاصمة الإدارية الجديدة، 20 برجاً باستخدامات متنوعة، ومنها البرج الأيقوني، وهو اعلى برج في افريقيا، بارتفاع نحو 400 متر، وتقدر استثمارات هذا المشروع بنحو 3 مليارات دولار، ويتم تنفيذها بالتعاون بين وزارة الاسكان، ممثلة في هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة، وشركة «cscec» الصينية. ويتكون البرج الأيقوني من 78 طابقاً، تم التخطيط له ليكون على شكل مسلة فرعونية والشكل الخارجي سيكون زجاجياً، ومن المتوقع ان يزال الستار عن البرج الأيقوني ليظهر في شكله النهائي في يناير 2022.
ويضم البرج مجمعاً متكاملاً من كل الخدمات ويضم العديد من المكاتب الإدارية والمقرات بأهم مناطق العاصمة الجديدة، ويقام على مساحة تقارب الـ 240 الف متر، وتتخطى المساحة الاجمالية للبرج حوالي 7,1 ملايين متر، ويمثل نقطة جذب سياحي واستثماري لوسط العاصمة الإدارية. ويتكون من ثلاثة اجزاء مختلفة، بدايتها هو مبنى إداري للبرج والعاصمة، ويحتضن مقراً جديداً للبنك المركزي المصري، ومطبعة مركزية للنقود، بالاضافة إلى مقر جديد للبورصة المصرية، والجزء الذي يليه سيضم شققاً سكنية، اما الجزء الأخير فيضم فنادق 6 نجوم، وقد تم استخدام افضل مواد الفولاذ والخرسانة، اختيرت بعد اجراء دراسات موسّعة للتأكد من مطابقتها لأحدث وأكثر معايير الجودة والأمان العالمية.
وتتجه الأنظار كلها نحو البرج الأيقوني في العاصمة الإدارية الجديدة، حيث سيكون البناء الأعلى في افريقيا، رغم انه في السنوات الأخيرة كان هناك عدد من المتنافسين على لقب اطول برج في افريقيا، بما في ذلك برج ليوناردو في جوهانسبرج بجنوب افريقيا «227 متراً»، وبرج بنك افريقيا في العاصمة المغربية الرباط «250 متراً»، لكنها جميعاً محاولات لا تقارن بالبرج الأيقوني في العاصمة الإدارية الجديدة، والذي يقف في مصاف اهم الأبراج في العالم، وقد تم الاستناد في تصميمه على عناصر تعكس التاريخ المصري العريق، بجانب التطلع إلى المستقبل، وقد تم استلهام التصميم المعماري للبرج الأيقوني من الطراز المصري القديم والفن الزخرفي أو «Art Deco» وتمت محاكاة نسب وأبعاد البرج من التصميم والأبعاد الأصلية للمسلة الفرعونية التي تعتبر واحدة من اهم الرموز المصرية في العالم كله، والتي تجسد الكمال الهندسي والاستقرار الهيكلي. وحضر نهر النيل في التصميم بتمثيله في القنوات التي تربط زوايا المشروع بالأرض، وواجهة البرج مستوحاة من تصميم زهرة اللوتس التي ترمز للحضارة المصرية القديمة، كما ان لها مفهوم بيئي، ويحتوي التصميم على فتحات تهوية - مستوحاة من فن الآرت ديكو- تدور وفقاً لميل الشمس، ما يقلل الحرارة طوال اليوم.

الحي الحكومي.. المجمع الإداري للدولة

يضم الحي الحكومي أو حي الوزارات مبنى مجلس الوزراء و34 مبنى وزاريا بجانب عدد من المباني الأخرى مثل مجلسي النواب والشيوخ والرقابة الإدارية ومصلحة الجوازات ومديرية امن العاصمة والهيئة الوطنية للاعلام وغيرها، ويقع مشروع الحي الحكومي على مساحة 360 فدانا بما يعادل 1.5 مليون متر مربع تشغل المنشآت منها 60 فدانا بما يعادل 250 الف متر مربع بنسبة 20% والباقي مسطحات خضراء وطرق، ويشتمل الحي على محور رئيسي يتوسط المباني الوزارية والمركز الثقافي الاسلامي بمسطح 430 الف متر وهي التي تسمى ساحة الشعب وهي عبارة عن ميدان كبير يضم اكبر ساري علم في العالم ونوافير ومسطحات خضراء لتعطي شكلا جماليا للحي.
ويقع مبنى مجلس الوزراء في المنتصف وعلى جانبيه تقع الوزارات التي تظهر بمنظور المرآة، بحيث يكون لكل مبنى وزاري انعكاس في الجهة الأخرى عبارة عن مبنى وزارة اخرى، كما يضم الحي مجمع مباني الرقابة الإدارية ومباني مصلحة الجوازات وشركة العاصمة الإدارية ومبنى التحكم والسيطرة للعاصمة بالكامل، الذي سوف يكون مركزا لمراقبة كل الكاميرات الموجودة في العاصمة الإدارية، وكذلك مبنى التكييف المركزي للمدينة وفي خلف الحي الحكومي يقع مبنى البرلمان بقبته العملاقة ليظهر في الخلفية بين ممرات المجمعات الوزارية وبجواره مجلس الشيوخ، في حين يقع القصر الرئاسي على الجانب الأخرى من الحي الحكومي.
ويضم كل مجمع وزاري عددا من الوزارات وهي عبارة عن مبان متصلة ببعضها لتعطي شكل المستطيل ويتراوح ارتفاع مباني الوزارات ما بين 2 بدروم ودور أرضي واما 6 ادوار متكررة أو 8 ادوار أو 9 ادوار، وفي اغلب الوزارات تم انهاء كل الأعمال الخرسانية والانشائية بنسبة 100% بجانب اعمال التشطيبات التي شملت وجهات خارجية وهي عبارة عن بلاطات رخام وزجاج «دبل جلاس» العاكس للحرارة والعازل للصوت بجانب بعض النقوش سواء الفرعونية أو الاسلامية حسب طبيعة كل وزارة، فضلا عن اعمال التشطيبات الداخلية التي تنقسم بين بلاطات رخام وحوائط عادية أو خشب باركيه للمكاتب الخاصة بالوزراء ونوابهم والمساعدين.
كما تضم الوزارات مكاتب إدارية صغيرة أو متوسطة وكبرى حسب درجة المسؤول بجانب قاعات اجتماعات، وقد تم الانتهاء من الأعمال الكهروميكانيكية «التيار الخفيف، تكييف، حريق، تغذية وصرف»، وأيضا اعمال تنسيق الموقع العام «نوافير، زراعات وأرصفة»، حيث يتوسط كل مجمع وزاري ميدان صغير يضم نافورة ومسطحات خضراء، وقد جرى الانتهاء من اعمال الفرش الداخلي للمباني الوزارية. أما الساحة الواقعة بين الوزارات امام مقر مجلس الوزراء فهي عبارة عن حديقة ضخمة ومناطق خضراء يتوسطها نافورة ضخمة، كما تشمل 14 مبنى خدميا مقسمة لمجموعتين كل مجموعة منهما تخدم عددا من الوزارات ويضم كل مبنى كافتيريا وقاعة اجتماعات ومقرا لخدمات المواطنين.

عظيمة يا مصر

إصدار خاص بمناسبة الذكرى الـ 9 لثورة 30 يونيو

www.annaharkw.com

حي المال والأعمال.. لخدمة كبار المستثمرين

يقع حي المال والأعمال بين محوري بن زايد الشمالي والجنوبي، وقد تم تدشينه في يونيو من عام 2017، على مساحة تقدر بـ 195 فداناً؛ أي ما يعادل حوالي مليون و700 الف متر مربع، وبلغت الاستثمارات في الحي إلى 3.2 مليارات دولار، وقد تم تصميمه على ايدي شركة CSCEC الصينية الشهيرة، وهي المسؤولة عن تنفيذ الحي بالكامل من خلال التمويل المالي والتنفيذي، الا انه مملوك بالكامل للجانب المصري، هذه الشركة الصينية واحدة من اشهر الشركات في العالم في مجال المقاولات، وهي تشتهر بتشييد ناطحات السحاب الكبرى في الصين، وعدد من المعالم الكبرى في الصين أيضاً مثل: متحف العلوم والتكنولوجيا، والمركز المالي في شنغهاي الذي يرتفع إلى 500 متر تقريباً.

وقد تم انشاء هذا الحي بهدف توفير منطقة راقية ومتطورة من اجل اصحاب المال والأعمال، من خلال انشاء عدد من البنوك الكبرى والدولية، وعدد من البورصات والأبراج الإدارية والتجارية لتوفير مكاتب إدارية للبيع ومحال تجارية تمليك وشركات والعديد من الأبراج التي تقدم وحدات سكنية وإدارية وتجارية وخدمية، بجانب اندية رياضية ومركز ثقافي ومستشفى كبير.

مدينة المعرفة.. منصة متكاملة للتطبيقات الذكية

تقام هذه المدينة على مساحة 250 فدانا، وبدأت اعمال الانشاء في اغسطس 2019، وتصل كلفتها التقديرية، نحو 2,5 مليار جنيه، وتهدف إلى تجميع كل عناصر الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في العاصمة الإدارية ليكون التعامل بينها اسهل.

وتشمل المرحلة الأولى لمدينة المعرفة عدة مبانٍ وهي جامعة مصر المعلوماتية، ومَركز ابداع مصر الرقمية، ومركز البحوث التطبيقية، ومركز تطوير التكنولوجيات المساعدة لدمج وتمكين الأشخاص ذوي الاعاقة، لتكون مقراً للبحوث والتطوير والتدريب وصقل المهارات، بالاضافة إلى مقار للشركات العالمية والمحلية والناشئة والصغيرة والمتوسطة ومبان خدمية ومبنى التحكم الرئيس.

وتحتوي المدينة على منظومة للتطبيقات الذكية تمثل منصة متكاملة مفتوحة لمطوري البرامج لتفعيل كافة عناصر البنية التحتية الذكية وتوفير بيئة للتعلم المتميز والبحث العلمي والتطبيقي مع الابتكار وريادة الأعمال في المجالات المتعددة وتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات بما يدعم اهداف المرحلة الأولى لمدينة المعرفة.

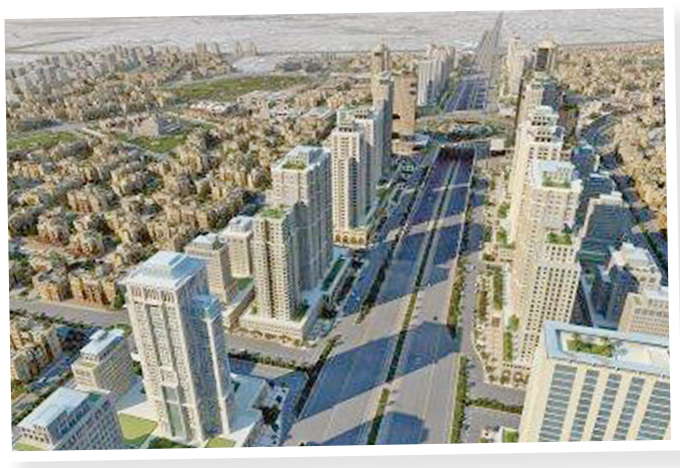

وتوفر مدينة المعرفة العديد من فرص العمل للشباب من المهندسين والفنيين والتدريب على احدث تكنولوجيا في مجال منظومة التطبيقات الذكية، وتصميم مدينة المعرفة يحقق اعلى درجات التكامل باستخدام الأنظمة الذكية المختلفة، ومراعاة كل المتطلبات الخاصة بالتأمين السيبراني لجميع عناصر المشروع.

ويتم انشاء المنظومة الذكية وفقا لأحدث النظم العالمية الحديثة، حيث تتم باستخدام تطبيقات على اجهزة المحمول أو من خلال اجهزة الخوادم المركزية التي تساعد على متابعة الأعمال اليومية الخاصة بتشغيل انظمة المباني المختلفة ومنها على سبيل المثال ادارة المياه والكهرباء والبيئة والمخلفات والمراقبة والنقل وحجز القاعات والتحكم في الاضاءة وغيرها ما يسهم في تقليل النفقات والاستخدام بطريقة فعالة.

و«مدينة المعرفة» بالعاصمة الإدارية الجديدة ستكون مقراً لمراكز البحوث والابتكار المتخصصة في التقنيات المتقدمة، كما ستضم المدينة جامعة متخصصة في مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، حيث تولي الدولة اهتماماً نحو استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في مختلف المجالات ذات الأولوية مثل خدمات الرعاية الصحية والزراعة والتصنيع وادارة المدن الذكية.

وسيتضمن المشروع احدث النظم التكنولوجية ووسائل المعرفة والابتكار، مثل الابداع وريادة الأعمال ومراكز البحث والتطوير، افضل تطبيقات السوفت وير وتصميم الالكترونيات،افضل الخبرات والتقنيات للمستشفيات والتعاون مع كبرى المراكز والمعامل العلمية والتقنية في العالم.

الحدائق المركزية.. الأكبر عالمياً

تضم العاصمة الإدارية أكبر حدائق مركزية على مستوى العالم، ويبلغ طولها أكثر من 10 كم، وبمساحة نحو الف فدان، وتوفر مناطق ترفيهية بمعايير عالمية، ويسهل الوصول اليها عن طريق شبكة متكاملة من ممرات المشاة والدراجات، وسوف يستمتع بها جموع المصريين من مختلف شرائح المجتمع.

وتنقسم الحدائق المركزية بمشروع «كابيتال بارك» من الشرق إلى الغرب إلى 3 قطاعات، فالقطاع الأول «CP 01»، بمساحة 375 فداناً، وهو القطاع الذي يحاكي البيئة، ويضم هذا الجزء أكثر من 250 فداناً من المناطق المفتوحة للتنزه، ومجموعة من المشروعات المتميزة، التي تعكس طابع هذا الجزء من الحدائق، وهي «الحديقة الاسلامية - الحديقة المغطاة - النادي الاجتماعي - المنتجع الصحي المتكامل - البحيرات والمطعم»، والقطاع الثاني «CP 02»، بمساحة 306 افدنة، ويعد هذا القطاع مركزاً رئيساً للأنشطة الثقافية والترفيهية، ويضم هذا الجزء أكثر من 240 فداناً من المناطق المفتوحة للتنزه، ومجموعة من المشروعات المتميزة، التي تعكس طابع هذا الجزء من الحدائق، وهي «حديقة الأعمال الفنية - الحديقة التراثية - منطقة الألعاب الترفيهية - ساحات الاحتفالات والمسرح المفتوح» باجمالي مساحة أكثر من 60 فداناً، اما القطاع الثالث «CP 03»، بمساحة 309 افدنة، وهو القطاع الذي يجسد طبيعة وخصوصية الحدائق العامة، وارتباطها الوثيق بالمحيط المباشر، والمتمثل في منطقة الأعمال المركزية «CBD»، ويضم هذا الجزء حوالي 250 فداناً من المناطق المفتوحة للتنزه.

«العدالة».. حكاية أول مدينة قضائية في العالم

«العدل اساس الملك».. مقولة تتصدر اروقة المحاكم المصرية اينما حلت خطى المتقاضين بحثاً عن عدالة ناجزة تعطي كل ذي حق حقه.. وعلى مدار سنوات عدة عانت المحاكم المصرية من كثرة الدعاوى القضائية ووصولها الى ارقام مأهولة تجاوزت الملايين سنوياً ما كان سببا في تأخر العدالة لكثير من القضايا في ظل التعامل الورقي وعدم الاعتماد على المعاملات الالكترونية.. لكن مع البدء في انشاء العاصمة الإدارية الجديدة احتلت مثل هذه المعضلة أولوية قصوى في عقل ومفكرة الرئيس عبدالفتاح السيسي، وهو ما تجلى في قراره المتفرد بانشاء مدينة العدالة داخلها لتصبح اول مدينة قضائية في العالم تضم كل اركان المنظومة في نطاق جغرافي واحد وتحديداً في محيط الحي الحكومي ومجلس النواب ومجلس الشيوخ.

وسعياً لسرعة تنفيذ هذه المدينة عقد المجلس الأعلى للهيئات القضائية، اجتماعاً وأعلن عن موافقته على انشاء مدينة العدالة على ان تقوم كل جهة وهيئة قضائية بموافاة وزير العدل المستشار عمر مروان بطلباتها، وهو ما تحقق بالفعل، حيث ارسلت الجهات القضائية ما ترغب فيه داخل المبنى الخاص بها في المدينة الجديدة، المقرر ان تكون مدينة متكاملة تتضمن جميع مكونات المنظومة القضائية في مصر من محاكم بدرجاتها القضائية المختلفة وهيئات قضائية وجهات معاونة كالشهر العقاري، فضلا عن ادخال افضل نظم تكنولوجيا المعلومات في المدينة التي تعتمد بشكل اساسي على نظام الميكنة والتحول الرقمي الذي تتبناه الجمهورية الجديدة بما يساعد في تحقيق العدالة الناجزة وسرعة الفصل في القضايا التي تسعى اليها مصر منذ عشرات السنين.

وتضم المدينة الجديدة مجموعة كبيرة من المباني التي تشمل جميع اطراف المنظومة القضائية ومنها مقرات للمحكمة الجزئية ومحكمة للطفل ومحكمة للأسرة ومأمورية لمحكمة الاستئناف ومقراً لمحكمة النقض وآخر لمحكمة الجنايات ومبنى لمجلس الدولة، وأخر لهيئة قضايا الدولة وثالث للنيابة الإدارية ومقر للنيابة العامة ومقر للمجلس الأعلى للهيئات القضائية ومبنى للمحكمة العربية للتحكيم ومركز تكنولوجي ومقر إداري للمدينة وكافيتريات واستراحات وعيادات طبية، بجانب قاعات الجلسات والمؤتمرات والاحتفالات وصالونات لكبار الزوار، ومكتبة قضائية، ومسطحات خضراء.

مدينة الثقافة والفنون.. نقطة انطلاق مصر إلى العالمية

تأتي مدينة الثقافة والفنون، ضمن المشروعات الجاري تنفيذها داخل العاصمة الإدارية الجديدة، وتعد اكبر مدينة للثقافة والفن في العالم، وافتتاحها سيكون بمثابة نقطة انطلاق مصر للعالمية، وتقام على مساحة 127 فدانا، وقد صممت لتكون مركزا ومنبرا للثقافة العالمية، ومنارة للابداع الفني والثقافي. وتضم المدينة «دار اوبرا ومسرح رمسيس الثانى»، وقاعة احتفالات كبري تستوعب 2500 شخص مجهزة بأحدث التقنيات، بالاضافة للمسرح الصغير 2 قاعة تستوعب 750 شخصاً ويقام به العروض الخاصة، ومسرح الجيب الذي يستوعب 50 شخصا، ومسرح الحجرة، ومركز الابداع الفني ويحتضن شباب الخريجين والشباب المبدع في الأعمال المسرحية، وقاعة العرض السينمائي التي سيتم ربطها بالأقمار الصناعية لعرض الحفلات الفنية المختلفة، وثلاث قاعات للتدريب على الغناء والعزف، واستوديو تسجيل صوتي ملحق به ثلاث قاعات للمونتاج مجهزة بأحدث التقنيات العالمية.

المدينة الرياضية.. الأكبر على مستوى الشرق الأوسط

تعد مدينة مصر الدولية للألعاب الأولمبية اكبر مدينة رياضية اولمبية متكاملة على مستوى الشرق الأوسط، حيث تمت اقامتها بالتنسيق مع جميع الاتحادات الرياضية الدولية طبقاً لأحدث المعايير والقياسات الفنية العالمية لكل رياضة.

وتضم المدينة استادا دوليا بسعة 90 الف متفرج، وصالتين مغطاتين بسعة 15 الفاً و8 آلاف متفرج على التوالي، ومجمعات اولمبية للسباحة وأنشطة الفروسية المتكاملة والتنس والاسكواش وغيرها من الرياضات، إلى جانب ميادين متنوعة للقوس والسهم والرماية التقليدية والالكترونية والخرطوش، ومضمار لألعاب القوى، وكذا مستشفى طبي رياضي متكامل، وفندق مجهز لاستضافة الوفود الرياضية.

إصدار خاص بمناسبة الذكرى الـ 9 لثورة 30 يونيو

www.annaharkw.com

عظيمة يا مصر

السيسي يقود ثورة النقل الذكي في مصر

دخلت مصر عصر النقل الذكي من اوسع ابوابه حيث تقوم مصر بانشاء عدة مشاريع متزامنة فيما يتعلق بهذه النوعية من النقل، وهي مشروعات متنوعة ومتطورة تعتمد على احدث التكنولوجيات العالمية ضمن خطة استراتيجية لجعل مصر في مصاف الدول الكبرى مستقبلا في منظومة النقل والطرق، وكان الرئيس عبدالفتاح السيسي وجه من قبل بالبدء الفوري في انشاء منظومة النقل الذكي وفقاً لأعلى المعايير العالمية، بهدف تحقيق امن وسلامة حركة المواطنين على مستوى الدولة وتطبيق التكنولوجيا الحديثة لادارة شبكة الطرق والمحاور التي تربط المدن والمناطق اللوجستية بالموانئ التجارية على البحرين المتوسط والأحمر، مما يفتح آفاقا اقتصادية جديدة، ويعظم من استفادة الدولة من ربط وتكامل بنيتها التحتية وطالب الرئيس بالتوسع في تطبيق المراحل الأولى للمنظومة الجديدة لتشمل 20 محوراً رئيساً، تدريجياً طبقاً لجدارة الأداء، مع تدريب وتأهيل كوادر الجهات المعنية لضمان كفاءة تشغيل واستخدام المنظومة على الوجه الأمثل.

تكمن اهمية تطبيق منظومة النقل الذكي على أرض مصرفيما يلي: توظيف تقنيات الاتصالات والآلات التي تدار بالحاسب الآلي والالكترونيات للحصول على معلومات عن اداء مرافق النقل من طرق وشوارع ونقل عام وقطارا- توفير الاتصال المتبادل بين المركبات انفسها وبينها وبين الأجهزة الموضوعة عل جوانب الطرق، وأحيانا، عن الطقس والظروف الجوية والبيئية وأيضا عن حوادث التصادم الوشيكة الوقوع، وتوفير تلك المعلومات واشاعتها للتداول.

كما تسهم بقدر كبير في تقليل نسب الحوادث وتساهم في تحسين اداء شبكة الطرق بما يساعد في تقليل زمن الرحلات الذي يؤدي بدوره إلى تخفيض معدلات استهلاك الوقود ورفع كفاءة اداء التجارة وتساعد المنظومة في زيادة الاعتماد على التكنولوجيات الحديثة في فرض وانفاذ القانون، وتساعد في سرعة الاستجابة للطوارئ على الطرق، وتقليل نسب التلوث عليها، توفيرآليات لتطبيق قانون المرور الجديد، وزيادة القدرة على ملاحقة ومتابعة الهاربين، بالاضافة إلى الوصول لرؤية شاملة ومتواصلة للتحركات (مركبات / افراد)، توحيد سياسة تسعير الخدمات والدقة في تسجيل المخالفات، وخلق فرص استثمارية جديدة ما يستتبعه تحسن في المؤشرات العالمية للاستثمار في مصر. كما تنتظر مصر افتتاح الأتوبيس الترددوهو ضمن مشروعات وخطط الدولة المصرية، ممثلة في وزارة النقل، لتنفيذ مشروع توسعة الطريق الدائري المحيط بمحافظات القاهرة الكبرى، بهدف تقديم خدمات مميزة لجمهور الركاب المسافرين، وتخفيف الزحام المروري على الطريق الدائريحيث من المحدد انه سيتم منع سير الميكروباصات على الطريق الدائري اواخر ديسمبر 2021، وسيكون الأتوبيس الترددي السريع بديلا له ويسهم المشروع في انهاء حالات التكدس المستمرة حول العاصمة المصرية كما يساهم في وقف نزيف الحوادث التي كثيرا ما تقع على الطريق الدائري.

الأتوبيس الترددي.. مشروع طموح للقضاء على فوضى الميكروباص

تترقب محافظات القاهرة الكبرى «القاهرة والقليوبية والجيزة» التخلص بشكل جذري من فوضى الطريق الدائري المحيط بالعاصمة المصرية، وانهاء عشوائية الميكروباص والمواقف العشوائية والقضاء على الزحام والتكدس والحد من كوارث حوادث السير، حيث من المتوقع ان تدخل خدمة مواصلات عامة جديدة على هذا الطريق الحيوي وهي خدمة «الأتوبيس الترددي» ويتوقع ان يتم تعميمه في المستقبل في عواصم المحافظات.

كانت وزارة النقل المصرية انه بداية من يناير 2022، سيمنع الميكروباص من السير على الطريق الدائري، مع ازالة المواقف العشوائية، وذلك في اطار خطة التنمية الشاملة التي تشهدها مختلف المدن المصرية

وتعمل الحكومة على تعميم استخدام الأتوبيس الترددي كوسيلة نقل رئيسة بدلاً عن الميكروباص الذي سيعمل في اوقات محددة، ومن المقرر انشاء 20 محطة انتظار بطول الطريق الدائري لاستقلال الأتوبيسات الترددية منها.

وأوضح اللواء حسام الدين مصطفي، رئيس هيئة الطرق والكباري، انه بنهاية العام 2021، سيتم منع سير الميكروباص على الطريق الدائري، لافتاً إلى ان الأتوبيس الترددي سيكون بديلاً له، وسيكون له محطات عند التقاطعات الرئيسة وأضاف رئيس الطرق والكباري، ان الهدف من هذا القرار هو الحد من الكثافات المرورية وما يتسببه الميكروباص من حوادث السير، مشيراً إلى انه يجري توسعة الطريق الدائري بداية الأوتوستراد إلى المريوطية ويصل عدد السيارات التي تتردد على الدائري من الاوتوستراد إلى المريوطية، إلى نحو 215 الف سيارة في اليوم، ويجري العمل على توسيع الطريق ليصل من 4 حارات إلى 7 حارات في كل اتجاه عقب الانتهاء من اعمال التطوير، عدا كوبري المنيب يصبح 8 حارات بكل اتجاه.

يذكر ان الأتوبيس الترددي هو نظام نقل جماعي ينتشر في قارات اوروبا والأميركتين، ويمثل مخرجاً من مأزق التكدس والزحام في الطرق والشوارع، يتيح اوقات السفر القصيرة، حيث ان ممرات الحافلات الحصرية والخطوط الحافلات وحق الطريق عند التقاطعات وأوقات التواجد القصيرة في المحطات تجعل اوقات السفر جذابة. ويعرف الأتوبيس الترددي في الدول الأوروبية بالـ «BRT»، اذ يعمل في مسارات محددة ومخصصة له وتعد تلك هي الميزة الأهم لهذا النظام؛ نظراً لما يوفره من امكانية التحرك بسرعة عبر المدينة حيث تكون له مسارات مخصصة، ولا توجد بها عوائق كما انه نظام نقل ذكي صديق للبيئة.

أما الدكتور حمدي عرفة، استاذ وخبير الادارة المحلية، فأوضح ان الأتوبيس الترددي هو احد الحلول التي من شأنها ان تقضي على الزحام والحوادث المرورية، وهو بالفعل منفذ في أكثر من دولة اوروبية وأضاف استاذ الادارة المحلية، ان هذا النوع من الأتوبيس له مسار وطريق محدد يسير عليه دون الخروج منه، وأيضاً له محطات معينة يقف عندها، منعاً للحوادث المرورية التي يتسبب فيها سيارات الميكروباص.

فيما قال الدكتور عماد نبيل استشاري النقل والطرق، ان الأتوبيس الترددي عبارة عن اتوبيس له حارة مخصصة وهذه الحارة تجعله بعيداً تماماً عن المؤثرات المرورية الخارجية وهو يمثل وسيلة آمنة وسريعة وتوفر للمواطن الوصول في المواعيد المحددة.

7 آلاف كيلو متر طرقاً جديدة بكلفة 175 مليار جنيه

الطرق والكباري.. نقلة نوعية في مصر

حققت مصر قفزة هائلة في قطاع الطرق والكباري تصل إلى حد المعجزة حيث وضع الرئيس عبدالفتاح السيسي قطاع النقل والمواصلات على قائمة اولوياته عند توليه مسؤولية ادارة البلاد منذ توليه السلطة، وتم وضع مشروع قومي للطرق وخطة متكاملة لتطوير البنية التحتية وانشاء الكباري وتوسيع الشوارع والميادين وانشاء حارات اضافية على الطرق لتجنب التكدسات المرورية، في اطار المشروع القومي للطرق والكباري بأطوال 7 آلاف كيلو مترات، بكلفة 175 مليار جنيه وهو ما ساهم في انخفاض نسب حوادث الطرق، وتراجع معدل الوفيات نتيجة الحوادث إلى أكثر من 46% عام 2020 بالمقارنة مع عام 2014.

بلغ اجمالي الأطوال المنفذة بالمرحلة الأولى والثانية من الشبكة القومية الجديدة للطرق 4500 كيلومتر ومن اهمها طرق «وادي النطرون - العلمين بطول 135 كيلومترا والصعيد - البحر الأحمر (سوهاج - سفاجا) بطول 180 كيلومترا وشبرا وكذلك طريق بنها الحر بطول 40 كيلومترا والقوس الشمالي من الطريق الدائري الاقليمي بطول 90 كيلومترا وطريق الجلالة بطول 82 كيلومترا والفرافرة - عين دله بطول 90 كم وجار العمل في المرحلة الثالثة بطول 1300 كيلومتر أخرى ومخطط تنفيذ 1200 كيلومتر أخرى فور الانتهاء من تنفيذ المرحلة الثالثة لتصبح اجمالي اطوال شبكة الطرق السريعة والرئيسية 30،5 الف كيلومترا بعد ان كانت 23،5 الف كيلومترا في يونيو 2014.

محاور النيل

كانت حركة السير بين شرق النيل وغربه تتم بصعوبة وعانت القرى والمدن المطلة على النيل من الانتقال بسهولة ويسر إلى الضفة الأخرى، نظرا لقلة عدد الكباري فوق النيل والاعتماد على «المعديات النيلية» والتي كان معظمها متهالكا وتسببت في حوادث كثيرة، حتى جاء السيسي فوضع التخطيط الأمثل لانشاء عدد 21 محور كوبري على النيل باجمالي كلفة 30 مليار جنيه وبلغ عدد المحاور المنفذة منذ يونيو 2014 عدد 7 محاور (طلخا - بنها - الخطاطبة - تحيا مصر «محور روض الفرج» - بني مزار - طما - جرجا) وجار العمل في عدد 8 محاور أخرى (حلوان - عدلي منصور - سمالوط - قوص - كلابشة - ديروط - دراو - بديل خزان اسوان) ومخطط البدء في انشاء 6 محاور جديدة على النيل (شبراخيت - سمنود - عمروس -الفشن - منفلوط - ابو تيج) ليصل اجمالي كباري ومحاور النيل إلى 59 محور/ كوبري على النيل بدلاً من 38 محور/ كوبري قبل يونيو 2014.

واستعرضت وزارة النقل الانجازات العملاقة التي تحققت في عهد الرئيس عبدالفتاح السيسي خلال الفترة من يونيو 2014 حتى يونيو 2021 وكشفت الوزارة عن الانجازات في قطاع الطرق والكباري، وجاءت كالتالي:

أولا: المشروع القومي للطرق، تم الانتهاء من تنفيذ مشروعات بأطوال (5000) كم وبكلفة (127) مليار جنيه، ومن اهمها:

تطوير طريق الصعيد الصحراوي الغربي في المسافة من القاهرة حتى المنيا بطول 230كم بكلفة اجمالية 7 مليارات جنيه.

- **تطوير طريق الصعيد - البحر الأحمر (سوهاج - سفاجا) بطول 180 كيلومتر وتكلفة مليار جنيه.**
- **تطوير طريق وادي النطرون - العلمين بطول 135 كم وتكلفة 192 مليون جنيه.**
- **انشاء طريق شبرا - بنها الحر بطول 40 كم وتكلفة 3،5 مليارات جنيه.**

القوس الشمالي من الطريق الدائري الاقليمي بطول 90 كم وتكلفة 8 مليارات جنيه.

- **انشاء طريق الجلالة بطول 82 كم وتكلفة 4،5 مليارات جنيه.**
- **تطوير طريق النفق - شرم الشيخ بطول 350 كم وكلفة 3،2 مليارات جنيه.**
- **تطوير الطريق من نفق الشهيد احمد حمدي إلى الكم 109 طريق السويس بطول 24 كم وكلفة 870 مليون جنيه.**
- **انشاء طريق الخدمة بطريق القاهرة - السويس في المسافة من الطريق الدائري الاقليمي حتى الطريق الدائري بطول 37 كم وكلفة 930 مليون جنيه.**

يتم العمل حالياً في مشروعات باجمالي اطوال (1400) كم وباجمالي كلفة (38) مليار جنيه ومن اهمها:

- **تطوير طريق الصعيد الصحراوي الغربي في المسافة من المنيا حتى ديروط بطول 52 كم والمسافة من السباعية - ادفو - اسوان - توشكي بطول 344 كم بكلفة اجمالية 8 مليارات جنيه.**
- **تطوير وازدواج طريق سفاجا/ القصير/ مرسى علم بطول 200 كم بكلفة 1،738 مليار جنيه.**
- **ازدواج طريق اسيوط/ سوهاج شرق النيل بطول 145 كم وكلفة 1،35 مليار جنيه.**
- **تطوير وازدواج طريق 6 اكتوبر/ الواحات بطول 283 كم بكلفة 2،2 مليار جنيه.**
- **انشاء الطريق الدائري الأوسطي بطول 156 كم وكلفة 5 مليار جنيه.**
- **تطوير طريق السويس/ الاسماعيلية (المعاهدة) بطول 80 كم وكلفة 1،5 مليار جنيه.**
- **تطوير طريق المنصورة/ جمصة (رافد جمصة) بطول 50 كم وكلفة مليار جنيه.**

الكباري العلوية والأنفاق

وتأتي الكباري العلوية والأنفاق ضمن الخطة الاستراتيجية التي بدأت مصر في تنفيذيها حيث تم تنفيذ (857) كوبري ونفقا باجمالي كلفة (120) مليار جنيه كمرحلة اولى، من اهمها (كوبري دكرنس - كوبري سندوب - عدد 5 كباري على طريق بنها/ المنصورة «اسنيت - كفر شكر - بشلا - طنامل - صهرجت» - كوبري المديرية اعلي مزلقان السكة الحديد ببني سويف - كباري «قلما - الشموت - طوخ طنبشا» على طريق الاسكندرية الزراعي - كوبري تقاطع طريق الصعيد الصحراوي الغربي مع طريق الفيوم - عدد 26 كوبري بمنطقة شرق القاهرة - عدد 8 كباري على محور الفريق العصار - عدد 14 كوبري على محور المحمودية ويتقدم العمل في تنفيذ (143) كوبري ونفق باجمالي كلفة (20) مليار جنيه ومن اهمها (عدد 15 كوبري اعلى مزلقانات السكك الحديدية - عدد 15 كوبري مشاة وسيارات على الرياح البحيري - عدد 7 كباري علوية جديدة على طريق القاهرة/ الاسكندرية الزراعي - كوبري اعلى مفيض توشكي - كوبري تقاطع وصلة الذراع البحري مع الطريق الدولي الساحلي (كم 21) - توسيع كباري وصلة الكافوري ووصلة الذراع البحري وانشاء دوران للخلف في اتجاه الاسكندرية) والكباري العلوية والأنفاق على الطرق المزدوجة الجاري انشاؤها مثل طريق الزقازيق/ السنبلاوين وطريق كفر الشيخ/ دسوق.

الطرق المحلية

كما وجه الرئيس السيسي باطلاق المشروع القومي لرصف الطرق المحلية داخل المحافظات تحت اشراف الهيئة العامة للطرق والكباري والنقل البري وجاري العمل في المرحلة الأولى من المشروع في نطاق (12) محافظة بعدد (207) مشاريع بكلفة (2) مليار جنيه، تم الانتهاء من تنفيذ 121مشروعا.

عظيمة يا مصر

إصدار خاص بمناسبة الذكرى الـ 9 لثورة 30 يونيو

www.annaharkw.com

السيسي وضع «خطة تاريخية» لإنقاذ ثاني أقدم خطوط «السكك حديدية» في العالم

ملف السكك الحديدية في مصر ملف شائك منذ عشرات السنين بسبب تدهور هذا المرفق الحيوي وتسببه في الاف الضحايا بين قتيل ومصاب، كما كان سببا في الاطاحة بعدد من وزراء النقل، وتفشي الاهمال في السكك الحديدية حتى اعتقد المصريون انه لا طاقة للدولة باصلاح المرفق، حتى جاء الرئيس عبدالفتاح السيسي ووضع «الخطة التاريخية» لتطوير مرفق السكك الحديدية، والذي يعد ثاني اقدم سكة حديد على مستوى العالم.

منذ اللحظة الأولى للتوجيهات الرئاسية باصلاح السكك الحديدية، تواصل الحكومة المصرية جهودها لاتمام مشروعات تحديث «السكك الحديدية»، وسط تعهدات بـ«زيادة عوامل السلامة في القطارات»، وبدأ العمل في مشروعات تطوير نظم الاشارات باعتباره على رأس اولويات تطوير قطاع السكك الحديدية، حيث يتم تطوير نظم الاشارات على (خط القاهرة - الاسكندرية بطول 208 كيلومترات، خط بنها - الزقازيق - الاسماعيلية - بورسعيد والوصلة من الزقازيق حتى ابو كبير بطول 214 كيلومترا، خط بني سويف - اسيوط بطول 250 كيلومترا، وخط اسيوط - نجع حمادي بطول 181 كيلومترا، وخط نجع حمادي - الأقصر بطول 118 كيلومترا) بطول اجمالي 971 كيلومترا بكلفة اجمالية 9,4 مليارات جنيه.

وقال وزير النقل المهندس كامل الوزير وزير النقل المصري: ان المشروع يتكون من (19 برجا رئيسا و15 برجا ثانويا و80 مزلقانا) وتم حتى الآن دخول 14 برج رئيسي الخدمة وهي (قويسنا - بركة السبع - كفر الزيات - ايتاي البارود - دمنهور - ابوحمص - طوخ - سندنهور - كفر الدوار - قها - قليوب - سيدي جابر - شبرا - التوضيب) و12 برجا ثانويا و67 مزلقانا.

وأضاف ان تحديث نظم اشارات السكك الحديدية يهدف إلى استبدال النظام الحالي (الكهربي القديم) بآخر الكتروني حديث، وزيادة عدد الرحلات في اليوم وتحقيق اعلى معدلات السلامة والأمان، لافتاً إلى ان تحديث نظم الاشارات والاتصالات يتضمن متابعة القطارات لحظة بلحظة، وتزويد المزلقانات بأجراس وأنوار وبوابات اوتوماتيكية للحد من الحوادث وتحقيق الأمان للمركبات، بالاضافة إلى نظام يتيح للسائق الاتصال بمراقب التشغيل من أي سيمافور في حالات الطوارئ أو الأعطال المفاجئة وأوضح انه من المخطط تنفيذ مشروعات لتحديث نظم الاشارات على خطوط السكك الحديدية باجمالي اطوال 1800 كم بكلفة 46,8 مليار جنيه لزيادة معدلات السلامة والأمان على خطوط شبكة السكك الحديدية.

أما على صعيد القطارات فقد تم التعاقد على توريد 110 جرارات من شركة جنرال اليكتريك الأميركية واعادة تأهيل 81 جرارا مع التعاقد على عقد دعم فني شامل لتوريد قطع الغيار لمدة 15 سنة بقيمة 602 مليون دولار، كما التعاقد على توريد 50 جرارا جديدا وتحديث 50 جرارا واجراء عمرة لـ 41 جرارا مع شركة PRL الأميركية وعقد صيانة لـ 141 جرارا لمدة 15 سنة بكلفة 466 مليون دولار.

كما تم التعاقد على توريد 6 قطارات ركاب جديدة مع شركة تالجو الاسبانية بقيمة 126 مليون يورو في ابريل 2019 بالاضافة إلى عقد صيانة شامل لقطع الغيار لمدة 6 سنوات بعد سنتين ضمان، بالاضافة إلى التعاقد على توريد 1300 عربة ركاب سكة حديد جديدة مع الشركة المجرية الروسية TMHH بقيمة 1,016 مليار يورو. وضمت الصفقة 800 عربة مكيفة «500 درجة ثالثة مكيفة وهي خدمة جديدة يتم تقديمها للركاب لأول مرة في تاريخ سكك حديد مصر و180 درجة ثانية مكيفة و90 عربة درجة اولى مكيفة و30 عربة بوفيه مكيفة»، بالاضافة إلى 500 عربة درجة ثالثة ذات تهوية ديناميكية وتعمل وزارة النقل على تدعيم اسطول عربات الركاب بالسكة الحديد من خلال هذه النوعية من الصفقات بالتوازي مع تطوير الأسطول الحالي، لرفع كفاءة التشغيل اليومي وانتظام جداول التشغيل وتقديم خدمة مميزة للركاب، حيث يتم تطوير 200 عربة عادية بالتعاون مع مصنع سيماف كما تم الانتهاء من تطوير وتحسين أكثر من 170 محطة سكك حديدية بكلفة اجمالية بلغت 700 مليون جنيه، وتم التعاقد على توريد 4 ماكينات جديدة لهندسة السكة بقرض نمساوي قيمته 8,5 ملايين يورو.

أخيراً في مصر

المونوريل... أحدث وسائل النقل الجماعي

تسابق الحكومة المصرية الزمن للاسراع بتنفيذ وتشغيل اول خطي مورنوريل يربطان شرق القاهرة وغربها بوسطها فالأول يربط العاصمة الادارية بمحطة مترو استاد القاهرة والثاني يربط مدينة 6 اكتوبر بشارع وادي النيل بالمهندسين، ويمتد خط مونوريل العاصمة الادارية بطول 56 كم ويشمل 22 محطة علوية ومخطط تشغيله من هذا الخط خلال مايو 2023، اما خط مونوريل 6 اكتوبر فيمتد بطول 42 كم ويشمل 12 محطة علوية ومخطط تشغيله بداية 2023.

ودخلت مصر قائمة مشغلي قطارات المونوريل في العالم، بعدما تعاقدت، في اغسطس من عام 2019، مع تحالف شركات بقيادة بومبارديه الكندية، لتصميم وانشاء وتشغيل وصيانة مشروع خطي مونوريل العاصمة الادارية الجديدة، والسادس من اكتوبر، ويتضمن العقد الممتد لثلاثين عاما تنفيذ وتشغيل وصيانة خطوط المونوريل، بالاضافة إلى الامداد بقطع الغيار، كما تضمن العقد توطين صناعة المونوريل في مصر واقامة شراكة كاملة بين مصر والشركة الكندية العالمية لصالح منظومة السكك الحديد، فضلاً عن فتح الباب امام امكانية النفاذ إلى السوق الأفريقية، بحسب بيان رسمي لوزارة النقل المصرية.

من مميزات قطارات المونوريل انها تعمل اتوماتيكيا «بدون سائق» ويتم تصنيع الهيكل الخارجي لها من الألومنيوم حتى يقل وزن القطار وتزيد سرعته كما تتضمن ولأول مرة تركيب Screen Doors على الأرصفة امام ابواب القطار للحفاظ على سلامة الركاب وتقليل الطاقة وتتمتع قطارات المونوريل أيضاً بنظام تكييف عالي السعة، وتم تزويدها بممر آمن يسمح بانتقال الركاب بين العربات لمزيد من الراحة، والكاميرات التلفزيونية المثبتة في مقدمتها للمراقبة المركزية للسكة، وشاشات LCD لاستخدامها لتزويد الركاب بالمعلومات كما يمكن استخدامها في الأنشطة التجارية وذلك ببث الاعلانات التجارية مدفوعة الأجر، وأيضاً يوجد اعلى الأبواب الجانبية شاشة لاعلام الركاب باسم المحطة النهائية قبل استقلالهم القطار كما تم تخصيص اماكن لذوي الاحتياجات الخاصة لمساعدتهم في عملية التنقل، وأيضاً تزويد العربات بخرائط اعلى ابواب الركوب من الداخل تبين المسار عن طريق لمبات مضيئة لمساعدة فاقدي السمع.

ويتضمن العقد الموقع مع شركة آلستوم توريد 70 قطارا بواقع 40 لمونوريل العاصمة الادارية، و30 قطارا لمونوريل السادس من اكتوبر، ويبلغ اقل زمن تقاطر لنظام التشغيل 90 ثانية، وبطاقة استيعابية تصل إلى 43 الف راكب/ساعة في الاتجاه الواحد، ويهدف المشروع الجديد إلى تعظيم منظومة النقل الجماعي في مصر، خاصة في المدن الجديدة، ويضم التحالف المنفذ للمشروعات شركات «تحالف بومبارديه الكندية - المقاولون العرب - اوراسكوم، ويحظى مشروع «مونوريل العاصمة الادارية» باهتمام الرئيس عبدالفتاح السيسي، اذ انه سيربط العاصمة الادارية الجديدة بمحافظة القاهرة ثم بكافة المحافظات المصرية، حيث يبدأ من محطة الاستاد بالخط الثالث لمترو الأنفاق، وينتهي في العاصمة الادارية الجديدة.

ويقول المهندس وليد عبدالفتاح المدير الاقليمي لشركة هيل انترناشيونال بأفريقيا، ان المونوريل يعتبر احدث وسائل النقل الجماعي في مصر، تنفذه تحالف شركات مصرية وأجنبية، وتشرف شركة هيل انترناشيونال على ادارة تنفيذ المشروع، والذي يسير وفقا للمخطط الزمني المتبع، ويتكون المشروع من خطين شرق وغرب النيل باجمالي اطوال 97 كيلو متر بكلفة نحو 2.5 مليار دولار، وأضاف عبدالفتاح، انه تم تنفيذ نسب متقدمة من اعمدة المونوريل وتركيب الكمرات، كما تم تركيب 4 قطارات في الخط المؤدي إلى العاصمة الادارية الجديدة، من اجمالي عدد 70 قطار بواقع عدد 40 قطار لمونوريل العاصمة الادارية وعدد 30 قطار لمونوريل السادس من اكتوبر ويبلغ اقل زمن تقاطر لنظام التشغيل يصل إلى 90 ثانية وبطاقة استيعابية تصل إلى 43 الف راكب ساعة في الاتجاه بسرعة 80 كيلو متر، على ان يتم بدء المرحلة التجريبية في جزء من الخط المؤدي للعاصمة نهاية العام المقبل.

قال اللواء عصام والي، رئيس الهيئة القومية للأنفاق، ان خط المونوريول سيصل طوله إلى 97 كيلو مترا، وهو من اطول الخطوط الموجودة بالعالم، والدولة تعمل حاليا على تنفيذ مشروع طموح وضخم للغاية وأوضح والي ان الدولة تنفذ في نفس التوقيت 3 خطوط مترو، كما ان هناك تخطيطا للبدء في تنفيذ الخط الرابع، اضافة إلى تنفيذ قطار كهربائي خفيف يقطع مسافة تصل إلى نحو 103 كيلو مترات، إلى جانب تنفيذ خط المونوريل الذي سيبلغ طوله نحو 97 كيلو مترا، ولهذا يعتبر واحدا من اطول خطوط المونوريل على مستوى العالم ولفت رئيس الهيئة القومية للأنفاق، إلى ان خط المونوريل سيقسم إلى جزئين، اولهما الجزء الخاص بمنطقة شرق النيل، والذي يتكامل مع الخط الثالث من المترو في محطة الاستاد بمدينة نصر، ويخترق القاهرة الجديدة وصولا إلى العاصمة الادارية وأوضح ان الجزء الثاني من خط المونوريل، يخص مدينة 6 اكتوبر بمحافظة الجيزة، ويتكامل مع الخط الثالث من المترو أيضاً في محطة وادي النيل وتابع: «الخطوط كلها بتسلم بعض، ويتيح للمواطن استخدام أكثر من وسيلة نقل معتمدة على الجر الكهربائي، بدون استخدامه لأي وسيلة نقل تقليدية.

الأنفاق.. شرايين حياة تعيد ربط سيناء بوادي النيل

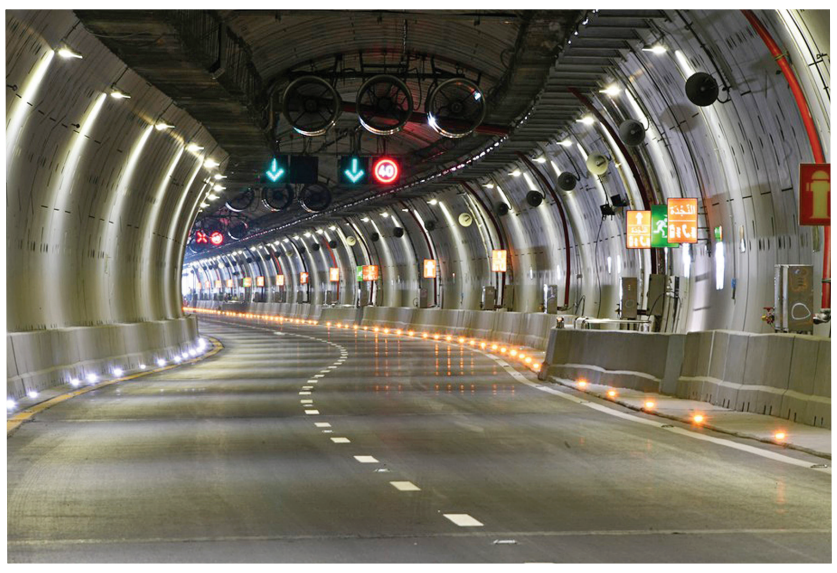

تمثل شبه جزيرة سيناء رمزية كبيرة لدى الشعب المصري، خاصة ان مصر خاضت عدة حروب في تاريخها الحديث لحماية سيناء، ابرزها انتصار اكتوبر 1973، لكن كانت المشكلة دائما وجود عائق مائي هو قناة السويس يفصل سيناء عن الوطن الأم، ولم يكن ثمة رابط بري سوى نفق الشهيد احمد حمدي القديم الذي بدأ التفكير والعمل فيه في عهد الرئيس الراحل انور السادات وظل العمل به لأكثر من 6 سنوات، وهو اول نفق يربط قارتي آسيا وافريقيا، وافتتحه الرئيس الراحل محمد حسني مبارك عام 1981، وظلت سيناء شبه معزولة رغم انها تمثل نحو 6% من اجمالي مساحة مصر ولم يكن السفر منها واليها ميسرا بسبب ازمة العبور. من هنا كان حرص الرئيس عبدالفتاح السيسي على اقامة 5 انفاق دفعة واحدة إلى جوار نفق الشهيد احمد حمدي ليصبح هناك 6 انفاق في 3 محافظات مختلفة بحيث يكون هناك نفقان في الاسماعيلية (ذهابا وعودة) ونفقان في بورسعيد (ذهابا وعودة) وأخيرا نفقان في السويس (النفق القديم للذهاب، والجديد للعودة)، وقد بلغت كلفة الأنفاق الخمسة نحو 30 مليار جنيه بواقع 6 مليارات جنيه. يقول المهندس احمد حجازي، مدير ادارة الأنفاق بهيئة قناة السويس، ان انفاق قناة السويس الجديدة تربط شرق الاسماعيلية بغربها والعكس، وتستغرق مدة العبور بالأنفاق الجديدة بين 10 دقائق، مشيراً إلى ان السرعة داخل الأنفاق 60 كيلو متراً تحت رقابة الرادار، ويتضمن النفقان حارتين للسيارات في كل اتجاه.

ويبلغ طول انفاق قناة السويس 5820 متراً وتمر اسفل سطح الأرض والمجرى الملاحي لقناة السويس بعمقي 70 و53 متراً، وتوجد غرف طوارئ بطول النفق بمعدل كل 250 متراً، ويوجد بكل غرفة طوارئ سلم للأفراد يصل إلى اسفل النفق، كما يوجد بكل نفق ممرات للطوارئ وصدادات خرسانية بجانبيه.

كما تم ربط نفقي قناة السويس بمجموعة من الممرات العرضية المتكررة كل 500 متر من طول النفق، والتي تستخدم في عمليات اخلاء الأفراد في حالات الطوارئ، لزيادة معدل الأمان وجرى انشاء وحفر وبناء وتشطيب انفاق قناة السويس بأيادٍ مصرية، بكلفة نحو 12 مليار جنيه، وشيدها 2500 مهندس وفني وعامل مصري بداية في يوليو 2016 حتى 2019، وتعد الأكبر على الاطلاق على الصعيدين المحلي والقاري، وتنقل سيناء لأفاق رحبة اقتصادياً واجتماعياً.

وتبدأ رحلة العبور عبر الأنفاق من الاسماعيلية إلى سيناء من المنطقة الأمنية خارج النفق والتي تحتوي على 10 نقاط تفتيش بكل اتجاه باجمالي 20 نقطة في الاتجاهين من والى سيناء، حيث تتم بها اجراءات التفتيش لكل سيارة باستخدام احدث اجهزة الأشعة والكلاب البوليسية وخصصت ادارة انفاق قناة السويس 4 نقاط في كل اتجاه لتفتيش السيارات الملاكي و6 نقاط لتفتيش النقل الثقيل والأتوبيسات، وبعد انتهاء تفتيش السيارة تذهب إلى بوابة دفع الرسوم «الكارتة»، والتي تبعد نحو 2 كيلو ونصف عن جسم النفق، حتى لا يحدث زحام أو تكدس امام مدخل النفق، وتحتوي منطقة دفع الرسوم والتفتيش على ساحات للانتظار ومسجد ومنطقة خدمات للسيارات.

تتجسد جدوى المشروع من الناحية الجغرافية بأنها ربطت شبه جزيرة سيناء بدلتا النيل وباقي محافظات مصر من خلال 20 نقطة اتصال بعد ان كان نفق الشهيد احمد حمدي 1 وكوبري السلام بالاسماعيلية، إلى جانب عدد من المعديات هم نقاط الاتصال والربط بين شبه جزيرة سيناء ودلتا النيل. ولهذا، الربط الجغرافي مميزات عديدة، ومنها على سبيل المثال، اجتماعية واقتصادية وأمنية، فمن الناحية الاجتماعية، فانها تسهل حركة المرور الأفراد، لاسيما ابناء سيناء، وحركة المركبات والسيارات، فضلاً عن انها تقلل من التكدس والزحام في ضوء تزايد معدلات الحركة والملاحة. وبالاضافة إلى ذلك، فانها تقلل من مدة التنقل بعد ان كانت قد تستغرق ايام؛ حيث كانت تنظر السيارات، في بعض الأحيان، إلى ما يصل إلى خمس كيلو مترات وكانت تنظر الشاحنات الناقلة للبضائع لمدة خمس ايام في وقت الذروة قبل حفر تلك الأنفاق كما ان سهولة التنقل في اجراء الجمهورية، يخلق حالة من الترابط بين ابناء الوطن ويعزز الشعور بالملكية والمواطنة لدى ابناء سيناء نتيجة لاهتمام الدولة بهم اسوة بباقي المواطنين،

أما من الناحية الاقتصادية فان هذه الأنفاق خلقت فرص عمل للمصريين، من ابناء شبه جزيرة سيناء ومدن القناة نتيجة للتوسع العمراني كما تكمن اهمية المشروع في انها تعزز من فرص نجاح مشروع تنمية محور قناة السويس.

القطار السريع.. حلم المصريين الذي تأخر أربعة عقود

خطت مصر بخطوات سريعة في ملف «القطارات فائقة السرعة» وهو حلم تأخر كثيرا، فقد كان متداولا بين المصريين على سبيل التندر خلال العقود الأربعة الماضية ان المؤتمر الأول لكل وزير نقل يكون عنوانه الرئيسي التأكيد على البدء فورا في «القطار السريع» ويذهب وزير بعده اخر ولم يتخط المشروع محطة الأحلام والتمني، صحيح ان مصر بها شبكة كبيرة للسكك الحديدية وهي ثاني دولة بعد انجلترا تستخدم السكك الحديدية، لكن المرفق مع طول السنين وعدم العناية الكافية به ترهل، وبات يعاني منذ عقود من قلة الاستثمار والحوادث، حتى جاء الرئيس السيسي برؤية شاملة لتحديث قطاع النقل برمته والبدء الفوري وعلى أرض الواقع في مشروع القطار السريع ولم يكن قطارا واحدا كما كان يحلم المصريون بل عدة قطارات تربط شرق البلاد بغربها وشمالها بجنوبها ومدنها القديمة والجديدة بعاصمتها الادارية الجديدة. وتضم شبكة القطارات السريعة 7 خطوط جديدة سيتم تنفيذها على مرحلتين، بحيث تشمل المرحلة الأولى تنفيذ 5 خطوط باجمالي اطوال 1975 كم وتكلفة تقديرية تبلغ 22.7 مليار دولار وتمثل الأولوية الحالية التي تشرع الحكومة في تنفيذها، والمرحلة الثانية المستقبلية تشمل خطين باجمالي اطوال 670 كم وكلفة تصل إلى 8.8 مليارات دولار. الخط الأول هو القطار الكهربائي (العين السخنة - العلمين الجديدة - مرسى مطروح، ويساهم هذا المشروع في ربط العاصمة الادارية الجديدة والمدن الجديدة بشبكة السكك الحديدية لنقل الركاب والبضائع من خلال وسيلة نقل سريعة وعصرية وآمنة ويتم تنفيذ خط قطار كهربائي سريع (ركاب، بضائع) يربط مدينة العين السخنة على ساحل البحر الأحمر بمدينة مطروح على ساحل البحر المتوسط ويمتد المشروع من مدينة العين السخنة على ساحل البحر الأحمر وحتى مدينة العلمين الجديدة مرورا بالعاصمة الادارية الجديدة ومدينة السادس من اكتوبر ومحطة السكة الحديد السريعة بمحرم بك في الاسكندرية والعلمين ومرسى مطروح بطول 660 كم تقريبا، وتبلغ عدد محطات الخط 21 محطة.

القطار الجديد يعتبر ثورة في عالم الطرق بمصر وتنفذه شركة سيمنس الألمانية العملاقة للصناعات الهندسية ومن المقرر تشغيل المرحلة الأولى في الشبكة الجديدة تدريجياً خلال الفترة من عام 2023 حتى عام 2027. وقال وزير النقل المصري، اللواء كامل الوزير: «المشروع سيساعد أيضاً في دعم السياحة عبر وسيلة نقل سريعة وحديثة وآمنة». وأوضح وزير النقل بأن العقد يتضمن تنفيذ خط قطار كهربائي سريع (ركاب وبضائع) يربط بين مدينة العين السخنة على ساحل البحر الأحمر بمدينة مطروح على ساحل البحر المتوسط، مروراً بالعاصمة الادارية الجديدة وحلوان ومدينة السادس من اكتوبر والاسكندرية ومدينة برج العرب والعلمين، بطول 660 كلم، ويشتمل على 21 محطة. وقال بيان لشركة «سيمنس العالمية» وهي الشركة المنفذة للمشروع ان خط السكك الحديدية الجديد والذي يمتد بطول 660 كم، سيربط بين العين السخنة على البحر الأحمر ومرسى مطروح والاسكندرية على البحر المتوسط، وهو يشبه في ذلك الدور الذي تقوم به قناة السويس في الربط بين البحرين ولكن عبر خطوط السكك الحديدية وذكرت ان الحكومة المصرية لديها خطة طموحة للاستثمار بكثافة في اقامة احدث شبكة للسكك الحديدية الكهربائية عالية السرعة التي تتسم بالاستدامة والاعتمادية بطول 1800 كيلومتر لتوفير وسيلة مواصلات تتميز بأعلى مستويات الكفاءة والأمان والأسعار الاقتصادية لنقل المواطنين وشحن البضائع في مصر. كما سيربط الخطان الاضافيان القاهرة الكبرى من مدينة 6 اكتوبر على طول نهر النيل بأسوان والأقصر إلى الغردقة وسفاجا، حيث ستجعل الشبكة بأكملها مصر مركزاً اقليمياً رائداً للنقل والمواصلات في المنطقة، وأوضحت الشركة ان شبكة السكك الحديدية الحديثة ستتمكن من منح دفعة قوية للقطاعات الاقتصادية المختلفة مع تمكين الشركات الصغيرة والمتوسطة ودعم عجلة النمو الاقتصادي في البلاد بشكل عام.

إصدار خاص بمناسبة الذكرى الـ 9 لثورة 30 يونيو

www.annaharkw.com

عظيمة يا مصر

الثقافة..7 محاور استراتيجية لتعزيز الهوية المصرية

تنتهج الدولة المصرية خطوات جادة نحو بناء الإنسان المصري والتي تتمحور حول التعلم والصحة وغيرها من الأمور التي توفر حياة كريمة للإنسان ويعد أهم محور في طريق بناء الإنسان هو الثقافة فكما أولت الدولة المصرية اهتماما بالاقتصاد والمشروعات القومية والنقل والطرق أعطى الرئيس عبد الفتاح السيسي تعليمات صريحة وواضحة للاهتمام بالجانب الفكري والثقافي للمواطن المصري وقد أكد من قبل في تصريحات له أن الإعلام والثقافة والفنون في مقدمة أولويات الدولة المصرية، وهي خطة طويلة المدى فالفكر والثقافة لا يتشكلان بين ليلة وضحاها لكن الأمر يحتاج لعمل جاد ومضنٍ وقد بدأت الدولة المصرية في ذلك منذ 7 سنوات في عدة اتجاهات منها إعادة هيكلة المؤسسات الثقافية والاهتمام بالمناطق النائية والحدودية لما لها من أهمية بالغة لحماية الأمن القومي وحماية النشء الجديد وتعريفه بالهوية الوطنية وثقافة البلد الذي يعيش على أرضه ما يجعله واعيا لكشف الأكاذيب والإشاعات التي تمس هويته وأمنه.

وقد وضعت الدولة المصرية في استراتيجيتها 2030 سبعة محاور للنهوض بالحركة الثقافية وهي «تطوير المؤسسات الثقافية، وتعزيز القيم الإيجابية في المجتمع، وتحقيق العدالة الثقافية، وتنمية الموهوبين والنابغين والمبدعين، وتحقيق الريادة الثقافية، ودعم الصناعات الثقافية، وحماية وتعزيز التراث الثقافي».

وفي السياق ذاته اهتمت الدولة بالسياحة فهي مصدر هام للدخل القومي وتتميز مصر بتنوع سياحي الجزء الاكبر منه هو السياحة الثقافية والأثرية والتي تعد من أهم وأقدم انواع السياحة لتضمنها العديد من الآثار الفرعونية واليونانية والرومانية والمتاحف، وقد نشأت السياحة الثقافية منذ اكتشاف الآثار المصرية القديمة وفك رموز الحروف الهيروغليفية وحتى الآن لا تنقطع بعثات الآثار والرحالة السائحين ومؤلفي الكتب السياحية عن مصر وقد صدرت مئات الكتب بلغات مختلفة وكانت وسيلة لجذب السياح من كل انحاء العالم لمشاهدة مصر واثارها وحضاراتها القديمة من خلال متاحفها القومية والفنية والأثرية، لذلك حرصت الدولة المصرية والرئيس عبدالفتاح السيسي على إقامة احتفالات أسطورية تمثلت حتى الان في موكب نقل المومياوات وافتتاح طريق الكباش بالأقصر وغيرها، وكان الرئيس على رأس مستقبلي الضيوف الذين أتوا من مختلف أنحاء العالم في رسالة وجهها للجميع بأن مصر هي أصل الحضارة والثقافة، ويأتي هذا في الوقت الذي تنتظر فيه مصر عدداً من الفعاليات الثقافية خلال العام القادم على رأسها افتتاح المتحف الكبير فضلا عن مرور مائه عام على اكتشاف مقبرة الملك توت عنخ آمون وهو أهم كشف أثري في العالم، وكذلك مرور 200 عام على فك رموز الكتابة المصرية القديمة ونشأة علم المصريات.

يُقام على مساحة 117 فداناً ويضم أكثر من 100 ألف قطعة أثرية

«المتحف الكبير».. عظمة الماضي والحاضر والمستقبل

يعتبر المتحف الأكبر في العالم ولذلك فمن المقرر أن يحضر احتفاله عدد من ملوك ورؤساء العالم، وتعرض القطع الأثرية به الحضارة المصرية القديمة من فترة بداية الأسر المصرية إلى العصر اليوناني الروماني.

ويقع المتحف المصري الكبير غرب القاهرة بالقرب من أهرامات الجيزة، وقد اختير هذا الموقع ليكون هذا المشروع الضخم شاهداً على عظمة مصر في الماضي والحاضر والمستقبل، حيث تم تصميمه ليكون أكبر متحف للآثار في العالم إذ تبلغ مساحته 117 فداناً 500,000 متر، وسيحوي أكثر من 100 ألف قطعة أثرية من العصور الفرعونية واليونانية والرومانية، ويتوقع أن يزوره سنوياً أكثر من 5 ملايين زائر، وسوف يضم عدداً من المباني الخدمية التجارية والترفيهية، ومركزاً لعلوم المواد القديمة والترميم، وحديقة متحفية ستزرع بها الأشجار التي عرفها المصري القديم، وينفذ المشروع الذي يتكلف 550 مليون دولار على ثلاث مراحل رئيسة.

يضم 4 آلاف قطعة أثرية تقدَّر قيمتها بـ 170 مليار دولار

متحف الجزيرة.. 1300 لوحة لكبار فناني العالم

تعمل وزارة الثقافة بشكل جاد حاليا استعدادا لافتتاح متحف الجزيرة للفنون، الذي يعد من أهم المتاحف العالمية، والمتوقع ان يتم افتتاحه منتصف العام القادم 2022 وسيكون المشروع الأضخم في العالم العربى، ومتحف الجزيرة موجود في منطقة الأوبرا لكنه مغلق منذ 33 سنة، ويضم مجموعة كبيرة ونادرة من التحف واللوحات الفنية والتماثيل التي يبلغ عددها 4 آلاف قطعة فنية، وتعود الكثير من مقتنياته إلى قصور أفراد الأسرة المالكة المصادرة بعد ثورة 23 يوليو عام 1952، وتقدر قيمة مقتنيات المتحف بـ 170 مليار دولار، ويضم المتحف أكثر من 1300 لوحة فنية لكبار فناني العالم يرجع بعضها للقرن الخامس عشر الميلادي، وتقدر اللوحات الفنية الموجودة بالمتحف بمليارات الدولارات، كما يضم المتحف مجموعة من الأيقونات القبطية الأثرية وأعمال الخزف الصيني والياباني القديم وقطعاً فنية متنوعة، ومجموعة نادرة من السجاد الأثري من إيران وخراسان، ومجموعة نادرة من التماثيل والأدوات الموسيقية ولوحات الحفر ولوحات الخط العربي.

443 قافلة متنوعة

تلعب القوافل الثقافية دورا مهماً في تشكيل وجدان الشباب، لذلك تعتمد الوزارة على تقديم الدعم الثقافي والمجتمعي للأسر المصرية في المناطق النائية وتوجيه الرعاية والتوعية إلى الشباب في مواقعهم لتعزيز المسئولية المجتمعية ونشر مكونات الثقافة الأدبية والفنية والتراثية بين فئات المجتمع حيث نفذت الوزارة 443 قافلة كمرحلة أولى في إطار خطة طموحة للوصول لكل القرى والنجوع في ربوع مصر، يسير جنبا إلى جنب مع مفهوم (العدالة الثقافية) ولذلك أطلقت برنامجًا تحت هذا المسمى في يناير 2021 يهدف تحقيق عدالة توزيع الخدمات الثقافية على ربوع الوطن دون تمييز عِرقي أو نَوعي وحتى تصبح الثقافة حقا لكل مواطن.

القاهرة.. عاصمة الثقافة الإسلامية

عقب اختيار القاهرة لتكون عاصمة الثقافة الإسلامية لعام 2022 من قبل منظمة الأيسيسكو، تستعد وزارة الثقافة المصرية لإعداد جدول ثقافي فني حافل على مدار الـ 12 شهرًا القادمة، تتضمن أكثر من 50 فعالية فنية وثقافية متنوعة تعكس تفرد الشخصية المصرية والعاصمة المصرية العريقة، وذلك بمشاركة كل قطاعات وزارة الثقافة، ومن المقرر استمرار هذه الفعاليات على مدار السنوات القادمة لترسيخ القيم الثقافية والوطنية في نفوس شباب مصر. وتعد القاهرة، من أهم المدن التراثية في العالم، وتضم عددًا كبيرًا من الآثار من مختلف العصور الإسلامية، خاصة المساجد، كان أولها مسجد عمرو بن العاص، أول مسجد بني في مصر وفي قارة إفريقيا كلها، والأزهر الشريف الجامع والجامعة، وقلعة صلاح الدين، وآثار القاهرة القديمة، ولهذا يطلق عليها المؤرخون «مدينة الألف مئذنة».

مسارح متنقلة لإعادة بناء الإنسان المصري

تواصل وزارة الثقافة تنفيذ مشروع مسرح المواجهة والتجوال التابع للبيت الفني للمسرح، ومشروع المسارح المتنقلة التابع للهيئة العامة لقصور الثقافة بالتعاون مع جميع هيئات وقطاعات الوزارة، وقد نجحت من خلال هذا المشروع الوصول إلى العديد من المحافظات والقرى، حيث تم تنفيذ 681 نشاطا ثقافيا من خلال مشروع المسارح المتنقلة بالعديد من القرى استفاد منها نحو 62 ألف مواطن، تم خلالها مخاطبة جميع الشرائح العمرية والاجتماعية.

21 مركزاً ثقافياً.. وهيكلة لجان المجلس الأعلى للثقافة

لم يكن ما شهده قطاع الثقافة من تطوير خلال 7 سنوات إلا جزءاً من خطة طموحة تستهدف نقلة نوعية هائلة في مجال الثقافة والفنون والآداب لتعظيم قوة مصر الناعمة، وفي هذا المجال يمكن رصد ما جرى من إحلال وتجديد لبعض المنشآت الثقافية ورفع كفاءة وإعادة تأهيل وتأمين البعض الأخر فضلا عن انتباه الدولة المصرية لأهمية الاهتمام بالوعي في المناطق الحدودية وتقديم الأنشطة الثقافية لهم، إضافة إلى إدراج منشآت جديدة ضمن الخدمة الثقافية وتم العمل على إنشاء معهد عال للفنون الإفريقية وقسم خاص للدراسات الحرة يتبع الكونسرفتوار وتمت إعادة هيكلة لجان المجلس الأعلى للثقافة ليعمل على أداء دوره بالشكل الأكمل ووضع التصورات والسياسات العامة للثقافة المصرية.

وقد تم افتتاح وإعادة تشغيل 21 مركزا ثقافيا منها دار الكتب بباب الخلق، قاعة الإطلاع بدار الكتب والوثائق القومية، استعادة مكتب الهيئة العامة للكتاب ببيروت، كما تم تدشين الدراسة بالمعهد العالي لفنون الطفل ومدرسة الفنون ومركز اللغات والترجمة بأكاديمية الفنون إضافة إلى تأسيس فروع لأكاديمية الفنون في محافظة أسيوط بالتعاون مع جامعتها ومحافظة الغربية ودمياط الجديد ومعهد عال للسينما ببرج العرب بالتعاون مع الهيئة العامة لقصور الثقافة وتمت إعادة هيكلة لجان المجلس الأعلى للثقافة ليعمل على أداء دوره بالشكل الأكمل ووضع التصورات والسياسات العامة للثقافة المصرية، بجانب ذلك فقد تم الانتهاء من 96 مشروعا إنشائيا بخلاف الأنشطة والبرامج والمهرجانات والفعاليات، إضافة إلى افتتاح 61 موقعا ثقافيا خلال الفترة بين عامي 2018 و2020 على مسارح محافظات الجمهورية، بخلاف 85 ألف نشاط ثقافي لتعزيز القيم الإيجابية داخل المجتمع ومواجهة التطرف و110 آلاف نشاط ثقافي لتنمية المواهب ودعم المبدعين و28 ألف نشاط ثقافي لتحقيق العدالة الثقافية.

في ذات السياق انتبهت الدولة المصرية لأهمية المناطق الحدودية وضرورة رفع الوعي لشبابها حتى لا يكونوا عرضة لاستقطاب أصحاب الأفكار المتطرفة فقدمت وزارة الثقافة أنشطة ثقافية لأبناء المناطق الحدودية تمثلت في تقديم ندوات وملتقيات وصالونات ثقافية، أمسيات أدبية وشعرية، أنشطة فنية، قوافل ثقافية، ورش حكي أطفال، عروض سينمائية للكبار والأطفال، ورش ومعارض فنون تشكيلية، ورش للحرف اليدوية والتراثية حيث امتد النشاط إلى قرى النوبة في أسوان، مثلث حلايب- الشلاتين- أبو رماد في البحر الأحمر، شمال وجنوب سيناء، مطروح، الوادي الجديد.

«صنايعية مصر».. مبادرة برعاية رئاسيّة

انطلقت هذه المبادرة تحت رعاية الرئيس عبد الفتاح السيسي لاحتضان المواهب المصرية في تصنيع كل أنواع الحلى والمشغولات والصناعات الصغيرة التي تعتمد على مهارة الصانعين ومواهبهم.

وتكمن أهمية المبادرة في حرصها على تحفيز الصانعين لأعمال ذات طابع فني بعيدا عن الأعمال التجارية والصناعات التجارية التي يتقنونها كما أن التركيز على دعم هذه الصناعات التراثية التي تتمركز في غالبيتها تحت بند التصنيع اليدوي يمثل حفاظا على تراث توارثته الأجيال جيلا بعد جيل كما يؤكد حرص الدولة على دعم بقاء هذا التراث وتوعية الناس بأهميته وبأنه لم يعد أمرا تجاوزه الزمن.

2022 عاماً استثنائياً في تاريخ الثقافة المصرية

تنتظر الدولة المصرية العديد من الأحداث الثقافية المهمة خلال العام المقبل 2022، والذي يأتي في مقدمتها افتتاح المتحف الكبير والذي يعد الأكبر في العالم ويضم 100 ألف قطعة أثرية من العصور الفرعونية واليونانية والرومانية، إضافة إلى الاحتفالية الضخمة التي ستتم إقامتها بمناسبة مرور 100 عام على اكتشاف مقبرة توت عنخ أمون وهو أهم كشف أثري في العالم، و200 عام على فك رموز الكتابة المصرية القديمة ونشأة علم المصريات.

فعاليات ثقافية لإنعاش السياحة المصرية

أولى الرئيس السيسي الحضارة المصرية القديمة اهتماما خاصا، حيث حرص على استئناف العمل بالمشروعات الأثرية المتوقفة وترميم المتاحف القائمة وإنشاء متاحف جديدة، وزيادة الموارد المالية، وتفعيل الرؤية الشاملة لتأمين الآثار والحفاظ عليها واسترداد ما نهب منها، ورفع كفاءة العاملين في الآثار وتحسين أوضاعهم، وخلال العام الحالي احتفلت مصر بعدد من الافتتاحات الثقافية العالمية بهدف إنعاش قطاع السياحة الذي يعتبر من أهم مصادر الدخل التي تعتمد عليها مصر، وكان آخر هذه الافتتاحات طريق الكباش بالأقصر، وهو عبارة عن طريق احتفالات تاريخي يضم تماثيل أبو الهول أو الكباش بطول 2700 متر من معبد الأقصر لمعبد الكرنك.

وتمتاز الأقصر بطابعها الأثري الفريد، وتضم المدينة أكبر عدد من الآثار الفرعونية المقسمة على البرّين الشرقي والغربي لنهر النيل، إضافة إلى ذلك فقد أقامت مصر في أبريل الماضي حفلا مهيبا نقلت فيه مومياوات 22 شخصية ملكية مصرية قديمة من المتحف المصري بميدان التحرير إلى المتحف القومي للحضارة المصرية بالفسطاط، وحملت المومياوات على عربات مجهزة بشكل خاص، وكانت مزينة برسومات ونقوش فرعونية، وتحمل كل عربة اسم الملك الموجود فيها بالعربية والإنكليزية واللغة المصرية القديمة الهيروغليفية.

عظيمة يا مصر

إصدار خاص بمناسبة الذكرى الـ 9 لثورة 30 يونيو

على ضفاف البحر الأبيض لمنافسة كبرى المدن العالمية

«العلمين الجديدة».. بوابة مصر الساحلية

تقام على مساحة 150 ألف فدان وتضم جميع مستويات الإسكان والعشرات من المشاريع الضخمة

على ضفاف البحر الأبيض المتوسط توجهت الدولة لاقامة واحدة من اهم المدن الساحلية ليس بمصر فقط ولكن بمنطقة الشرق الأوسط كافة، وذلك بهدف تحويل هذه البقعة الواعدة إلى مدينة مستدامة وهو ما تحقق بالفعل على ارض الواقع، حيث استطاعت الحكومة المصرية خلال عامين فقط ان تشكل العلمين الجديدة مدينة متكاملة وامتدادا عمرانيا جديدا ينبض بالحياة وتتضح معالمه يوما بعد يوم وذلك بوتيرة سريعة ومبهرة. وتم اقامة العلمين الجديدة على مساحة 150 الف فدان على عدة مراحل تبلغ مساحة المرحلة الأولى منها 48 الف فدان، وتضم جميع مستويات الاسكان، والعشرات من المشاريع الضخمة. وتضم العلمين في جهتها الجنوبية جامعة «العلمين الدولية» التي تفتح ابوابها للطلاب خلال العام الدراسي المقبل من خلال خمس كليات وقد بلغت نسبة التنفيذ بها اكثر من 85% وتمتد على مساحة 128 فدانا مقسمة إلى 3 قطاعات جار تنفيذها على عدة مراحل وتشمل الجامعة 13 كلية و4 مبان سكنية ومبنى الادارة ومبنى للمكتبة باجمالي مسطحات مبنى 500 الف متر مربع، وتبلغ استثمارات الجامعة نحو 3 مليارات جنيه، كما تضم الجهة الجنوبية للمدينة المنطقة الصناعية.

ولا تكتمل التنمية في العلمين الجديدة من دون شبكة طرق مميزة، فقد تم الانتهاء بالفعل من تنفيذ نحو 50 كيلومتراً من الطريق الساحلي الجديد الذي يشمل 10 كيلومترات جنوب مارينا وما يزيد على 38 كيلومتراً جنوب العلمين، لاستخدامها كبديل عن الطريق الساحلي القديم المار في المدينة، وتم تنفيذ الطريق ضمن شبكة الطرق الاقليمية المقترحة للمشروع القومي الثالث من طرق الجمهورية، للربط بين مطار برج العرب ومطار العلمين، ويبدأ الطريق الجديد من الكيلو 94 عند بوابة مارينا واحد حتى الكيلو 128 على الطريق الساحلي القديم.

الداون تاون

هناك ايضاً منطقة «الداون تاون» التي تتكون من 40 عمارة باجمالي 1320 وحدة وبمواصفات تشطيب اسكان فوق المتميز، وقد تعدت نسبة التنفيذ بالمشروع 60% من اجمالي الأعمال، وتم الانتهاء من اعمال الهيكل الخرساني للمشروع بالكامل، وجار اعمال تشطيب الواجهات والتشطيبات الداخلية.

المنطقة الترفيهية

تضم العلمين الجديدة «المنطقة الترفيهية» وهي منطقة محال ومولات تجارية على البحر مباشرة تصل مساحتها إلى 66.8 فداناً وتقع مباشرة امام منطقة الأبراج ويخدمها عدد 4 انفاق لعبور المشاة إلى داخل المنطقة الترفيهية.

الحي اللاتيني

بالقرب من «الداون تاون» يقع المشروع الضخم الحي اللاتيني الذي يمتد على مساحة 404 افدنة ويتكون من 6 مناطق تضم 220 عمارة سكنية باجمالي عدد 11711 وحدة، بمستوى تشطيبات فاخرة والمخطط له ان يضم مناطق خدمية متميزة ومواقف انتظار سيارات ومجموعة من الحدائق والذي وصلت نسبة الانجاز فيه إلى 50 % لبعض الشركات.

المدينة التراثية

في الجهة المقابلة للمنطقة السكنية داخل المدينة تقع المدينة التراثية المقامة على امتداد 260 فدانا وتصل القيمة التقديرية للمشروع نحو 3 مليارات جنيه وتشتمل المدينة على مجموعة من المباني التراثية والثقافية والتجارية المتنوعة، باجمالي 70 منشأة وتضم البحيرة الرئيسة والحديقة المركزية ومباني المسجد والكنيسة والأوبرا والمتحف والمباني التجارية والفندقية في الحي القديم ومجمع السينمات والمسرح المكشوف والحي الاستثماري ومباني الاسكان الفاخر.

أقاموا عشرات المشروعات الداعمة

مطورو القطاع الخاص.. شركاء النجاح

يلعب مطورو القطاع الخاص دوراً مهما في عملية التنمية الشاملة التي تشهدها مصر، وهو ما يتضح جلياً في مئات المشروعات التي يقومون بتشييدها في كافة الأنحاء، تزامناً واتساقاً مع مخطط القيادة السياسية لاقامة جمهورية جديدة على احدث الطرز العالمية وباستخدام احدث الوسائل التكنولوجية، ويأتي على رأس هذه الشركات، السادس من اكتوبر للتنمية والاستثمار «سوديك» ومجموعة طلعت مصطفى وأورا للتطوير العقاري وماونتن فيو وبالم هيلز والأهلي صبور وتطوير مصر وانرشيا والسعودية المصرية ومصر ايطاليا العقارية وكاسيل للتطوير العمراني وأكام والبروج مصر وايدج هولدينج وذا لاند ديفلوبرز وصروح وجميرا مصر والصفوة واي جي اي وغيرها الكثير.

«سوديك».. 20 عاماً من التطوير

تعتبر السادس من اكتوبر للتنمية والاستثمار سوديك، واحدة من اهم الشركات المتخصصة في مجال التطوير العقاري، والتي يمتلكها مجموعة من المساهمين، وليست ملكاً لمساهم واحد بمفرده، وتستهدف الشركة التي يصل عمرها في السوق المصري إلى ما يزيد على عشرين عاماً، تقديم كل الخدمات المميزة بمشروعاتها بهدف كسب ود جميع العملاء واكتساب ثقتهم بالاضافة إلى شعورهم بالرضا عن حسن اختيارهم للتعامل مع الشركة. ولكل مشروع تقوم عليه شركة سوديك مميزات عديدة، فهي دائماً تسعى إلى الابتكار لمواكبة التطور العصري والتكنولوجي وأن تسبق الزمن لتقديم افضل ما لديها. ومن اهم اعمال شركة سوديك، كمبوند ذا استيتس الذي يعد احد اهم المشروعات بمنطقة غرب القاهرة كافة نظرا لما يقدمه من خدمات تضاهي في نظيرتها العالمية، اضافة إلى مشروعات، سوديك ايست تاون، والقطامية بلازا، وسوديك فيليت، وبيفيرلي هيلز، ومشروع سيزار بالكيلو 82 على طريق الاسكندرية-مطروح، وكمبوند كارميل، وكمبوند فاي سوديك، ومشروع اكتوبر بلازا.

أبراج العلمين.. أيقونة جديدة

في الجهة الشمالية من طريق الساحل الشمالي تقع معظم المناطق السكنية والترفيهية لمدينة العلمين الجديدة التي بمجرد الدخول اليها ترى ملامح الانجاز الكبير واضحة في كل ركن من اركانها، ولعل اول ما يلفت الأنظار حتى قبل الدخول إلى المدينة هي الأبراج الشاهقة التي باتت واضحة المعالم بتصميمها المميز والمتفرد في منطقة الساحل الشمالي، ومنطقة الأبراج التي تعد ايقونة مدينة العلمين الجديدة تضم 15 برجا سكنيا تصل إلى ارتفاع 42 دورا بكلفة تقديرية 12 مليار جنيه لأعمال الهيكل الخرساني، وقد وصلت نسبة التنفيذ إلى 90% في بعض الأبراج حيث تم صب الدور 42 والأخير لبرجين كما تم البدء في اعمال التشطيبات وتركيب الواجهات الزجاجية للأبراج بتكلفة اجمالية تصل إلى 18 مليار جنيه.

وبالقرب من منطقة الأبراج وعلى مساحة 700 فدان في الجزء الملاصق لمركز مارينا العلمين السياحي من الجهة الغربية الشاطئية يقع «كمبوند سكنى» بمجتمع عمراني متكامل، مقام بالكامل على جزر صناعية، كل جزيرة تحتوي على عدد من الفيلات بطابع خاص وتتفق في النسق التخطيطي مع بحيرات فينسيا العلمين المشهورة ويتم الانتقال بينها من خلال مجموعة من الكباري الرابطة بالجزر وجميعها تطل على منطقة ميناء العلمين الرئيسي لليخوت وبواجهة شاطئية تصل إلى 2 كم خلف منطقة الأبراج مباشرةً، ويشمل الكمبوند الجاري تنفيذه على عدد من نماذج الفيلات وعدد من الشاليهات وعدد من العمارات باجمالي 10800 وحدة بالاضافة للمسطحات.

النهار

@naharkw
ANNAHARKW
Annaharkw
Annahar Newspaper Kuwait

إصدار خاص
بمناسبة الذكرى الـ 9 لثورة 30 يونيو

الخميس 30 يونيو 2022م
العدد 4626

الكويت – الشرق – شارع احمد الجابر، – مركز عماد التجاري – ص. ب. 900 – الرمز البريدي: 15251 – السوق الداخلي – دار النهار – الكويت | البريد الإلكتروني: annahar@annaharkw.com | إدارة التحرير: 1832020 فاكس: 22414430 | التوزيع والاشتراكات: 1001/1000-1832020 فاكس: 22414425 - الإعلان والتسويق: 1133/1116-1832020 - 99510516 - فاكس: 22414421

محطات

سامي عبداللطيف النصف - نائب رئيس تحرير «النهار»

مصر وُلدت من جديد!

كمحب لمصر وزائر دائم لها ومطلع بشكل لصيق على تاريخها الحديث أقول إن مصر كادت بالفعل أن تضيع لولا ثورة 30 يونيو المباركة التي أوقفت مشروع تفتيت مصر وتحويلها لسورية أو ليبيا أخرى عبر ضرب المؤسسات الرئيسة التي هي بمثابة أعمدة صلبة يقوم عليها بناء الوطن كالجيش والقضاء والداخلية وقطاعات الأعمال والإعلام وغيرها...

***

فقد بدأ مع تسلم الرئيس مرسي للحكم محاولة اختزال مصر العظيمة ذات الـ7 آلاف عام من الحضارة بمجلس الإرشاد للإخوان الذي يأتمر بأوامر تنظيم الإخوان الدولي، وبدأ آنذاك هجوم ميليشيات الإخوان على وزارة الدفاع بالعباسية والحرس الجمهوري في صلاح سالم توازياً مع الهجوم على مؤسسات الدولة الأخرى كالداخلية ومجلس القضاء ونقابة المحامين ومدينة الإنتاج الإعلامي ومعها محاولة استبدال كبار رجال الأعمال برجال أعمال من مؤدلجي الإخوان.

***

وسادت الفوضى آنذاك على مصر وانقطعت الكهرباء وشحت المحروقات وتسلحت الناس لحماية نفسها وأعراضها ودمائها، كما استغلت دول أخرى مثل إثيوبيا ضعف الدولة المصرية للإسراع في تنفيذ مشروع سد النهضة، وشهدت شخصياً الأكذوبة الكبرى للتجمعات «الملايينية» التي يدعيها الإخوان، ولم تكن تضم إلا آلافاً قليلة تستخدم خدع التصوير والكمبيوتر لتحويل الآلاف القليلة إلى ملايين عدة، كما كان الإخوان تلبية لأوامر الخارج المدمرة ينتوون استبدال الجيش المصري العظيم بميليشياتهم تماما كما قاموا بذلك في سورية وليبيا وغيرهما التي أدت بالنهاية لقيام حروب أهلية وتفتيت للبلدان المعنية وخراب يسري ودماء تجري.

***

ولكن الرحمن حافظ مصر وشعبها الواعي سخَّر لهم حاكما غير تقليدي تحسد عليه مصر العظيمة هو الرئيس التاريخي المبدع عبدالفتاح السيسي الذي استبدل محاولة اضعاف الجيش المصري بتقويته وتفتيت مصر بتعزيز وحدتها الوطنية والحفاظ على ترابها الغالي، قاضيا على الإرهاب الذي اختطف سيناء «أرض الفيروز» فعادت لأحضان الوطن وبدأت في عهد السيسي الميمون نهضة غير مسبوقة في طول البلاد وعرضها نحتاج إلى مجلدات لشرح تفاصيلها، ومنها انشاء العاصمة الإدارية التي هي الوحيدة التي أنشئت في العالم في القرن الحادي والعشرين... مصر في عهد السيسي وُلدت من جديد!

إشراف:
حسين الفضلي
مدير التحرير

وحيد حلمي
مدير مكتب «النهار» في القاهرة

إعداد:
منتصر سعد- محمود عبدالدايم - علي مقلد - أحمد شندي - هايدي فاروق - أميمة شكري - خالد أبو الروس.

في قلب القاهرة على ضفاف نهر النيل يقع فندق **هوليداي إن آند سويتس القاهرة المعادي**، و هو منزلك المثالي بعيدًا عن المنزل. فقد تم تصميم الأجنحة والاستوديوهات والغرف لدينا بشكل مثالي مع أحدث المرافق لتلبية احتياجات الإقامة طويلة الأجل الخاصة بك، سواء للعمل أو الترفيه. و تشمل عروض المأكولات و المشروبات أربعة مطاعم و بارات، تتراوح من الأطباق النباتية إلى الوجبات على الطريقة الأمريكية إلى تذوق المأكولات الفرنسية و المطبخ الياباني و أطباق البحر الأبيض المتوسط. نحن نلبي ذوقك وأسلوب حياتك

قم بزيارتنا على holidayinn.com/cairomaadi

Holiday Inn & Suites
AN IHG HOTEL
CAIRO MAADI